

الحكومة المصرية

قانون المرافعات

وما يتعلق بها

في المواد المدنية والتجارية

مع التعديلات الطارئة عليه لغاية أول ابريل سنة ١٩١٤

ومذيل بالتوانين التي لها علاقة به



(أعيد طبعه بناء على طلب نظارة الحقانية)

طبع بالمطبعة الاميرية بالقاهرة

ويطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم النشر بالمطبعة الاميرية ببولاق
أو من قاعة المبيعات بالمتحف الجيولوجي بمجدبة نظارة الاشغال العمومية

١٩١٤

الثلث ١٠٠ مليم

الحكومة المصرية

قانون المرافعات

وما يتعلق بها

في المواد المدنية والتجارية

مع التعديلات الطارئة عليه لغاية أول أبريل سنة ١٩١٤

ومذيل بالقوانين التي لها علاقة به



(أعيد طبعه بناء على طلب نظارة الحقانية)

طبع بالمطبعة الاميرية بالقاهرة

و يطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم النشر بالمطبعة الاميرية ببولاق
أو من قاعة المبيعات بالمتحف الجيولوجي بمجددقة نظارة الاشغال العمومية

١٩١٤

الثلث ١٠٠ مليم

قانون المرافعات

وما يتعلق بها

في المواد المدنية والتجارية

مع التعديلات الطارئة عليه لغاية أول ابريل سنة ١٩١٤
ومعدل بالقوانين التي لها علاقة به

فهرست قانون المرافعات

الصادر به الأمر العالي المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

صفحة

قواعد عمومية ابتدائية (١٠ - ٢٣) ... ١

الكتاب الأول

(في المرافعات أمام محاكم أول درجة)

الباب الأول - في الأصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة

لأنواع القضايا وأهميتها (م ٢٤ - ٣٢) ... ٨

» الثاني - في رفع الدعوى وفي اختصاص المحاكم بالنسبة

لمركبها (م ٣٣ - ٥٠) ... ١٣

» الثالث - في حضور الخصام أو وكلائهم (م ٥١ - ٩٠) ١٩

» الرابع - في الأحكام (م ٩١ - ١١٨) ... ٢٤

» الخامس - في الأحكام الصادرة في غيبة أحد الخصام

(م ١١٩ - ١٢٦) ... ٢٨

» السادس - في الأوامر التي تصدر على عريضة أحد

الخصام (م ١٢٧ - ١٣٢) ... ٣٠

(ب)

صحيفة

- الباب السابع - في الإجراءات التي تحدث أمام المحكمة الابتدائية
٣٢ ... (م ١٣٣ - ٣٢٨)
- الفصل الأول - في دفع الدعوى بأوجه ابتدائية قبل الدخول
٣٢ ... (م ١٣٣ - ١٥١) ... في موضوعها
- الفرع الأول - في الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى
وطلب الإحالة على محكمة أخرى
٣٣ ... (م ١٣٤ - ١٣٧)
- » الثاني - في الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب
أو غيرها (م ١٣٨ و ١٣٩) ... ٣٤
- » الثالث - في الدفع بطلب الميعاد (م ١٤٠ - ١٥١) ٣٤
- الفصل الثاني - في الإجراءات المتعلقة بالثبوت (م ١٥٢ - ٢٧٢) ٣٦
- الفرع الأول - في استجواب الأخصام (م ١٥٣ - ١٦٢) ٣٧
- » الثاني - في اليمين (م ١٦٣ - ١٧٦) ... ٣٨
- » الثالث - في التحقيقات (م ١٧٧ - ٢٢٢) ... ٤٠
- » الرابع - فيما يتعلق بأهل الخبرة (م ٢٢٣ - ٢٤٤) ٤٧
- » الخامس - في الكشف على الأعيان الثابتة
٥١ ... (م ٢٤٥ - ٢٥٠) ... ٥١
- » السادس - في تحقيق الخطوط (م ٢٥١ - ٢٧٢) ٥٣
- الفصل الثالث - فيما يتعلق بدعوى التروير (م ٢٧٣ - ٢٩٢) ٥٦
- » الرابع - في الدعاوى الفرعية النخ (م ٢٩٣ - ٢٩٦) ٥٩
- » الخامس - في انقطاع المرافعة أو تركها (م ٢٩٧ - ٣٠٨) ٦٠
- » السادس - في رد القضاة عن الحكم (م ٣٠٩ - ٣٢٨) ٦٢

(ج)

صحيفة

- الباب الثامن — في طرق الطعن في الأحكام (م ٢٢٩ — ٣٨٠) ٦٨
- الفصل الأول — في المعارضة (م ٢٢٩ — ٣٤٤) ... ٦٨
- » الثاني — في الاستئناف (م ٣٤٥ — ٣٧١) ... ٧٠
- » الثالث — في التماس إعادة الحكم بالمحكمة التي أصدرته ... ٧٥
- (م ٣٧٢ — ٣٨٠) ...
- الباب التاسع — في التنفيذ (م ٣٨١ — ٦٥٣) ... ٧٨
- الفصل الأول — قواعد عمومية (م ٣٨١ — ٤٠٩) ... ٧٨
- » الثاني — في التنفيذ بطريق المجزئ على ما للدين لدى غيره من المتقولات وفي المجزئ على ذلك
- تحفظاً (م ٤١٠ — ٤٣٩) ... ٨٣
- » الثالث — في التنفيذ بمجزئ المفروشات والأعيان
- المتقولة وبيعها (م ٤٤٠ — ٤٨١) ... ٩٠
- » الرابع — في مجزئ بيع الإيرادات المقررة والسندات
- والسهام والديون (م ٤٨٢ — ٥١٠) ... ٩٩
- » الخامس — في القسمة بين الغرماء (م ٥١١ — ٥٣٦) ١٠٤
- » السادس — في التنفيذ ببيع العقار (م ٥٣٧ — ٦٥٣) ١١٠
- الفرع الأول — في الإجراءات المتعلقة بنزع الملكية
- (م ٥٣٧ — ٥٩١) ... ١١٠
- » الثاني — في المسائل الفرعية التي تنشأ عن نزع الملكية
- وفي إعادة بيع العقار الخ (م ٥٩٢ — ٦٢٧) ١٢١

(د)

صحيفة

- القسم الأول - في الإجراءات التي تحصل بانضمام بعض
الدائنين الى بعض (م ٥٩٢ و ٥٩٣) ١٢١
- » الثاني - في دعوى الغير باستحقاق العقار
(م ٥٩٤ - ٦٠١) ... ١٢٢
- » الثالث - فيما يتعلق ببطالان الإجراءات
(م ٦٠٢ - ٦٠٥) ... ١٢٣
- » الرابع - في اعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة
الراسى عليه المزاد الأول (م ٦٠٦ - ٦١٣) ١٢٤
- » الخامس - في بيع عقارات المفلس والقاصر
(م ٦١٤ - ٦١٩) ... ١٢٥
- » السادس - في بيع العقار اختيارا وفي بيعه بطريق
المزاد لعدم امكان قسمته بغير ضرر
(م ٦٢٠ - ٦٢٧) ... ١٢٧
- الفرع الثالث - في توزيع ثمن المبيع على حسب درجات
الدائنين (م ٦٢٨ - ٦٥٣) ... ١٢٨
- الباب العاشر - في مرافعات واجراءات متنوعة (م ٦٥٤ - ٧٢٧) ١٣٣
- الفصل الأول - في مخاصمة القضاة (م ٦٥٤ - ٦٦٧) ... ١٣٣
- » الثاني - في الإجراءات التحفظية (م ٦٦٨ - ٦٨٠) ١٣٥
- » الثالث - في اختصاص الدائن بعقارات مدينه
لحصوله على دينه (م ٦٨١ - ٦٨٤) ... ١٣٧

(٥)

صحيفة

- الفصل الرابع - في عرض الدين على الدائن وايداعه
ان لم يقبله ايداعا رسميا (م ٦٨٥ - ٦٩٩) ١٣٩
- » الخامس - في اعطاء الصور (م ٧٠٠ و ٧٠١) ... ١٤١
- » السادس - في تحكم المحكمين (م ٧٠٢ - ٧٢٧) ... ١٤١
- قانون الخبراء (نمرة ١ سنة ١٩٠٩) ... ١٤٧
- » قاضى التحضير (نمرة ٣ سنة ١٩١٠) ... ١٥٧
- » بعدم جواز توقيع المجز على الأملاك الزراعية الصغيرة
(نمرة ٤ سنة ١٩١٣) ... ١٦٣
- » بتعديل المادتين ٢٦ و ٣٤٥ من قانون المرافعات فى المواد
المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية (نمرة ٣ سنة ١٩١٤) ١٦٥
-

اصطلاحات

د = دکریتو

ق = قانون

م = ماده

امر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقيم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الأهلية . وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقيم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هوآت :

المادة الأولى — قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على سبعمائة وسبع وعشرين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة فى دائرتها

المادة الثانية — على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر برأى عابدين فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الحقانية

نصرى

قانون المرافعات

وما يتعلق بها

في المباد المدنية والتجارية

قواعد عمومية ابتدائية

١ - كل اعلان أو اخبار يقع من بعض الأخصام لبعضهم يكون بواسطة المحضرين بناء على أمر المحكمة التابعين لها أو بناء على طالب الأخصام

٢ - اذا انتقل أحد المحضرين من محل اقامته لأحد القرى لإجراء أمر من وظائفه يجب عليه أولاً أن يتوجه الى شيخ البلد ويطلب منه المساعدة فان امتنع الشيخ المذكور من اجابة طلبه وجب عليه اجراء الأمر المكلف به وذكر حصول الامتناع في المحضر الذي يحضره

٣ - الأوراق التي يصير اعلانها على أيدي المحضرين تكون مشتملة على البيانات الآتية :

(أولاً) تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة
(ثانياً) اسم الخصم الذي تعلن هذه الأوراق في مصلحته ولقبه
وصنفته أو وظيفته ومحلّه (١)

(١) المحلل هو المركز الشرعي المنسوب للإنسان الذي يقوم فيه باستيفاء ما له وإيفاء ما عليه ويعتبر وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضراً فيه في بعض الأحيان أو أغلبها وأنه لا يجهل ما يحصل فيه مما يتعلق بنفسه

(ثالثا) اسم المحضر والمحكمة الموظف بها

(رابعا) اسم ولقب المعلن اليه المعلومين وصنفته أو وظيفته ومحلّه

(خامسا) ذكر اسم الشخص الذى تسلم اليه الأوراق المعلنّة

(سادسا) ذكر حصول المساعدة من شيخ البلد أو الامتناع من بذلها فى الأحوال المبينة فى المادة السابقة

٤ — الأوراق التى تعلن على أيدي المحضرين يجب أن تكون نسختين أحدهما أصل والثانية صورة وذلك فى غير الأحوال المستثناة بموجب نص صريح

ويكون تحريرها بمعرفة المحضر بناء على تعريفات الخصم المعلن سواء كانت تحريرية أو شفاهية اذا كان الخصم المذكور طلب منه الإعلان مباشرة فاذا تراءى للمحضر فى هذه الحالة وجه فى الامتناع عن الإعلان وجب عليه أن يتوجه مع الخصم فى نفس اليوم الى القاضى المعين من المحكمة للأمور الوقتية ليحكم بلزوم الإعلان أو بما يراه من التغيرات التى يصح بها الإعلان ويأمر المحضر بما ينبغى اجراؤه

٥ — يجب على المحضر أن يبين فى ذيل الأصل والصورة من كل ورقة تعلن على يده مقدار رسمها وان لم يفعل ذلك يحكم عليه القاضى المعين من المحكمة للأمور الوقتية بغرامة مائة قرش ديوانى بمجرد اطلاعه على الورقة بعد استماع كلام المحضر والمحضر أن يتظلم من ذلك الحكم للمحكمة فى ظرف ثلاثة أيام

٦ — يجب أن تسلم الأوراق المقتضى اعلانها لنفس الخصم
أو لمحلله (١) و (٢)

(١) اعلان الأوراق الخ لرجال الجيش (د ٤ يونيو ١٨٩١) :

المادة الأولى — اعلان الأوراق والاحكام للضباط والصف ضباط والعساكر الذين في الخدمة يكون بواسطة سردارية الجيش سواء كانت متعلقة بمواد مدنية أو مواد جنائية فان كان من يراد الإعلان اليه موجودا في جهة بعيدة عن مركز السردارية تعلق الورقة أو الحكم بواسطة الضابط الذي يعينه السردار لذلك ويشعر نظارة الحفانية عنه ويكون الاجراء كذلك في تنفيذ ما يصدر من الأحكام على أحدهم بعقوبة

المادة الثانية — تراعى في الإعلان والتنفيذ المواعيد والاصول المقررة في القوانين المشار اليهما آتيا (قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وقانون تحقيق الجنائيات) .

(٢) اعلان الأوراق الخ للسجونيين

(أ) د ٢٤ مايو ١٩٠١ :

المادة الأولى — اعلان الأوراق والاحكام الصادرة من المحاكم في جميع المواد للأشخاص المحبوسين في أحد سجون الدولة يكون بواسطة مأمور السجن

وكذلك يكون الإجراء في تنفيذ الأوامر التي تصدر بناء على أحكام في مادة جنائية

المادة الثانية — تراعى في اعلان الأوراق وتنفيذ الأوامر المذكورة في المادة السابقة المواعيد والاصول المقررة في القوانين المشار اليهما (قانون المرافعات وتحقيق الجنائيات)

ويجب تسليم صور الأوراق المقتضى اعلانها للأمر الذي عليه أن يكتب علامة الاستلام على الأصل وإذا امتنع عن الاستلام يحكم عليه بالفرامة المنصوص عنها في المادة الثامنة من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

(ب) د ٩ فبراير ١٩٠١ :

المادة ٢٤ — وعلى المأمور أن يجتهد في اطلاع كل مسجون على صورة كل حكم أو ورقة متعلقة بواسطته ويوقعه على ما تضمنته متى أراد المسجون ارسال صورة الورقة الملحق بها الى شخص معين فيرسلها المأمور الى هذا الشخص بجواب موصى عليه .

٧. — اذا توجه المحضر الى محل الخصم ولم يجده ولم يجد خادمه ولا أحدا من أقاربه ساكنا معه فيسلم الصورة على حسب ما تقتضيه الحال إما لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها ومن يستلم منهما يكتب على الأصل علامة الاستلام بدون أخذ رسم وعلى المحضر أن يبين جميع ذلك في الأصل والصورة ويكون الإجراء كذلك في حالة الامتناع عن استلام الصورة

٨ — الأوراق المقتضى اعلانها يجرى تسليم صورها على الأوجه الآتى بيانها :

(أولا) ما يخص منها بالحكومة يجرى تسليم صورته ليد مدير الاقليم الداخلى فى دائرة المحكمة المختصة بالنظر فى القضية

(ثانيا) ما يتعلق بالمصالح يصير تسليم صورته الى نظار دواوينها العمومية

(ثالثا) ما يتعلق بالدوائر تسلم صورته الى نظارها

(رابعا) ما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورته فى مركز الشركة ان كان لها مركز الى مأمور ادارتها أو رئيس مجلس ادارتها أو مديرها أو من ينوب عنهم . وان لم يكن لها مركز فتسلم الى أحد شركائها المتضامين

(خامسا) ما يتعلق بالاشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالقطر المصرى تسلم صورته الى وكيل الحضرة الخديوية وهو يكتب على الأصل علامة الاستلام

وفي الأحوال الثلاثة الأول تكتب ممن يستلم الصورة علامة الاستلام على أصلها وعلى المحضر أن يذكر ذلك في الأصل والصورة وإذا لم يجد المحضر من يجب التسليم إليه في الأحوال الثلاثة المرقومة أوجده وامتنع عن الاستلام فتسلم الصورة الى وكيل الحاضرة الخديوية الموظف بالمحكمة التابع لها المحضر ويتأثر منه على الأصل بالاستلام ومن يتمتع من أرباب المناصب المذكورة عن الاستلام يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديوانى ويكون الحكم عليه بذلك من القاضى المعين للأمر الوقتية بعد اطلاعه على الورقة وبعد تكليف الممتنع عن الاستلام بالحضور أمام القاضى فى ميعاد ثلاثة أيام كاملة زيادة على مسافة الطريق المقررة

٩ - إذا كان الخصم المقتضى الإعلان اليه محل بالبلاد الأجنبية معلوم عند المعان فيبين ذلك بالورقة المقصود اعلانها وترسل صورتها بمعرفة وكيل الحاضرة الخديوية الى ناظر الخارجية لتوصيلها بالطرق السيامية وإذا لم يبين المحل فى الورقة فتعلق صورة ثانية منها فى اللوحة المعتدة لذلك فى المحكمة

١٠ - يجب على المحضر أن يعان الورقة المقصود اعلانها فى اليوم الذى يطلب فيه الخصم ذلك منه أو فى اليوم الذى يصدر له فيه أمر باعلانها من المحكمة التابع لها ما لم يكن له وجه شرعى يمتنع عن ذلك

١١ (د ٩ مايو ١٨٩٥) - إذا اقتضى الحال اعلان ورقة الى من يكون محله بعيدا عن مسكن المحضر جاز لقاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية أو لقاضى المواد الجزئية أن يعين أى شخص لتوصيل الورقة المقصود اعلانها ويكون تسليمها بحضور شاهدين

١٢ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — الأمر الذى يصدر من قاضى الأمور الوقتية بتعيين شخص لتوصيل الورقة يعلن فى أولها وإذا كان المقصود اعلان علم خبر من كاتب المحكمة فيلزم أن يكون مشتملا على انتداب من يعين للإعلان

١٣ — يذكر فى الأصل والصورة حضور الشاهدين ثم يضع فيهما الشاهدان والشخص المعين للإعلان امضاءهم أو أختامهم

١٤ — على المحضر عقب الإعلان أن يكتب ما صار اعلانه على حسب ترتيب التواريخ فى دفتر تكون صحائفه منمرة وعليها علامة أحد قضاة المحكمة مع بيان ملخص الأوراق المعلنة بوجه الاختصار

١٥ — يسلم أصل الورقة المعلنة لكاتب المحكمة التابع لها المحضر

١٦ — اذا كانت الورقة المعلنة للخصم مشتملة على طلب حضوره فى ميعاد مقدّر بالأيام أو على التنبيه عليه بإجراء أمر ما فى ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الإعلان فى الميعاد المذكور

١٧ — اذا كان الميعاد معيّنا فى القانون فيزاد عليه يوم لكل مسافة ثمان ساعات بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبيه وبين المحل المقتضى حضوره اليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه وما يزيد من الكسور على خمس ساعات يزداد له يوم على الميعاد

وفى حالة ما اذا كان السير بالسكة الحديد ينقص من مواعيد المسافات نصفها

١٨ — اذا كان اليوم الأخير من الميعاد يوم عيد يصير امتداد الميعاد الى اليوم الذى بعده

١٩ — تكون المواعيد للأشخاص الساكنين خارج القطر المصرى سواء كانوا فى ممالك الدولة العلية أو فى البلاد الأجنبية على حسب ما هوأت :

(أولا) يعطى ميعاد ستين يوما لمن يكون فى ممالك الدولة العلية أو فى البلاد الكاثثة بسواحل البحر المتوسط

(ثانيا) يعطى ميعاد مائة وثمانين يوما لمن يكون قاطنا فى كافة البلاد الأخر من أوروبا أو مينات المشرق لحذ البلدة المسماة يوقاهامة

(ثالثا) يعطى ميعاد ثلاثمائة وستين يوما لمن يكون ساكنا فى جميع البلاد الأخر

٢٠ — لا تعتبر مواعيد المسافات المقررة بالمادة السابقة اذا كان الخصم المقتضى الإعلان اليه حاضرا بالديار المصرية بل تراعى فى حقه المواعيد المقررة بالنسبة الى الجهة التى تكون اقامته بها أو الجهة التى يوجد بها ومع ذلك يجوز للحكمة عند الاقتضاء أن تزيد فى المواعيد

٢١ — لا يجوز اعلان أى ورقة الى الخصم قبل الساعة السادسة الافرنكية من الصباح ولا بعد الساعة السادسة الافرنكية أيضا من المساء ولا فى أيام الأعياد الا اذا أذن أحد القضاة بخلاف ذلك

٢٢ — المواعيد السابق بيانها والإجراءات المقررة فى المواد ٦٣ و٧ و٨ و٩ و١٣ يقتضى مراعاتها والا فيكون العمل لاغيا

٢٣ — اذا حكم ببطلان العمل بسبب فعل المحضر فقد صار ملزما بمصاريف المرافعات الملغاة وبالتعويضات اذا كان لها وجه فضلا عن الحكم عليه بالعقوبات التأديبية .

الكتاب الأول في المرافعات أمام محاكم أول درجة

الباب الأول في الاصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة لأنواع القضايا وأهميتها

٢٤ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — محاكم أول درجة هي :

(أولاً) محاكم المواد الجزئية
(ثانياً) المحكمة الابتدائية

٢٥ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — اذا تراءى لإحدى المحاكم عدم اختصاصها بأى قضية بالنسبة الى نوعها وأهميتها يجوز لها أن تعين اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الأخصام الى المحكمة المختصة بتلك القضية بدون تحرير طلب لهم بالحضور على يد محضر اذا قبلوا ذلك وتذكر الإحالة حينئذ في محضر الجلسة وتعطى صورة منه للأخصام

٢٦ (ق ١١ سنة ١٩٠٤) ^(١) — ينتدب ناظر الحفانية قاضياً من قضاة المحكمة الابتدائية ليحكم بانفراده انتهائياً بهيئة محكمة للمواد الجزئية في كافة الدعاوى المدنية والتجارية اذا كان المدعى به فيها لا يزيد على ألفى قرش ديوانى فاذا زاد على ذلك لغاية عشرة آلاف قرش يكون حكمه فيما ذكر ابتدائياً يجوز استئنافه . ومع ذلك ففي المواد العينية العقارية لا يحكم انتهائياً الا في الدعاوى التي لا تزيد قيمتها عن ألف قرش ديوانى

(١) راجع ق ٣ سنة ١٩١٤ في ذيل هذا القانون (صحيفة ١٦٥)

ويحكم أيضا في الدعاوى الآتية بيانها ويكون حكمه انتهائيا إذا كان المدعى به لا يزيد على ألفي قرش ديواني وابتدائيا إذا زاد على ذلك إلى ما لا نهاية :

(أولا) الدعاوى المتضمنة طلب أجرة المساكن أو أجرة الأراضي أو طلب الحكم بصحة الحجز الواقع من المالك على المفروشات ونحوها الموجودة في الأماكن المؤجرة أو طلب الحكم على المستأجر باخلاء المكان المؤجر بعد التنبيه عليه بالتخلية أو طلب الحكم بفسخ الإيجار أو طلب الحكم باخراج المستأجر قهرا من المحل المؤجر إنما لا يسوغ الحكم في ذلك جميعه الا اذا كان الإيجار لا يزيد مقداره على عشرة آلاف قرش في السنة

(ثانيا) الدعاوى المتعلقة بالإتلاف الحاصل في أراضي الزراعة أو في المحصولات أو في الثمار سواء كان بفعل انسان أو حيوان والدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه والدعاوى المتضمنة طلب أداء أجرة أو ما هيأت الخدمة والصناع والمستخدمين

(ثالثا) الدعاوى المتعلقة بالمتنازعة في وضع اليد على العقار متى كانت الدعوى مبنية على فصل صادر من المدعى عليه لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى ويحكم أيضا متى كانت الملكية غير متنازع فيها في الدعاوى المتعلقة بتعيين حدود العقار وفي الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانونا أو نظاما أو اصطلاحا فيما يختص بالأبنية أو الأعمال المضرة أو المغروصات

(رابعاً) الدعاوى المتضمنة طلب تعويض الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة من الجرح أو المخالفات التي من خصائص قاضي الأمور الجزئية^(١)

٢٧ (د ٢١ أغسطس ١٨٩٢) - يحكم أيضاً قاضي المواد الجزئية حكماً انتهائياً في جميع الأحوال التي يخصص له القانون بالحكم الانتهائي فيها وكذلك في المنازعات التي يرفعها له الأخصام برضاهم واتفاقهم

٢٨ (د ٢١ أغسطس ١٨٩٢) - وكذلك يحكم قاضي المواد الجزئية بمواجهة الأخصام في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط أن لا يتعرض في حكمه لتفسير تلك الأحكام ويحكم أيضاً في الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى

٢٩ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) - ليس للخصم الذي يتطلب وضع يده على العقار وضعاً قانونياً أن يطلب أيضاً الحكم بثبوت الملك له فإذا فعل ذلك سقط حقه في طلب وضع اليد

(١) بموجب (د ١٢ ديسمبر ١٨٩٢) يختص محافظ القصر بالنظر والحكم نهائياً في دائرته في القضايا الحقوقية التي لا تجاوز قيمة المدعى به فيها ألفاً وثمانمائة قرش

وبموجب (ق ١٥ سنة ١٩١١) جعل نظام قضائي خاص لمحافظة سينا وجاء في المادة ٢٦ منه أن لناظر الحفانية أن يطلب كل دعوى مدنية أو تجارية ويحيلها على إحدى المحاكم الجزئية العادية أو إحدى المحاكم الكلية ويكون ذلك بناء على طلب يقدم من أحد الخصوم إلى المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى ويبلغ بمعرفة المحافظ إلى الناظر

وبموجب (ق ٨ سنة ١٩١٢ م ٤) جعلت للمحاكم الواحات البحرية (المنيا) والداخلية والخارجية (أسبوط) جميع اختصاصات المحاكم الجزئية وقسري عليها في ذلك أحكام قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ما لم يكن منصوصاً على خلافها في القانون المذكور

وليس للدعى عليه فى شأن وضع اليد على العقار أن يدعى بطلب ثبوت الملك له قبل فصل التداعى فى مادة وضع اليد مالم يترك حقه فى وضع اليد ويسلم العقار بالفعل للخصم الآخر

٣٠ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ و د ٩ مايو ١٨٩٥) — تقدر الدعاوى باعتبار قيمة الطلب ولا يضاف الى هذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقا قبل رفع الدعوى من الفوائد والخسائر والمصاريف وغيرها من الملحقات

واذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزءا من دين متنازع فيه تتجاوز قيمته هذا المبلغ ولم يكن باقيا من الدين المذكور فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بتمامه

واذا كانت الدعوى متضمنة لطلبات متعددة ناشئة عن سند واحد يكون التقدير باعتبار جميع الطلبات فاذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة يكون التقدير باعتبار كل سند على حدة واذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سند واحد يكون التقدير باعتبار قيمة المبلغ المدعى به بتمامه بغير التفات الى نصيب كل من المدعين فيه

ويكون التقدير فيما يحصل من المنازعات بشأن حجز المتقولات بين من أوقعه وبين المدين المحجوز عليه باعتبار قيمة الدين الذى حصل الحجز من أجله

واذا كانت المنازعة بين دائن ومدينه بشأن رهن متقول أو رهن عقار أو بشأن حق امتياز فيكون التقدير باعتبار الدين الذى حصل الرهن من أجله أو فيه حق الامتياز

وإذا كانت المنازعات المذكورة في الفقرتين السابقتين متعلقة بدعوى شخص ثالث بأنه يستحق كل الأشياء المحجوزة أو المرهونة أو بعضها يكون التقدير باعتبار قيمة الأشياء المتنازع فيها وإذا كانت الدعوى متعلقة بطلب الحكم بصحة الإيجار فتقدر باعتبار قيمة الأجرة في جميع مدة الإيجار

ويكون التقدير في المنازعات المتعلقة بالمباني باعتبار العوائد المربوطة عليها مضروبة في مائة وثمانين وأما في المنازعات المتعلقة بالأراضي فيكون التقدير باعتبار الأموال مضروبة في عشرين^(١) وإذا لم يكن مقررا على العقار عوائد ولا مال تقدر قيمته بمعرفة واحد من أهل الخبرة يعينه القاضي ويحلف اليمين أمامه قبل مباشرة مأموريته وبعد اتّمامها يقدم تقريره بالمشافهة في الجلسة التي يعينها القاضي وإذا كانت الدعوى متعلقة بحق ارتفاق فتقدر باعتبار قيمة العقار المقرر عليه هذا الحق

وإذا كانت المنازعة بشأن حق انتفاع بعقار أو ملك عين يكون التقدير باعتبار نصف قيمة العقار المذكور وإذا كانت الدعوى بما لا يقبل تقدير قيمة له فتعتبر من الدعاوى التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها عشرة آلاف قرش

٣١ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — تحكم المحكمة الابتدائية بصفة محكمة أول درجة في جميع الدعاوى المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بمحكمة المواد الجزئية وتختص أيضا بالحكم بصفة ثاني درجة في الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية

٣٢ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — تختص محكمة الاستئناف بالحكم في كافة الدعاوى التي حكمت فيها المحكمة الابتدائية بصفة أول درجة .

الباب الثاني

في رفع الدعوى وفي اختصاص المحاكم بالنسبة لمركزها

- ٣٣ (٣١٥ أغسطس ١٨٩٢) - ترفع الدعوى للحكمة بواسطة
تكليف الخصم بالحضور أمامها على يد محضر بناء على طلب المدعى
٣٤ - تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة يكون في الأوجه
الآتية (١)

(١) ١٨ د مايو ١٨٩٢ بشأن اختصاص بعض المحاكم الأهلية بالحكم في الدعاوى
التي ترفع من الأهالي على الحكومة

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الامر العالي الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠
(١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية
وبعد الاطلاع على الأوامر الصادرة في غرة ربيع الأول سنة ١٣٠١ (٣٠ ديسمبر
سنة ١٨٨٣) و ٢٩ شوال و ٧ ذى الحجة سنة ١٣٠٦ (٢٧ يونيو و ٤ أغسطس سنة ١٨٨٩)
المشتملة على بيان دائرة اختصاص كل من محاكم الوجه البحرى ومحاكم الوجه القبلى
وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ (٧ مارس
سنة ١٨٩١) الخاص بمحافظة الحدود
وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٥ شوال سنة ١٣٠٩ (٢ مايو سنة ١٨٩٢)
بالغاء محكمة بنها الابتدائية الأهلية
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى
مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت بعده :

(أولاً) في مواد الحقوق الشخصية والمواد المتعلقة بالمتقولات يكلف بالحضور أمام المحكمة التي يكون محلها داخلاً في دائرة اختصاصها وإن لم يكن له محل بالقطر المصري فيكلف بالحضور أمام المحكمة التابعة لدائرتها جهة اقامته وإذا كانت الدعوى على جملة أشخاص فيكلف الجميع بالحضور أمام المحكمة التي يكون في دائرتها محل أحدهم

(ثانياً) في المواد المختصة بالمقار وفي المواد المتعلقة بوضع اليد يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة الكائن في دائرتها العقار المتنازع فيه

مادة ١ — تختص المحاكم الابتدائية بمصر واسكندرية والمنصورة وأسيوط وقنا دون غيرها بالحكم في الدعاوى التي ترفع من الأهالي على الحكومة أيا كان موضوعها ولا يجوز تكليف الحكومة بالحضور فيما يختص بالأمر الجزئية إلا أمام محاكم المواد الجزئية الكائن مركزها في مركز إحدى المحاكم الابتدائية السالف ذكرها ويكون تكليف الحكومة بالحضور فيما يتعلق بدعاوى محافظة الحسدود أمام المحكمة المخصصة بأسوان (الفيت) وتستأنف أحكام المحكمة المذكورة أمام محكمة قنا

مادة ٢ — تشمل دائرة محكمة مصر فيما يتعلق بالدعاوى المذكورة في المادة السابقة الدائرة المعينة الآن لاختصاصها ودائرة محكمة طنطا ودائرة محكمة بنى سويف

مادة ٣ — تبقى دائرة كل من محاكم اسكندرية والمنصورة وأسيوط وقنا فيما يتعلق بالدعاوى الخاصة بالحكومة كما هي الآن (كان نقل مركز دائرة محكمة المنصورة الى الزقازيق بـ ٢٣ ديسمبر ١٨٩٧)

مادة ٤ — الدعاوى المنظورة الآن على الحكومة سواء كانت في أول درجة أو في ثاني درجة في المحاكم التي أصبحت غير مختصة بها بموجب أمرنا هذا يصير إحالتها على المحكمة المختصة بها من المحاكم المذكورة آتفا بالحالة التي هي عليها إذا كانت المرافعة لم تحصل فيها ولو صدر فيها قبل الآن أحكام تهديدية

مادة ٥ — كل ما كان مخالفاً لأحكام أمرنا هذا يعد لاغياً ولا يعمل به

مادة ٦ — على ناظر الحفاية تنفيذ أمرنا هذا

(ثالثا) في مواد الشركة مادامت قائمة ولم ييحد المدعى عليه أنه شريك فيها يكلف بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها مركز الشركة وفي الدعاوى المتعلقة بشركات السيكورتاه أو النقل أو نحو ذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع إليها أحد فروع الشركات المذكورة

(رابعا) في المواد المتعلقة بالتفليس يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التي حكمت بإشهار التفليس

(خامسا) في المواد التي سبق فيها الاتفاق على محل معين لتنفيذ عقد يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها المحل المتفق عليه أو أمام المحكمة التابع لدائرتها محله الأصلي

(سادسا) إذا طلب شخص غير حاضر في الخصومة على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى المقامة أو في حالة حصول طلب من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة أو في حالة طلب شخص غير حاضر في الخصومة ليدخل فيها يكون تقديم تلك الدعاوى الفرعية أمام المحكمة المنظورة فيها الدعوى الأصلية ومع ذلك يجوز لمن طلب بدعوى كونه ضامنا أن يطلب رؤية الدعوى عليه بالمحكمة التابع لها محله ويجاب لطلبه إذا أثبت بالكتابة أو ظهر صريحا من أحوال القضية أن الدعوى الأصلية ما أقيمت إلا بقصد جلبه أمام محكمة غير المحكمة التابع إليها

(سابعاً) في المواد التجارية يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها محله أو المحكمة التابع لها المحل الذي حصل الاتفاق وتسلم البضاعة فيه أو المحكمة الكائن بدائرتها المحل المقتضى دفع القيمة فيه

(ثامناً) دعاوى مداين تركت المتوفين تقام أمام المحكمة التابع لدائرتها محل فتح التركة قبل تقسيمها وأما إذا سبق تقسيمها فتقام الدعوى أمام المحكمة التابع لدائرتها محل أحد الورثة.

٣٥ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) - ورقة التكليف بالحضور يلزم أن تكون مشتملة على كافة البيانات المقررة فيما يتعلق بالأوراق التي يجب اعلانها وزيادة على ذلك يذكر فيها ما يأتي :

(أولاً) موضوع الدعوى بعبارة صريحة وبيان الأدلة المستندة عليها فيها بالإيجاز والاختصار

(ثانياً) بيان المحكمة المختصة بالنظر في الدعوى

(ثالثاً) اليوم والساعة المقتضى حضور الخصام فيهما

٣٦ - يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام قاضي الواه الجزئية بمقتضى علم خبر في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ وكذلك في الامور المبينة في المادة ٢٨

٣٧ - يجوز أيضاً تكليف المدعى عليه بالحضور أمام قاضي المواد الجزئية بمقتضى علم خبر متى كان المدعى به مما يختص القاضي المذكور بالحكم فيه حكماً انتهائياً

٣٨ — ويسوغ أيضا تكليف المدعى عليه بالحضور بمقتضى علم
خبر في الأحوال الأخرى المبينة في هذا القانون

٣٩ — اذا حصلت المنازعات المذكورة في المادة ٣٦ في وقت
التنفيذ وجب على المحضر أن يكلف المدعى عليه بالحضور في ميعاد
قصير ولو بميعاد ساعة واحدة ويكتب ذلك في محضر التنفيذ وتسلم
صورة من هذا المحضر الخصم وفي هذه الحالة يكون المحضر نائبا في المرافعة
أمام المحكمة عن الخصم الذي طلب اجراء التنفيذ

٤٠ — يشتمل علم الخبر على ماأتى :

(أولا) التاريخ

(ثانيا) اسم واقب وصنعة أو وظيفة كل من المدعى والمدعى
عليه ومحل كل منهما

(ثالثا) تعيين المحكمة المقتضى حضور الأخصام أمامها

(رابعا) اليوم والساعة المقتضى حضور الأخصام فيها

(خامسا) بيان الغرض المقصود من الطلب بالايجاز والاختصار

٤١ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — تحرير علم الخبر يكون بمعرفة المحضر
ويجب على الخصم أن يحضر أمامه لذلك

٤٢ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — على المحضر أن يخصص دفتر قسيمة
لذلك يقيد فيه البيانات المذكورة في المادة ٤٠ ثم يفصل احدى
القسمتين ويعلمها للمدعى عليه

٤٣ — (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يجب على المحضر أن يذكر في علم الخبر
الجهة التي فيها حصل الاعلان والتاريخ والساعة اللذين أجرى فيهما
ذلك واسم الشخص الذي سلم اليه علم الخبر

٤٤ — (أنتيت بدكرينو ٣١ أغسطس ١٨٩٢)

» » » — ٤٥

» » » — ٤٦

» » » — ٤٧

٤٨ — ميعاد الحضور يكون في الدعاوى المدنية ثمانية أيام
وفي الدعاوى التجارية ثلاثة أيام وفي الدعاوى الجزئية أربعة وعشرين
ساعة

٤٩ — يجوز في حالة الضرورة تنقيص تلك المواعيد الى ثلاثة أيام
كاملة في الدعاوى المدنية و ٢٤ ساعة في الدعاوى التجارية
(د ٩ مايو ١٨٩٥) وكذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام
المحكمة في ميعاد ساعة واحدة في المواد التجارية والجزئية في حالة شدة
الضرورة على حسب ما يرى للقاضي

٥٠ — (د ٩ مايو ١٨٩٥) — متى استلم كاتب المحكمة ورقة تكليف
المدعى عليه بالحضور أو علم الخبر يقيد الدعوى في الحال في الجدول
العمومي المعد في قلم كتاب المحكمة لقيد الدعاوى .

الباب الثالث

في حضور الأخصام أو وكلائهم

٥١ — (التيقيد بذكر يوم ٢١ أغسطس ١٨٩٢)

» » » — ٥٢

» » » — ٥٣

» » » — ٥٤

» » » — ٥٥

» » » — ٥٦

» » » — ٥٧

» » » — ٥٨

» » » — ٥٩

» » » — ٦٠

» » » — ٦١

» » » — ٦٢

» » » — ٦٣

» » » — ٦٤

» » » — ٦٥

» » » — ٦٦

» » » — ٦٧

٦٨ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يجب على قاضى المواد الجزئية أن يسعى فى المصالحة بين الأخصام فى أول جلسة يحضرون فيها أمامه فإن تيسر حصول الصلح بينهم يحرر محضرا بما وقع الاتفاق عليه وبعد تلاوته يضع عليه كل من الأخصام امضاءه أو ختمه ويكون المحضر المذكور فى قوة سند واجب التنفيذ وعلى الكاتب أن يسلم صورة منه بالكتابة والأوضاع المقررة فيما يتعلق بالأحكام.

٦٩ — (الفت بد كريتو ٣١ أغسطس ١٨٩٢)

٧٠ — فى اليوم المعين لتقديم الدعوى أمام المحكمة يحضر الأخصام بأنفسهم أو من يولونه عنهم بمقتضى توكيل خاص فى القضية أو عام فى المرافعات أمام المحاكم

إنما يجب عليهم دائما أن يحضروا بأنفسهم أمام قاضى المواد الجزئية ان لم يحدث لهم عذر يمنعهم عن الحضور

٧١ — يجوز للمحكمة دائما أن تحكم بحضور الأخصام بأنفسهم أمامها فى يوم تعيينه لذلك وحكما بهذا الحضور لا يعلن على يد محضر إذا كانت الدعوى مقامة بمواجهة الأخصام

٧٢ — إذا كان الخصم عذر مقبول يمنعه عن الحضور بنفسه جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاتها ليسمع أقواله ويقيدها فى محضر يوضع عليه امضاء كاتب المحكمة الذى يستصحبه القاضى وامضاء الخصم المسؤول ان كان ممن يكتب أو فى مكانه الكتابة ويذكر فى المحضر أسباب التأخير

٧٣ — للقاضي المعين لذلك النظر فيما يقتضيه الحال من حضور الخصم الآخر في المحضر المذكور أو علمه

٧٤ — يجب على الوكيل أن يثبت وكالته عن موكله ويجوز أن تكون ورقة التوكيل غير رسمية

٧٥ — يجزئ صدور التوكيل من أحد الخصام يكون محل الوكيل هو المعتبر في أحوال الاعلان وما يتفرع عنها

٧٦ — الخصم الذي لا يكون له وكيل ساكن بالبلدة الكائنة بها المحكمة يجب عليه أن يعين له محلا بالبلدة المذكورة وإلا فيعتبر اعلان الاوراق صحيحا يجزئ تسليمها على يد محضر في قلم كتاب المحكمة

٧٧ — لا يجوز لأحد قضاة المحاكم ولا للنائب العمومي عن الحضرة الخديوية ولا لأحد وكلائه ولا لأحد المأمورين الموظفين بالمحكمة المذكورة أن يكون وكلا في المرافعة أو المدافعة عن الخصام سواء كان بالمشافهة أو بالكتابة ولا بطريق الافتاء ولو كانت الدعوى مقامة أمام محكمة غير المحكمة التابع لها

٧٨ — تحصل المرافعة في الدعاوى المستعجلة بالجلسة التي تقدم فيها الدعوى أو في الجلسة التالية لها إذا اقتضى الحال ويراعى في ذلك ترتيب قيدها في الجدول

٧٩ — يجوز للمحكمة أن تعين في ترتيبها جزءا من الجلسة بعد تقديم القضايا لسماع للدعاوى التي تمكن المرافعة فيها بأقوال مختصرة

٨٠ — الدعاوى الغير مستعجلة يجرى قيدها في جدول مخصوص على حسب ترتيب تواريخ الأوامر الصادرة بقيدها

٨١ — تكون المرافعات علانية إلا في الأحوال التي تأمر المحكمة بإجراء المرافعة فيها سرا سواء كان من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصام محافظة على النظام العمومى أو مراعاة للآداب

٨٢ — لا تجوز المقاطعة على الخصام أو وكلائهم في أثناء كلامهم لا منعهم عنه إلا إذا تعدوا على النظام العمومى أو على أشخاص خارجين عن الدعوى

٨٣ — ليس للخصام أن يطلبوا إعادة الاستماع إليهم بعد اعطاء أجوبتهم في ثانی مرة

٨٤ — يكون المدعى عليه آخر من يتكلم

٨٥ — ضبط وربط الجلسة منوطان برئيسها بحيث يكون له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بالنظام

٨٦ — إذا حصل هذا التشويش من أحد أرباب الوظائف بالمحكمة يجوز الحكم عليه بالعقاب التأديبى في حال انعقاد الجلسة

٨٧ — يأمر رئيس الجلسة بكتابه محضر بما يقع من الجنايات أو الجح فيهما ويأمر أيضا بالشروع في التحقيق الذى يمكن إجراؤه في حال انعقادها

٨٨ — إذا اقتضى الحال للقبض على من تقع منه الجناية أو اللجنة في الجلسة فيأمر رئيسها بذلك ويجرى وضعه في دار السجن بناء على طلب وكيل النائب العمومى بمجرد الاطلاع على ذلك الأمر

٨٩ (د ٢٧ يونيه ١٨٩٦) — تكون المحكمة مختصة باصدار الحكم بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة على من يقع منه تشويش في الجلسة وينفذ حكمها في الحال وباصدار الحكم بالعقوبة على من تقع منه جنحة في الجلسة سواء كانت في حق المحكمة أو أحد أعضائها أو أحد المأمورين الموظفين بالمحكمة

وتكون أيضا مختصة بالحكم من تلقاء نفسها بالعقوبة المقررة للجنحة شهادة الزور على من ارتكبها في الجلسة ويكون حكمها نافذا ولو مع حصول الطعن فيه بطريق الاستئناف

ومع ذلك فيجوز للمحكمة أن تقتصر على تطبيق المادة ٨٧ من هذا القانون وتأمّر بالقبض على من شهد زورا وحالته على قلم النائب العمومي لمحكمة

٩٠ — الجرح التي لم يحكم فيها في حال انعقاد الجلسة أو انتهت الجلسة ولم تعين المحكمة جلسة أخرى للحكم فيها يكون النظر فيها على حسب الأصول المعتادة .

الباب الرابع في الأحكام

- ٩١ - الأحكام تصير المداولة فيها ويكون تحريرها والنطق بها في الجلسة التي حصلت فيها المناقشة والمرافعة
- ٩٢ - يجوز مع ذلك للحكمة أن تؤخر صدور الحكم في الدعوى الجلسة أخرى بميعاد ثمانية أيام
- ٩٣ - إذا اقتضى الحال تأخير صدور الحكم مرة ثانية فيصير التعريف والتنبيه بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذي يكون فيه صدور الحكم وتذكر أسباب التأخير بالدفتر المعد لقيد مداولات المحكمة
- ٩٤ - لا يجوز للحكمة أن تسمع توضيحات من أحد الخصام ولا من أحد وكلائهم في حال المداولة بأودة المشورة إلا بحضور الخصم الآخر
- ٩٥ - لا يسوغ في وقت المداولة قبول تحرير أو مذكرة أو ورقة من أحد الخصام بدون اطلاع الخصم الآخر عليها مقدما
- ٩٦ - يجمع الرئيس الآراء بعد المداولة مبتدئا بالعضو الأصغر سنًا ثم يعطى رأيه في الآخر
- ٩٧ - تصدر الأحكام بأجماع الآراء أو بأغليتها
- ٩٨ - إذا تشعبت الآراء لاكثر من رأيين فالفرق الأقل عددا أو الفريق الذي من ضمنه العضو الأقل مدة يلزمه أن ينضم لأحد الرأيين الصادرين من الأكثر عددا

٩٩ — ومع ذلك لا يكون هذا الفريق ملزوما بالانضمام المذكور
الا بعد أخذ الآراء مرة ثانية

١٠٠ — يشترط في القضاة الذين يحكمون في الدعوى سبق حضورهم
جميعا في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة والا كان الحكم لاغيا

١٠١ — ويجب أيضا أن يكونوا حاضرين تلاوة الحكم وأن
تكون تلاوته في جلسة علانية

١٠٢ — ومع ذلك اذا حصل لأحد القضاة مانع لا يمكن دفعه
يمنعه عن الحضور وقت التلاوة فيكتفى الحال بأن يضع ذلك العضو
امضاءه على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته

١٠٣ — الأحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية ومن محاكم
الاستئناف يلزم أن تكون مشتملة على الأسباب التي بنيت عليها
والا كانت لاغية

١٠٤ -- يوضع على صورة الحكم الأصلية امضاء كل من رئيس
المحكمة وكاتبها

١٠٥ — يجب على كاتب المحكمة أن يقيد في دفتر منر الصحائف
على كل صحيفة منه العلامة اللازمة أسباب الحكم إن كانت ونصه
وأسماء الاخصام وأسماء القضاة الذين حضروا في الجلسة ويكون
قيد ذلك على حسب ترتيب التواريخ بدون ترك بياض أو حصول
شطب أو تحشير بين السطور

١٠٦ — كل صورة أصلية من صور الأحكام المقيدة في هذا
الدفتريصير امضاؤها من رئيس المحكمة وكاتبها

١٠٧ — على كاتب المحكمة أن يسلم في ظرف ثمانية أيام من يوم الطلب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وغيرها من النسخ التي تطلب منه

١٠٨ — يسوغ لكل انسان الاطلاع على الاحكام في نفس المحكمة اذا بين تاريخها وأسماء الاخصام

١٠٩ — ويسوغ أيضا اعطاؤه ما يطلبه من ملخصها أو صورتها

١١٠ — تعطى نسخة الحكم التي يكون التنفيذ بموجبها للخصم الذي تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذها انما لا تعطى هذه النسخة للخصم المذكور الا اذا كان اجراء التنفيذ واجبا

١١١ — لرئيس المحكمة التي صدر منها الحكم أو لمن ناب عنه من القضاة أن يحكم في المسائل المتعلقة بتسليم نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها أو تسليم نسخة ثانية في حالة ضياع النسخة الاولى ويكون حكمه بناء على طلب أحد الاخصام حضور الآخر بموجب علم خبر في ميعاد أربع وعشرين ساعة

ويجوز الطعن في حكمه أمام المحكمة الصادرة منها الحكم المراد استلام نسخته بحيث تكون مركبة من جميع القضاة الذين أصدروا ذلك الحكم مالم يكن لهم عذر يمنهم عن الحضور

١١٢ — لا يجوز تنفيذ الأحكام الا بعد اعلانها للخصم

١١٣ — يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها

١١٤ — اذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الخصام على الآخر فيا يدعيه كله أو بعضه جاز الحكم بالمقاصة في المصاريف أو تخصيصها عليهم حسب ما تراه المحكمة وتقدره في حكمها

١١٥ — يجوز للحكمة في جميع الدعاوى أن تحكم بتعويضات في مقابلة المصاريف الناشئة عن دعوى أو مدافعة كان القصد بها مكيدة الخصم

١١٦ — تقدر مصاريف الدعوى في الحكم أن أمكن والافتعلى بها ورقة نافذة المفعول من كاتب المحكمة بناء على ما يقدره رئيسها أو من ينوب عنه من القضاة بغير احتياج الى مراجعة جديدة من أجل ذلك

١١٧ — يجوز لكل من الأخصام المعارضة في تقدير المصاريف في ظرف ثلاثة أيام تمضي بعد يوم اعلان الحكم اليه أو اعلان الورقة المعطاة من كاتب المحكمة أو وصول قائمة المصاريف المقدرة اليه وتصح المعارضة منه بمجرد تعريفه بذلك في قلم كتاب المحكمة

١١٨ — تنظر المعارضة في أودة مشورة المحكمة الصادر منها الحكم بناء على طلب أحد الاخصام حضور الآخر في ميعاد أربع وعشرين ساعة بمقتضى علم خبر اذا كانت تلك المعارضة تستلزم حضور الخصم الآخر فان لم يكن للخصم الآخر منزلة حاصلة أو محتملة الحصول في تعديل المصاريف المقدرة تكون المعارضة مع ذلك جائزة القبول ولن حصلت منه أن يحضر وحده

وإذا كانت المعارضة حاصلة في المصاريف المقدرة لأحد المأمورين التابعين الى المحكمة فيجب طلب حضوره في ميعاد أربع وعشرين ساعة .

الباب الخامس

في الأحكام الصادرة في غيبة أحد الأخصام

١١٩ - إذا لم يحضر المدعى عليه في اليوم المعين للحضور بالجلسة المنعقدة بالمحكمة بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون تحكم عليه المحكمة في حال غيبته إذا طلب المدعى الحكم بالغياب وتحققت صحة دعواه فإن لم يتحقق للحكمة ذلك تحكم برفض دعوى المدعى أو تأمر بإثباتها بالأدلة اللازمة أما إذا تخلف المدعى والمدعى عليه عن الحضور فيصير شطب الدعوى من جدول القضايا

١٢٠ - لا يصبح التمسك بالحكم الصادر في حال الغيبة إلا بعد انقضاء الجلسة التي صدر فيها

١٢١ - يجوز للحكمة في أحوال مستثناة أن تؤخر الحكم في الغياب إلى ثمانية أيام

١٢٢ - الأحكام الصادرة في حال الغياب يكون صدورها وأخذ نسخها وإعلانها بالتطبيق على ما هو مقرر في شأن الأحكام الصادرة بمواجهة الأخصام

١٢٣ (٢١ د أغسطس ١٨٩٢) - إذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتخلف البعض جاز للمدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى إلى ميعاد يمكن فيه إعلان ذلك الحكم إلى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك إن تخلف أحد فالحكم الذي يصدر في الدعوى لا تقبل منه المعارضة فيه

١٢٤ (٩٥ مايو ١٨٩٥) — إذا لم يحضر المدعى في الميعاد المعين كان المدعى عليه مخيرا بين طلب ابطال المرافعة وبين طلب الحكم غايبا في أصل الدعوى ولا يقبل الطعن في الحكم ببطلان المرافعة بأى طريقة كانت

١٢٥ (٣١ أغسطس ١٨٩٢) — إذا حضر المدعى عليه أمام المحكمة في الجلسة الأولى تعتبر الدعوى مقامة بمواجهة الخصام ولو تخلف المدعى عليه عن الحضور بعد ذلك ولكن لا يجوز للدعى أن يبدي أقوالا أو طلبات جديدة ولا أن يغير أو يزيد في الأقوال والطلبات السابقة

١٢٦ (٣١ أغسطس ١٨٩٢) — إذا حضر المدعى أمام المحكمة في الجلسة الأولى ثم تخلف بعد ذلك عن الحضور تعتبر أيضا الدعوى مقامة بمواجهة الخصام ويجوز للدعى عليه أن يطلب ابطال المرافعة أو الحكم في أصل الدعوى بناء على الأقوال والطلبات الختامية السابق ابدائها .

الباب السادس

في الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الأخصام

١٢٧ - في الأحوال التي يكون الخصم فيها وجه في طلب صدور أمر يقدم عريضته بذلك الى رئيس المحكمة أو الى القاضي المعين للأمر الوقتية

١٢٨ - يجب على رئيس المحكمة أو القاضي المذكور أن يكتب أمره في ذيل العريضة ولو كان بعدم قبولها

١٢٩ - يترك مقدم العريضة نسخة منها عند رئيس المحكمة أو القاضي ليسلمها مع صورة من أمره ممضاة منه الى كاتب المحكمة بغير تأخير

١٣٠ - لمن قدم العريضة والخصم الذي أعلن الأمر اليه الحق في التظلم من الأمر الى المحكمة مع تكليف الخصم الآخر بالحضور أمامها بمقتضى علم خبر انما لا يترتب على هذا التظلم توقيف تنفيذ الأمر تنفيذا مؤقتا اذ أنه واجب حتما

ويجوز أيضا أن يكون التظلم من الأمر منضما بالتبعية الى الدعوى الأصلية في أى حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يترتب على ذلك سقوط حق بسبب مضي الميعاد

١٣١ — لا تذكر في الأوامر الاسباب التي بنيت عليها إنما الأوامر التي تكون منافية لأمر سبق صدوره من نفس الأمر أو غيره لابد أن تكون مشتملة على بيان الأحوال الجديدة التي اقتضت إصدارها والا كانت لاغية

١٣٢ — وفضلا عما ذكر يكون الخصم الذي صدر عليه الأمر الحق دائما في أن يتظلم منه لنفس الأمر مع تكليف الخصم الآخر بالحضور بمقتضى علم خبر .

الباب السابع

في الاجراءات التي تحدث أمام المحكمة الابتدائية

الفصل الأول

في دفع الدعوى بأوجه ابتدائية قبل الدخول في موضوعها

١٣٣ - أوجه الدفع الجائز ابدائها قبل الدخول في موضوع الدعوى هي :

- الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى المرفوعة لها
 - الدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها
 - الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها
 - الدفع بطلب الاطلاع على الأوراق المتمسك بها الخصم في الدعوى
 - الدفع بطلب ميعاد لاستحضار شخص غير حاضر في الدعوى على أنه ضامن فيما يتعلق بها .
-

الفروع الأول

(في الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى)
(وطلب الاحالة على محكمة أخرى)

١٣٤ — الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع القضية والدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها يجب ابداءها قبل ما عداها من أوجه الدفع وقبل ابداء أقوال أو طلبات ختامية متعلقة بأصل الدعوى سواء كانت أصلية أو فرعية أو مقامة من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة

انما اذا كان الدفع بعدم اختصاص المحكمة مبنيًا على ما هو مقرر في مادتي ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فيجوز ابداءه في أى حالة كانت عليها الدعوى وللحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها

١٣٥ — يجوز للحكمة المقدم اليها الدفع بعدم الاختصاص أن تحكم فيه وفي أصل الدعوى حكما واحدا بشرط أن تبين ما حكمت به في كل منهما على حدته

١٣٦ — اذا طلب أحد الخصام احالة الدعوى على محكمة أخرى بسبب كونها مقامة بها فيحال هذا الطلب بميعاد قريب على المحكمة التي قدمت اليها الدعوى أولا للحكم فيه ما لم يتحقق من أحوال القضية أن طلب الاحالة بقصد مكيدة الخصم

١٣٧ — اذا كان طلب الاحالة مبنيًا على ارتباط الدعوى بدعوى أخرى فيكون الحكم فيه الى المحكمة التي قدم اليها الطلب المذكور .

الفرع الثاني

(في الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها)

١٣٨ — اذا كانت الورقة التي أقيمت بها دعوى أصلية أو دعوى من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة أو غير ذلك باطلة وحضر الخصم المطلوب حضوره نيزول ما اشتملت عليه تلك الورقة من البطلان ويسقط الحق في الدفع به

ومع ذلك يجوز للخصم الذي تخلف عن الحضور أن يرفع دعوى بطلان ورقة الطلب في وقت المعارضة في الحكم الصادر في غيبته أو في وقت استئناف الحكم إنما يجب عليه اجراء ذلك قبل ابداء أى مدافعة أخرى

١٣٩ — يزول بطلان كل ورقة غير الأوراق المذكورة سابقا بمجرد الرد عليها من الخصم بما يستفاد منه أنه اعتبرها صحيحة أو بمجرد حصول أى شئ من الاجراءات المترتبة على تلك الورقة بصفة كونها صحيحة .

الفرع الثالث

(في الدفع بطلب الميعاد)

١٤٠ — اذا ادعى أحد في المواد المدنية عقب دعوى أصلية أو فرعية أو عقب دعوى أقيمت من المدعى عليه على المدعى في أثناء الدعوى الأصلية أن له حقا في استحضار شخص غير حاضر في الخصومة على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى جاز له أن يستحصل على ميعاد لاستحضار ذلك الضامن وتراعى في تقدير هذا الميعاد المدة اللازمة لتكليف الضامن بالحضور

١٤١ — يجوز لمن كلف بالحضور على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى أن يطلب ميعادا آخر لاستحضار من يدعى أنه ضامن له

١٤٢ — يجب على المحكمة أن تعطى الميعاد المذكور إذا كان مدعى الضمان كلف المدعى عليه بالحضور قبل مضي ثمانية أيام من تاريخ الدعوى التي نشأ عنها استحضار الضامن ويجب أيضا إعطاء الميعاد المذكور إذا كان طلبه حاصلًا في ظرف الثمانية أيام المذكورة

١٤٣ — في المواد التجارية مطلقا وفي المواد المدنية إذا انقضت الثمانية أيام المذكورة ولم يطلب فيها حضور أحد على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى يكون للمحكمة النظر في استصواب أو عدم استصواب تأخير الحكم في الدعوى الأصلية لليوم الذي فيه يمكن حضور المدعى عليه بالضمان للاوقوف على الحقيقة

١٤٤ — طلب الميعاد والمعارضة من الخصم الآخر بعدم لزومه يحكم فيهما بوجه الاستعجال

١٤٥ — في جميع الدعاوى إذا مضت مواعيد التكليف بالحضور في دعوى الضمان والمواعيد المتعلقة بالدعوى الأصلية ولم يصدر حكم في أحدهما تغم الدعويان لبعضهما ويحكم فيهما بحكم واحد إلا إذا استصوبت المحكمة الحكم في كل من الدعويين على حدة

١٤٦ — إذا حكم بعدم الحق في دعوى الضمان جاز الحكم على من ادعى به بتعويضات في نظائر الضرر الناشئ عن التأخير بسبب الميعاد الذي استحصل عليه مدعى الضمان بالاحتجاج باستحضار الضامن

- ١٤٧ — يجوز في جميع الأحوال للمحكمة المقامة فيها الدعوى الأصلية أن تحكم في دعوى الضمان ما لم يتحقق لها أن الدعوى الأصلية لم تقم الا بقصد جلب الضامن أمام محكمة غير المحكمة التابع اليها
- ١٤٨ — في حالة ضم دعوى الضمان للدعوى الأصلية إذا حكم بالزام الضامن فيكون الحكم للدعى الأصلى اذا اقتضاه الحال ولو لم تكن دعواه الا على مدعى الضمان ويجوز أن يترك سبيل للمدعى بالضمان من الدعوى الأصلية ما لم يكن ملزما فيها بشئ خاص بشخصه
- ١٤٩ — اذا أقيمت دعوى من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة كان للدعى الحق في طلب ميعاد ثلاثة أيام للاجابة عنها وكذلك اذا تمسك أحد الاخصام بأوراق لم يسبق اطلاق الخصم الآخر عليها كان له الحق في طلب ميعاد ثلاثة أيام للاطلاع عليها
- ١٥٠ — الاطلاع على الأوراق المسلمة في قلم كتاب المحكمة يكون في محل تسليمها بغير انتقالها منه
- ١٥١ — قدم أوجه الدفع مع بعضها الى المحكمة قبل ابداء أى مدافعة في أصل الدعوى .

الفصل الثانى

في الاجراءات المتعلقة بالثبوت

- ١٥٢ (٣١ د أغسطس ١٨٩٢) — اذا تراءى للمحكمة أن القضية غير صالحة للحكم فيها جاز لها أن تأمر أو تأذن بانبات صحة الدعوى بأوجه الثبوت المذكورة في الفروع الآتية :

الفرع الأول

(في استجواب الأخصام)

١٥٣ — لكل من الاخصام الحق في أن يطلب استجواب خصمه عن الوقائع المتعلقة بالدعوى المقامة

١٥٤ — يجوز للخصم المطلوب استجوابه أن يطلب من المحكمة رفض الأسئلة الموجهة اليه كلها أو بعضها اذا لم تكن مشتملة على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول

١٥٥ — الأسئلة التي أجازتها المحكمة أو التي لم يعارض الخصم في جواز قبولها تتوجه من رئيس المحكمة ويحجب عنها من الخصم بنفسه في نفس الجلسة بغير حكم خلاف الحكم الذي يصدر بقبولها عند التعارض ومع ذلك للمحكمة أن تعطي مياعادا للاستجواب

١٥٦ — تجب كتابة الأجوبة المعطاة من الخصم في دفتر الجلسة وبعد تلاوتها يوضع عليها امضاء كل من المسؤول ورئيس المحكمة وكاتبها

١٥٧ — اذا امتنع المسؤول من وضع امضائه أو كان له مانع منه فيذكر ذلك في دفتر الجلسة

١٥٨ — اذا كان للخصم عذر يمنعه عن الحضور بنفسه في الجلسة جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاتها لاستجوابه في محله وفي هذه الحالة يحرر محضر بما يجيب به الخصم بحضور كاتب المحكمة ويوضع عليه امضاء كل من القاضي المعين وكاتب المحكمة والمسؤول

١٥٩ — اذا كان الخصم المقتضى استجوابه مقيا بدائرة محكمة غير المحكمة المقامة أمامها الدعوى فلها أن تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدائرتها

١٦٠ — تكون المجاوبة بمواجهة من طلب الاستجواب انما لا يجوز له التكلم في أثناء ذلك

١٦١ — اذا امتنع المسؤول عن الاجابة عن أسئلة مبنية على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول أو تخلف عن الحضور لاستجوابه فللمحكمة النظر فيما يحتمله ذلك

١٦٢ — في حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه يسوغ للمحكمة أن تحكم بأن هذا الامتناع مما يؤذن باثبات الوقائع المبنية عليها الأسئلة بالبيئة ولو كانت الحالة مما لا تجوز القوانين الاثبات فيها بذلك .

الفرع الثاني (في اليمين)

١٦٣ — على الخصم الذى يكلف خصمه باليمين الحاسمة للنزاع أن يقدم صيغة السؤال الذى يريد استخلافه عليه بعبارة واضحة صريحة

١٦٤ — لا يجوز للوكيل فى الخصومة أن يكلف الخصم الآخر باليمين الحاسمة ولا أن يردها عليه بدون اذن مخصوص بذلك من الموكل

١٦٥ — يجوز رفض طلب اليمين اذا كان التحليف مطلوباً على واقعة غير متعلقة بالدعوى أو كانت اليمين غير جائزة القبول بناء على ما يدون فى القانون المدنى

١٦٦ — لا يجوز التكليف من باب الاحتياط باليمين الحاسمة لأن التكليف بتلك اليمين يفيد ترك ما عداها من أوجه الشبوت للسادة المراد الاستحلاف عليها

١٦٧ — اذا لم يعارض الخصم المطلوب تحليفه في تعلق الواقعة المقصود استحلافه عليها بأصل الدعوى ولا في جواز قبولها وجب عليه الحلف فوراً انما يجوز للحكمة أن تعطيه ميئاداً للحلف ان رأت لذلك وجهها ومع ذلك يسوغ للخصم المذكور أن يرد اليمين على خصمه

١٦٨ — اذا امتنع الخصم عن تأدية اليمين ولم يردّها على خصمه فالواقعة المراد الاستحلاف عليها تعتبر صحيحة

١٦٩ — يجب على المحكمة عند الحكم بتعلق الواقعة المطلوب التحليف عليها بأصل الدعوى وبجواز قبولها اذا كان قد حصل تنازع فيها أن تبين في الحكم المذكور صيغة السؤال المراد التحليف عليه ويجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن تغير في صيغة السؤال التي يقدمها الخصم

١٧٠ — من يطلب التعجيل من الأخصام يعلن حكم إيمين الخصمه ويكلفه بالحضور لأداء اليمين مع مراعاة الأصول والمواعيد المقررة للطلاب أمام المحكمة

١٧١ — يجوز للخصم المطلوب تحليفه أن يؤدى اليمين على حسب الأصول المقررة بديانته ان طلب ذلك

١٧٢ — وفي الأحوال الأخر تكون تأدية اليمين بأن يقول الحالف أحلف على ثبوت أو نفى المحلوف عليه ويذكر ألفاظ السؤال بالصيغة التي تقررت

١٧٣ — لا يجوز التوكيل في تأدية اليمين

١٧٤ — اذا ثبت وجود مانع لمن كلف باليمين عن الحضور لأدائها جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاتها ليتوجه اليه ويحلفه اليمين ويكون معه كاتب من المحكمة

١٧٥ — في حالة بعد من كلف باليمين عن المحكمة يجوز لها أن تحيل استعلافه على محكمة المواد الجزئية المقيم بدائلتها

١٧٦ — في جميع الأحوال السالف ذكرها يكتب محضر بتأدية اليمين ويوضع عليه امضاء أو ختم كل من الخالف ورئيس المحكمة أو القاضي المعين للتحليف وكاتب المحكمة .

الفرع الثالث

(في التحقيقات)

١٧٧ — على الخصم الذي يريد اثبات شئ بالينة أن يبين الوقائع التي يريد اثباتها في أقواله وطلباته المقدمة للمحكمة بالكتابة أو في الجلسة شفاهاً فان بينها شفاهاً تذكر في محضر الجلسة

١٧٨ — ان لم ينازع الخصم في تعلق تلك الوقائع بالدعوى ولا في جواز قبولها أو نازع في ذلك وحكمت المحكمة بالتعلق والقبول فتأذن بالتحقيق

١٧٩ — يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بأن الوقائع المتمسك بها ليست متعلقة بالدعوى ولا جائزة القبول

١٨٠ - ويجوز لها أيضا أن تأمر من تلقاء نفسها بالاثبات بالبيئة في الأحوال التي يجوز القانون فيها ذلك الاثبات متى رأت أن ذلك يؤدي للوقوف على الحقيقة

١٨١ - اذا أذنت المحكمة لأحد الخصام باثبات شيء بالبيئة كان للخصم الآخر الحق دائما في اثبات عدم صحة ذلك الشيء بالبيئة أيضا

١٨٢ - يجب أن تكون الوقائع المقتضى اثباتها بالبيئة مبنية كل منها على انفراده بالدقة والضبط في الحكم الصادر بذلك

١٨٣ - يجب أن يكون التحقيق أمام المحكمة وتعين الجلسة التي يكون فيها استماع شهادة الشهود في الحكم الصادر باجرائه ويجوز للمحكمة أن تعين في الجلسة المذكورة أحد قضاتها لسماع شهادة الشهود وعلى القاضي الذي يعين لذلك أن يشرع في اجراء التحقيق بعد انقضاء تلك الجلسة فورا

فان كان محل اقامة الشهود بعيدا عن البلدة الكائن فيها مركز المحكمة جاز لها أن تعين بناء على طلب الخصم الذي يريد الاثبات بالبيئة قاضي المواد الجزئية الموجود في محل اقامة الشهود أو في محل اقامة الفريق الأكثر عددا منهم ويكون هذا التعيين بمقتضى أمر من المحكمة يكتب في محضر الجلسة ولذلك يجب على الخصم المذكور أن يبين اسم ولقب ومحل اقامة كل من الشهود

وفي حالة ما اذا تعين قاضي المواد الجزئية لاستماع شهادة الشهود ونجب عليه أن يعين بناء على عرضة تقدم له ممن يطلب التعجيل من الخصام المحل واليوم والساعة اللاتي يكون فيها استماع شهادة الشهود

وتعلن صورة الأمر الصادر بتعيين المحل واليوم والساعة الى الخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة قبل اليوم المعين لاستماع شهادة الشهود بثلاثة أيام

١٨٤ — اذا طلب أحد الأخصام امتداد الميعاد لاجراء التحقيق يحكم في ذلك الطلب فورا من المحكمة أو من القاضى المعين بعد سماع أقوال الأخصام بوجه الايجاز ويصدر الحكم بأمر يكتب في محضر الجلسة

١٨٥ — اذا امتنع القاضى عن امتداد الميعاد لاجراء التحقيق جاز للخصم رفع أمر ذلك الامتناع الى المحكمة ولها الحكم بامتداد الميعاد أو صرف النظر عنه والحكم في أصل الدعوى

١٨٦ — لا يجوز للمحكمة ولا للقاضى أن يأذنا بامتداد الميعاد أكثر من مرة واحدة

١٨٧ — اذا امتنع الشهود عن الحضور بمجرد طلب الخصم ذلك منهم وجب تكليفهم بالحضور على يد محضر لأداء الشهادة بميعاد يوم واحد مقدما غير مواعيد المساءة

١٨٨ — يستمر التحقيق حتى يتم استماع شهادة جميع الشهود

١٨٩ — يكون العمل في تحقيق النفى الذى يطلبه الخصم الآخر بقصد الرد على تحقيق الثبوت على حسب ما سبق بيانه ويكون تعيين اليوم لذلك التحقيق بأمر يصدر بعد انتهاء تحقيق الثبوت فورا

١٩٠ — تتبع القواعد الآتى بيانها في تحقيق الثبوت وفي تحقيق النفى

١٩١ — اذا لم يحضر الشاهد لأداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور على الوجه المعتبر قانونا يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديوانى واذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانيا بالحضور وعليه مصاريف ذلك التكليف

١٩٢ — يصدر الحكم بهذه الغرامة من المحكمة أو من القاضى المعين للتحقيق وفي هذه الحالة يندرج حكمه بذلك فى محضر التحقيق

١٩٣ — يضاعف مقدار الغرامة اذا تأخر الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به مرة ثانية

١٩٤ — وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أو للقاضى المعين للتحقيق أن يصدر أمرا باحضار الشاهد رغما عنه

١٩٥ — اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن المجاورة يحكم عليه على الوجه المذكور آنفا بغرامة مائة قرش ديوانى فضلا عن الحكم عليه بما يترتب على امتناعه من التعويضات للأخصام

١٩٦ — اذا حضر الشاهد الذى تأخر أولا عن الحضور وأبدى أعذارا ثابتة أوجب تأخيريه وجبت أقالته من الغرامة

١٩٧ — اذا ثبت أن للشاهد مانعا عن الحضور ينتقل القاضى المعين للتحقيق مصحوبا بكاتب المحكمة الى منزل ذلك الشاهد لسماع شهادته فان كان التحقيق أمام المحكمة وجب عليها أن تعين أحد قضاتها لذلك

١٩٨ — لا يجوز رد شهادة أحد الشهود ولا تجريحه ولو كان قريبا أو صهرا لأحد الأخصام الا اذا كان غير قادر على التمييز سواء كان ذلك بسبب زيادة كبر أو صغر سنه أو بسبب مرض فى جسمه أو فى قواه العقلية أو غير ذلك من الأسباب التى من هذا القبيل

١٩٩ - تسمع أقوال من لم يبلغ سنه أربع عشرة سنة على سبيل الاستدلال فقط

٢٠٠ - يجوز لمن لاقدرة له على التكلم أن يؤدى الشهادة اذا أمكنه أن يبين مقصوده بالكتابة أو بواسطة الاشارات

٢٠١ - يجب على كل شاهد تجاوز سن الأربع عشرة سنة أن يحلف يمينا قبل استجوابه

٢٠٢ - لايجوز لأحد أن يؤدى شهادة عما تضمنته ورقة من الاوراق المتعلقة بالأشغال الميرية إلا اذا سبق نشرها أو أذنت بافشاءها الجهة المختصة بها

٢٠٣ - اذا دعى أحد الموظفين الى افشاء ما صار تبليغه اليه على سبيل المسارة فى أثناء اجراء وظائفه ورأى أنه يترتب على عدم كتمان ذلك ضرر ما للصالحة العمومية فلا يلزم بالافشاء

٢٠٤ - اذا علم أحد القضاة ونحوهم أو أحد مأمورى الضبطية القضائية أو مأمورى الضبط والربط بتوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرر فى قانون العقوبات فلا يجبر على أن يعرف عن مصدر علمه بذلك

٢٠٥ - كل من علم من الاثوكاتية أو الوكلاء أو غيرهم بواسطة صنعتة أو خدمته بأمر ما أو بتوضيحات عن ذلك الأمر لايجوز له فى أى حال من الأحوال الاخبار بذلك الأمر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته أو أعمال صنعتة ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية أو جحنة

- ٢٠٦ — ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن الأمر والتوضيحات المتقدم ذكرها اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم
- ٢٠٧ — لا يجب على أحد الزوجين أن يفشى بغير رضاء الآخر ما بلغه اليه في أثناء الزيجة ولو بعد انقضاء علاقاتها بينهما الا في حالة رفع دعوى من أحدهما على الآخر بحق أو اقامة دعوى على أحدهما بسبب وقوع جنائية أو جنحة منه على الآخر
- ٢٠٨ — يؤدى كل واحد من الشهود شهادته على انفراد بغير حضور باقى الشهود الذين لم تسمع شهادتهم
- ٢٠٩ — على الشاهد أن يعترف عن اسمه ولقبه وصنعتة أو وظيفته وعمله وأن يبين قرابته أو مصاهرته ودرجة القرابة أو المصاهرة أن كان قريبا أو صهرا لأحد الخصام ويبين ان كان خادما أو مستخدما عند أحد الخصام
- ٢١٠ — وعليه أيضا أن يحلف يميناً بأنه يشهد بالحق وتكون تأدية اليمين على حسب الأصول المقررة بدياته ان طلب ذلك
- ٢١١ — على الخصم الذى استحضر شاهداً أن يبدى على التوالى الأسئلة التى يرغب استشهاده عليها ثم يبدى الخصم الآخر ما يريد ان يشهد ذلك الشاهد عليه وكل هذا بغير أن يقطع أحد الخصام كلام الآخر أو كلام الشاهد وقت أداء الشهادة
- ٢١٢ — لا يجوز للأخصام ابداء أسئلة جديدة للشاهد بعد تمام استشهاده على ما أبداه كل منهم الا باذن المحكمة أو القاضي المعين للتحقيق

٢١٣ — يجوز لرئيس المحكمة أو لأحد قضاتها بعد استئذان الشاهد على ما أبداه الخصام أن يسأله مباشرة من تلقاء نفسه عما يتوصل منه الى الوقوف على الحقيقة

٢١٤ — في أثناء ابداء الأسئلة من أحد الخصام عما يرغب في استئذان الشاهد عليه يجوز للخصم الآخر الاعتراض على ابداء سؤال جديد لا تعلق له بالواقعة المقصود اثباتها أو خارج عن حد اللياقة وللقاضى منع ذلك السؤال

٢١٥ — يتلى على كل شاهد ما أذاه من الشهادة و يضع امضاءه عليها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها

٢١٦ — اذا امتنع الشاهد من وضع امضاءه أو كان لا يمكنه وضعها وجب ذكر ذلك في المحضر

٢١٧ — تؤدى الشهود شهاداتهم شفاهاً بدون مراجعة مذكرات لذلك

٢١٨ — يشتمل محضر التحقيق على صورة العريضة والأمر الذى عين فيه يوم التحقيق وعلى بيان المحل واليوم والساعة اللاتى حصل فيها التحقيق وعلى أسماء الأخصام وألقابهم وصنائعهم ومخالاتهم مع بيان حضورهم أو عدمه وبيان ما حصل منهم من التطلبات وعلى بيان حضور الشهود أو عدمه والأوامر الصادرة فى شأنهم وبيان شهادة الشهود والأيمان اللاتى حلفوها وبيان ما حصل من رد الشهود وما ترتب عليه من المسائل الفرعية وبيان الأسئلة التى وجهت ومن وجهها وبيان المسائل الفرعية التى نشأت عن توجيه الأسئلة

وبيان الأجوبة وذكر تلاوة شهادة الشهود عليهم وتصديقهم عليها والتصحيحات التي عرّفوا عنها وبيان الجلسات التي افتضاها التحقيق

٢١٩ — اذا طلب الشهود مقابل تعطيلهم فيصير تقديره لهم ويبين ذلك في المحضر ثم تعطى للشهود ورقة مستخرجة من المحضر وتكون نافذة على الخصم الذي أحضر الشهود بتأشير من كاتب المحكمة

٢٢٠ — اذا لم تترتب على شهادة الشهود فائدة قالا للدعوى فتكون مصاريف تكليفهم بالحضور ومصاريف سماع شهادتهم على الخصم الذي أحضرهم

٢٢١ — اذا لم يحصل التحقيق أمام المحكمة أو حصل أمامها ولم يحكم في الدعوى في نفس الجلسة التي سمعت فيها شهادة الشهود كان للأخصام الحق في الاطلاع على محضر التحقيق

٢٢٢ — للأخصام في جمع الأحوال أن يأخذوا صورة محضر التحقيق بشرط أن لا يترتب على ذلك تأخير الحكم في الدعوى .

الفـرـع الرابع

(فيما يتعلق بأهل الخبرة^(١))

٢٢٣ — اذا اقتضى الحال تعيين أهل خبرة فاللمحكمة أو للقاضي تعيين واحد أو ثلاثة من أهل خبرة على حسب الاقتضاء وتذكر في الحكم الذي يصدر بالتعيين المواد المقتضى أخذ قول أهل الخبرة عنها مع بيان

(١) راجع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية (نمرة ١ لسنة ١٩٠٩) في ذيل هذا

القانون (صحيفة ١٤٧)

ما يصرح لهم بعمله من الاجراءات المستعجلة ولا حاجة لاعلان ذلك الحكم ان كان صدوره بمواجهة الخصام أو بحضور وكلائهم

٢٢٤ — اذا كان الخصام بالغين ولهم حق التصرف في حقوقهم واتفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم يصدق لهم على ذلك من المحكمة أو من قاضي المواد الجزئية

٢٢٥ (١) — يجب على من تعين من أهل الخبرة أن يحضر للمحكمة متى كلفه من يطلب التعجيل من الخصام بالحضور ليعلم بما تعين له باطلاعه على أصل الحكم الصادر بذلك وعلى كاتب المحكمة أن ينسخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تعين له ثم يحلف اليمين على يد القاضي المعين للأمر الوقتية ولو بغير حضور الخصام ويعين في ذيل محضر اليمين المحل واليوم والساعة اللاتي يباشر فيها ما تعين له

٢٢٦ (١) — محضر اليمين المشتمل على تعيين اليوم بمعرفة أهل الخبرة يصير اعلانه بمعرفة كاتب المحكمة للخصم الآخر قبل الشروع في العمل بأربع وعشرين ساعة بالأقل والا كان العمل لاغيا

٢٢٧ — وعلى أهل الخبرة مباشرة عمله ولو في حالة غياب الاخصام بعد تكليفهم بالحضور حسب القانون

٢٢٨ — على أهل الخبرة سماع أقوال الاخصام وملحوظاتهم وسماع شهادة الشهود سواء كان حضورهم بمعرفة الاخصام أو بمعرفة أهل الخبرة بدون تحليف للشهود اذا أذنت المحكمة لأهل الخبرة بذلك

(١) راجع قانون الخبراء أمام المحاكم الاهلية (مرة ١ لسنة ١٩٠٩) الذي عدل هذه المادة (صحيفة ١٤٧)

٢٢٩ — يذكر في المحضر المشتمل على أعمال أهل الخبرة بيان حضور الخصام وأقوالهم وملحوظاتهم ممضى عليها منهم ما لم يكن لهم مانع ثابت يمنعهم عن الامضاء وبيان أعمال أهل الخبرة بالتفصيل وبيان رأيه والأوجه التي استند عليها فيه

٢٣٠ — يسلم تقرير أهل الخبرة لقلم كتاب المحكمة وهناك يجوز لكل من الأخصام الاطلاع عليه أو طلب صورة منه

٢٣١ — بعد تسليم التقرير لقلم كتاب المحكمة يجوز لمن يطلب التعجيل من الأخصام أن يقتسم الدعوى الى المحكمة بتكليف الخصم الآخر بالحضور اليها بميعاد ثلاثة أيام كاملة بمقتضى علم خبر

٢٣٢^(١) — تقدر أجرة أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضى الذى ينوب عنه على نفس التقرير المقدم منه

٢٣٣ — تقدير الأجرة يكون نافذا على الخصم الذى طلب تعيين أهل الخبرة ومن بعد صدور الحكم فى الدعوى يكون نافذا أيضا على من حكم عليه بمصاريف الدعوى

٢٣٤ — تقبل المعارضة فى تقدير الأجرة من كل من الأخصام فى الثلاثة أيام التالية ليوم الاعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بالتعريف عنها فى قلم كتاب المحكمة

٢٣٥ — يترتب على هذه المعارضة ايقاف تنفيذ تقدير الأجرة ويرفع أمرها الى المحكمة مع طلب كل من الأخصام وأهل الخبرة ما لم يكن صدر حكم انتهائى بالإلزام بمصاريف الدعوى وأما اذا سبق

(١) راجع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية (نمرة ١٩٠٩) الذى عدل هذه المادة

صدور الحكم بذلك فلا يطلب الخصم الذي لم يكن طلب أهل الخبرة ولا يحكم عليه بالمصاريف

٢٣٦ — للخصم الذي تحصل على تنقيص أجرة أهل الخبرة بناء على معارضته التمسك بالحكم الصادر بذلك نلى الخصم الذي دفع أجرة أهل الخبرة على حسب تقدير القاضى وللخصم الذى دفع الأجرة أن يرجع على أهل الخبرة

٢٣٧ — يجوز للحكمة أن تعين أهل خبرة ليعطوا رأيهم أمام الجلسة شفاها بدون احتياج لتقديم تقرير وفى هذه الحالة يكتب رأيهم بحضور الجلسة

٢٣٨ — اذا أراد أحد الأخصام رد من تعين من أهل الخبرة وجب عليه أن يكلف الخصم الآخر بالحضور بميعاد ثلاثة أيام بعد يوم التعيين اذا كان الحكم بالتعيين صادرا بمواجهة الأخصام وأما اذا كان صادرا فى حالة الغيبة فيكون التكليف بالحضور بميعاد ثلاثة أيام من بعد يوم اعلان ذلك الحكم

٢٣٩ — لا يقبل من أحد الأخصام رد أهل الخبرة المعينين بانتخابهم الا اذا كان سبب الرد حادثا بعد التعيين

٢٤٠ — يجوز رد أهل الخبرة اذا كان زوجا أو قريبا أو صهرا لأحد الأخصام على عمود النسب أيا كانت الدرجة وكذلك القريب من الحواشي الى الدرجة الرابعة بدخول الغاية ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الأصول طبقة طبقة الى الجدة الاصلى بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة طبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية

ويموز أيضا رد من له خصومة مقامة أمام المحاكم مع أحد الخصمين ومن تكون له منفعة شخصية في الدعوى ومن أكل أو شرب مع الخصم ومن يكون مستخدما عند أحد الخصمين أو خادما له

٢٤١ — يحكم في رد أهل الخبرة بطريق الاستعجال في أول جلسة

٢٤٢ — اذا تأخر أهل الخبرة عن تقديم تقريره جاز لمن يطلب التعجيل من الأخصام أن يكلفه بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام كاملة بحضور جميع الأخصام وللحكمة أن تحدد في الحال ميعاد التقديم التقرير ولها أيضا أن تحكم باستبدال أهل الخبرة بغيره بحيث لا يترتب على ذلك إخلال بما يلزم من التعويضات ان كان لها وجه

٢٤٣ — لا تكون المحكمة منقادة الى رأى أهل الخبرة

٢٤٤ — اذا لم تكتف المحكمة بما أبداه أهل الخبرة فلها أن تعين واحدا أو ثلاثة غيرهم من أهل الخبرة ويموز لمن تعينه أن يستعين بالاستعلام من أهل الخبرة السابقين .

الفرع الخامس

(في الكشف على الأعيان الثابتة)

٢٤٥ — يجوز للحكمة أن تتوجه بهيئتها الاجتماعية اذا رأت لزوما لذلك الى المحل الواقع في شأنه التنازع أو أن تأمر واحدا من قضاتها أو أكثر ممن كان حاضرا وقت المرافعة في الدعوى بالتوجه الى المحل المذكور في اليوم والساعة المعيّنين لذلك في الحكم أو في الأمر الصادر من أقدم القضاة المعيّنين لذلك

٢٤٦ — اذا لم يكن الحكم بذلك صادرا بمواجهة الخصام أو كان تعيين اليوم بأمر القاضى المعين للكشف وجب اعلان الحكم أو الأمر المذكور للأخصام بمعرفة كاتب المحكمة قبل الوصول الى المحل بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة ويقوم هذا الاعلان مقام التكليف بالحضور

٢٤٧ — يحضر محضر تذكريه أعمال القضاة المذكورين من وقت توجههم الى المحل المقصود لوقت تسليم المحضر فى قلم كاتب المحكمة

٢٤٨ — يجوز للحكمة أو لمن تعينه من قضاتها تعيين أهل خبرة فى حال الوجود بالمحل لياشروا الأعمال المطلوبة منهم فى الحال بعد حلفهم الأيمان أو سماع الشهود الذين يرى لزوم استشهادهم بعد تحليفهم أيضا ويكون حضورهم بمجرد الاخبار لهم من كاتب المحكمة

٢٤٩ — يجب أن يكون كاتب المحكمة حاضرا وقت الوجود بالمحل وأن يضع امضاءه على المحضر

٢٥٠ — يصير تقدير المصاريف التى تترتب على الكشف على الأعيان الثابتة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضى المعين لذلك ويجرى تسليمها مقدما فى قلم كاتب المحكمة ممن يطلب الكشف أو من المدعى ان كانت المحكمة أمرت بإجراء الكشف المذكور من تلقاء نفسها .

الفرع السادس

(في تحقيق الخطوط)

٢٥١ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يجوز لمن بيده سند غير رسمي أن يكلف من عليه ذلك السند بالحضور أمام المحكمة ولو لم يحل ميعاده لأجل اعترافه بأن هذا السند بخطه أو امضائه أو ختمه ويكون ذلك التكليف بصفة دعوى أصلية على حسب الأصول المعتادة فيها

٢٥٢ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — وفي حالة الاعتراف تصدق المحكمة على ذلك لمن طلبه وتكون كافة المصاريف عليه

٢٥٣ — اذا لم يحضر من طلب للاعتراف وحكت المحكمة في غيبته يقوم هذا الحكم مقام الاعتراف ولكن يكون للحكم عليه حق الاعتراض على ذلك الحكم في ظرف ثمانية أيام من يوم اعلانه له ويجوز أن تكون المعارضة المذكورة بموجب علم خبر

٢٥٤ — وفي حالة الانكار أو في حالة وجود سند غير رسمي في خصومة موقوف الحكم فيها على صحته وأنكر الخصم الخط أو الامضاء أو الختم المشتمل ذلك السند عليها تأمر المحكمة بإجراء التحقيق

٢٥٥ — الحكم الصادر بالتحقيق يتعين فيه القاضي الذي يكون التحقيق على يده وأهل الخبرة أيضا أن لم تنفق عليهم الأخصام

٢٥٦ — يؤمر في الحكم المذكور بتسليم الورقة المقتضى تحقيقها في قلم كتاب المحكمة من طالب التحقيق وتبين حالتها من بعد وضع امضاء وعلامة كل من طالب التحقيق وكاتب المحكمة عليها

٢٥٧ — تذكر هذه الاجراءات في محضر التسليم ويمضى عليه كل من كاتب المحكمة ومسلم الورقة

٢٥٨ — يجب على القاضى المعين للتحقيق أن يصدر أمرا ببناء على طلب من يطلب التعجيل من الأخصام بتعيين المحل واليوم والساعة اللاتى يكون فيها حضور الأخصام امامه للاتفاق على الأوراق التى تحصل المضاهاة عليها

٢٥٩ — تعلن صورة هذا الامر للحصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة ويكلف بالحضور بميعاد يوم كامل

٢٦٠ — اذا لم يحضر المدعى يسقط حقه فى طلب اثبات دعواه بمعرفة أهل خبرة الا اذا أثبت أن الذى منعه عن الحضور عذر قوى وتظهر المحكمة فى هذا العذر على وجه الاستعجال واذا لم يحضر المدعى عليه فيصير التحقيق فى غيبته

٢٦١ — الأوراق التى تقبل المضاهاة عليها هى الآتية فقط :

(أولا) الامضاء أو الختم الموضوع على أوراق رسمية

(ثانيا) خط الخصم أو امضاؤه أو ختمه المعترف به أمام القاضى المعين للتحقيق ومع ذلك يجوز للمدعى ان لم يحضر المدعى عليه أن يثبت صحة الخط أو الامضاء أو الختم الموجود على الأوراق المقتضى المضاهاة عليها بشهادة من عاينوا الختم فى حال كتابة تلك الأوراق أو وضع امضائه أو ختمه عليها

(ثالثا) الجزء الذى يعترف الخصم بصحته من الورقة اللازم تحقيقها

(رابعا) الكتابة التى يكتبها الخصم باملاء القاضى

٢٦٢ — أوراق المضاهاة يصير امضاؤها والتأشير عليها من الأخصام والقاضى وكاتب المحكمة ومن الشهود ان كان هناك داع لذلك ويكتب جميع ما ذكر في محضرو ويمضى عليه جميع الحاضرين

٢٦٣ — من بعد قبول أوراق المضاهاة حسبما ذكر سابقا لايحوز قبول أوراق جديدة بدون حكم من المحكمة

٢٦٤ — يجوز للقاضى المعين للتحقيق أن يأمر باجراء ما يلزم لاحضار أو تسليم الأوراق الرسمية لقلم كاتب المحكمة ممن هي تحت يده من أرباب الوظائف العمومية أو الخدمات المسيرية أو أى حاكم من الحكام بدون احتياج للتصريح له بذلك فى الحكم الصادر بالتحقيق ويجوز له أيضا أن يتوجه مع أهل الخبرة للاطلاع على الأوراق بدون قلمها من محلها

٢٦٥ — فى حالة تسليم الأوراق الرسمية لقلم كاتب المحكمة تقوم الصور التى تنسخ منها مقام الأصل متى كانت ممضاة من قاضى التحقيق وكاتب المحكمة والمأمور أو الموظف الذى سلم الأصل ومتى أعيد الأصل الى محله ترد الصورة المأخوذة منه الى قلم كاتب المحكمة ويصير ابطالها

٢٦٦ — مصاريف نقل الأوراق ونسخ صورها يقدرها القاضى وهذا التقرير يكون نافذا على طلب التحقيق

٢٦٧ — ينحصل التحقيق أمام القاضى وكاتب المحكمة بمراعاة الأصول المقررة فى الفرع الرابع المسار المذكور الا أنه فى هذه الحالة يكون تعيين اليوم بأمر القاضى

٢٦٨ — يضع أهل الخبرة امضاءهم وعلاماتهم على الأوراق
المقتضى المضاهاة عليها من قبل الشروع في التحقيق ويذكر ذلك في المحضر
٢٦٩ — اذا حصل الشروع في التحقيق فيكون اجراؤه أمام
القاضي المعين لذلك

٢٧٠ — لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول
الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت
اليه لافى المشاركة المتعلقة بها تلك الورقة ويضع الشهود امضاءهم
وعلاماتهم على الورقة المقتضى تحقيقها ويذكر ذلك في محضر التحقيق
٢٧١ — من بعد تسليم المحضر في قلم كتاب المحكمة تحكم المحكمة
بصفة الورقة التي صار تحقيقها أو عدمها وتحكم بعد ذلك في أصل
الدعوى ان كانت مقامة أمامها
٢٧٢ — اذا حكم بصفة كل الورقة الواقع الإنكار فيها فيحكم
على من أنكرها بغرامة أربعمائة قرش ديوانى

الفصل الثالث

فيما يتعلق بدعوى التزوير

٢٧٣ — اذا ادعى أحد الأخصام في أثناء الخصومة بتزوير
ورقة أو سند من الأوراق أو السندات التي أعلنت اليه أو قدمت
الى المحكمة أو اطلع عليها سواء كانت رسمية أو غير رسمية جاز له في أى
حالة كانت عليها الدعوى الأصلية أن يبدى دعواه بتزوير تلك الورقة
أو السند بتقرير يحرر في قلم كتاب المحكمة وترسل صورة منه فوراً بمعرفة
الكاتب لقلم النائب العمومى بالمحكمة

٢٧٤ — على المدعى أن يسلم الى قلم كتاب المحكمة الورقة المدعى تزويرها اذا كانت تحت يده أو صورتها المعلقة اليه

٢٧٥ — اذا كانت الورقة تحت يد المحكمة أو كاتبها فيصير ايداعها في قلم كتاب المحكمة بمعرفة كاتبها

٢٧٦ — اذا كانت الورقة تحت يد الخصم المدعى عليه بالنسبة لتزويرها يجب على رئيس المحكمة في حال اطلاعه على تقرير المدعى بالتزوير أن يعين محضرا بناء على طلب المدعى ليستلم تلك الورقة أو يضبطها ويودعها في قلم كتاب المحكمة

٢٧٧ — اذا امتنع الخصم من تسليم الورقة المذكورة ولم يمكن ضبطها فيصير استبعادها من المرافعة في الدعوى الاصلية ولا يمنع ذلك من ضبطها عند الامكان

٢٧٨ — يترتب على الدعوى بتزوير الورقة ايقاف الحكم في الدعوى الأصلية

٢٧٩ — يجب على المدعى أن يعلن الى المدعى عليه في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تقريره بدعوى التزوير الأدلة المرتكن عليها في دعواه مع تكليف المدعى عليه بالحضور للجلسة بميعاد ثلاثة أيام كاملة لأجل الاثبات

٢٨٠ — اذا مضى الميعاد المذكور ولم يفعل المدعى ذلك جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير

٢٨١ — يجوز للمدعى عليه في أى حالة كانت عليها الدعوى أن يوقف المرافعة الحاصلة في مادة التزوير باقراره بأنه غير متمسك بالورقة

المدعى التروير فيها ولكن للحكمة أن تأمر في هذه الحالة بحفظ تلك الورقة أو بضمها إذا طلب ذلك مدعى التروير سواء كان لأجل التمسك بما يؤول منها من المنفعة إليه أو لأجل تمزيقها

٢٨٢ — لا تقبل المحكمة من الأدلة في دعوى التروير إلا ما يكون متعلقا بها وبجائز القبول بالنظر لاثباتها وبالنظر لما يترتب على الثبوت بالنسبة للحكم في الدعوى الأصلية

٢٨٣ — يجوز للحكمة أن تحكم في الحال بتروير الورقة إذا ثبت ذلك لديها

٢٨٤ — إذا قبلت المحكمة أدلة التروير تأمر بانباتها إما بمعرفة أهل الخبرة أو بحصول التحقيق أو بهاتين الطريقتين معا

٢٨٥ — إذا لم يقدم مدعى التروير في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الحكم الصادر بالاثبات عريضة للقاضي المعين للتحقيق بطلب الشروع فيه جاز الحكم بسقوط دعواه بالتروير

٢٨٦ — تراعى في اثبات التروير القواعد المقررة فيما تقدم في شأن تحقيق الخطوط

٢٨٧ — يكون للقاضي المعين للتحقيق التفويض التام في الأمر بما يمكن من احضار أو ايداع أصل الورقة المدعى التروير فيها

٢٨٨ — في حالة ايداع الاصل للورقة المذكورة في قلم كتاب المحكمة يؤذن منها لكايتها عند الاقتضاء بأن يعطى الصور التي تطلب من الأصل المذكور لمن يكون له الحق في أخذها ممن عدا الخصمين

٢٨٩ — يجوز تحقيق أوراق المضاهاة التي يسوغ تقديمها في أى حالة كانت عليها المرافعة

٢٩٠ — عند انتهاء التحقيق في مادة التزوير يكلف الخصم الذى يطلب التعجيل خصمه الآخر بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام كاملة لأجل الحكم في مسألة التزوير ثم الحكم بعده في الدعوى الأصلية بغير اقتضاء لتكليف جديد

٢٩١ — من ادعى التزوير وسقط حقه في دعواه أو عجز عن اثباته يحكم عليه بغرامة ألفى قرش ديوانى انما لا يحكم عليه بشئ اذا ثبت بعض مدعاه من التزوير

٢٩٢ — يجوز للمحكمة أن تحكم برد أو بطلان أى ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدم اليها دعوى بتزوير تلك الورقة .

الفصل الرابع

في الدعاوى الفرعية

والدعاوى التي تقام من المدعى عليهم على المدعين في أثناء الدعاوى الأصلية وفي دخول شخص ثالث في الدعاوى غير المتداعين

٢٩٣ (١٨٩٢ أغسطس ١٨) — الدعاوى الفرعية التي تقام في أثناء التحقيق تقدم الى المحكمة إما بتكليف الخصم بالحضور أمامها بميعاد ثلاثة أيام وإما بالاحالة عليها من القاضى المنتدب للتحقيق أو بإبداء الدعوى ضمن طلب يقدم من أحد الاخصام للمحكمة ويحكم فيها بوجه الاستعجال

٢٩٤ — اذا أقام المدعى دعوى فرعية متضمنة لزيادة على الطلب الأصلي أو نحو واثبات فيه أو أقام المدعى عليه دعوى على المدعى فى أثناء الخصومة فتضم الدعوى الفرعية الى الدعوى الأصلية ويحكم فيهما فى آن واحد اذا كان لذلك وجه

٢٩٥ (٢١د أغسطس ١٨٩٢) — يجوز لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم فى الدعوى أن يدخل فى الدعوى المقامة أمام المحكمة فى أى حالة كانت عليها الدعوى ويكون دخوله فيها إما بطلب حضور الأخصام أمام المحكمة أو بتقديم طلبه فى الجلسة حال انعقادها انما لا يترتب على ذلك تأخير الحكم فى الدعوى الأصلية

٢٩٦ — اذا حصلت المعارضة لمن يطلب الدخول فى الدعوى بأنه لا حق له فيه حكمت المحكمة فى ذلك بوجه الاستعجال .

الفصل الخامس

فى انقطاع المرافعة أو تركها

٢٩٧ — وفاة الأخصام أو أحدهم أو تغير حالتهم الشخصية أو عزلمهم من الوظائف التى كانوا متصرفين بها فى الدعوى لا يترتب عليه عدم الحكم فى الدعوى اذا كانت تقدمت منهم الأقوال والطلبات الختامية فى الجلسة ومع ذلك فللمحكمة أن تمهل توقيع الحكم وتعطى المواعيد اللازمة متى كان لذلك وجه

٢٩٨ — وفي هذه الحالة لا يجوز للمحكمة أن تحكم في الدعوى الا على حاصل الأقوال والطلبات الختامية المقدمة اليها من الخصام قبل الوفاة أو تغير الحالة أو العزل الا اذا حضر وارث المتوفى أو من يقوم عن عزل أو تغيرت حالته الى المحكمة وياشر الدعوى باسمه

٢٩٩ — أما اذا توفي أحد الاخصام أو تغيرت حالته الشخصية أو عزل من الوظيفة التي كان متصفا بها في الدعوى قبل تقديم الأقوال والطلبات الختامية فيها فتوقف المرافعة بغير اخلاص بحق الاخصام ويرجع اليها بتجديد الطلب من أو الى من يقوم عن أوقفت المرافعة بسبب وفاته أو عزله أو تغير حالته

٣٠٠ — اذا حصل انقطاع المرافعة أو إيقافها بفعل أحد الاخصام أو اهماله أو امتناعه فلا يترتب على ذلك سقوط حقه في الدعوى الا اذا نص القانون على ذلك صريحا

٣٠١ — أما اذا استمر الانقطاع مدة ثلاث سنوات فلكل من الاخصام أن يطلب الحكم بىطلان المرافعة وتحكم المحكمة به ما لم يكن حصل قبل الطلب المذكور ما يترتب عليه منع ذلك البطلان من الاجراءات الصحيحة في المرافعة

٣٠٢ — يقدم طلب الحكم بىطلان المرافعة بالأوجه والطرق المعتادة لتقديم الدواوى الى المحاكم

٣٠٣ — الحكم بىطلان المرافعة لا يسقط الحق في الدعوى انما يترتب عليه الغاء ما حصل من المرافعة فقط

٣٠٤ — اذا حكم بالغاء المرافعة المقامة بالاستئناف بسبب استمرار الاقطاع فالحكم المستأنف يعتبر انتهائيا لا يستأنف

٣٠٥ — اذا ترك أحد الأخصام باختياره حقه في المرافعة أو في بعض الأوراق الصادرة منه فيها وأعلن ذلك لخصمه على يد محضر أو ذكره في تقرير منه كان ذلك ملغيا للمرافعة أو الأوراق المتروك الحق فيها وموجبا لزامه بمصاريف المرافعة لكن لا يترتب على ذلك سقوط حقه في أصل الدعوى

٣٠٦ — لا يجوز للدعى عليه عدم قبول الترك الواقع من المدعى ما لم يكن أقام عليه دعوى في أثناء الخصومة وضمت الى الدعوى الأصلية

٣٠٧ — التنازل عن الحكم يترتب عليه سقوط الحق الثابت به لمن تنازل عنه

٣٠٨ — التنازل من طالب الاستئناف عن المرافعة فيه لا يترتب عليه بطلان الاستئناف الفرعى المقدم من الخصم الآخر بعد المواعيد المحددة لاقامة الاستئناف الأصلي وقبل اعلانه بالتنازل .

الفصل السادس

في ردّ القضاة عن الحكم

٣٠٩ — يجوز ردّ القضاة بأحد الأسباب الآتية :

(أولا) اذا كان القاضي قريبا أو صهرا لأحد الاخصام الى الدرجة السادسة والغاية خارجة

(ثانيا) اذا كان للقاضي أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصحابه
على عمود النسب خصومة قائمة مع أحد الخصام أو
زوجه انما لا يقبل الرد اذا كانت الدعوى أقيمت من
الخصم أو زوجه بعد إقامة الدعوى التي طلب فيها الرد

(ثالثا) اذا كان القاضي وكيلا شرعيا لأحد الاخصام أو كانت
مظنونة وراثته له بعد موته أو كان أحد الاخصام خادما
للقاضي أو مؤا كلاله

(رابعا) اذا كان للقاضي دعوى مماثلة للدعوى التي طلب
فيها الرد

(خامسا) اذا أبدى القاضي نصيحة لأحد الاخصام في القضية أو
كتب عنها

(سادسا) اذا كان القاضي أذى شهادة في الدعوى

(سابعا) اذا قبل هدية من أحد الاخصام من وقت الشروع
في الدعوى

(ثامنا) اذا وجد سبب قوى غير ماذكر يستنتج منه أنه لا يمكنه
الحكم بغير ميل

ويجب على القاضي الذي يعلم اتصاف نفسه بأحد أسباب الرد
أن يخبر به المحكمة في أودة مشورتها وهي تحكم بلزوم امتناعه عن
الدعوى أو عدمه

٣١٠ — يجب تقديم الرد قبل الشروع في المرافعة والا سقط حق طلبه وفي حالة ما اذا كان الرد في حق قاض معين من طرف المحكمة يكون في ظرف ثلاثة أيام من يوم تعيينه ان كان حكم هذا التعيين صادرا بمواجهة الأخصام وأما ان كان في حالة الغياب فالثلاثة أيام تبتدئ من بعد اعلان الحكم بثلاثة أيام ان لم يعارض فيه الخصم وان حصلت منه معارضة تبتدئ الثلاثة أيام المذكورة من بعد صدور الحكم برفض هذه المعارضة

٣١١ — لا يسقط حق طلب الرد اذا حدثت أسبابه بعد مضي المواعيد المقررة لذلك أو أثبت الخصم أنه لم يعلم بها الا بعد مضي تلك المواعيد.

٣١٢ — يحصل الرد بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة ويمضى عليه الخصم أو وكيله المعين لذلك وفي هذه الحالة ترفق ورقة التوكيل بطلب الرد

٣١٣ — اذا كان الرد واقعا في حق قاض جلس أول مرة لسماع الدعوى بمواجهة الأخصام فيجوز الرد بمذكرة تعطى لكتاب المحكمة الحاضر بالجلسة بشرط تجديده بقلم كتاب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة

٣١٤ — يلزم أن يكون طلب الرد مشتملا على أسبابه وترفق به عند الاقتضاء الأوراق المستند عليها فيه

٣١٥ — تقدم صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة بمعرفة كاتبها في ظرف أربع وعشرين ساعة وعلى الرئيس أن يطلع عليها القاضي المطلوب رده ويعين قاضيا لعمل التقرير عن ذلك

٣١٦ — يجب على القاضي المطلوب ردّه أن يجيب صراحة في المدة التي يعينها الرئيس عن الأوجه المني عليها الرد وأن يحرر جوابه على أصل التقرير المقدم بطلب الرد

٣١٧ — اذا كانت الأسباب موجبة للردّ قانونا ولم يجب عنها القاضي المطلوب ردّه في الميعاد الذي عينه الرئيس أو أجب بالاعتراف بها فيصدر الحكم بناء على ذلك دون غيره من الاسباب باجتناب القاضي للدعوى

٣١٨ — ان لم يحكم بمحواز قبول أسباب الردّ أو مضمدا القاضي ولم يوجد لها ثبوت بالكتابة وحكت المحكمة بأن لا وجه للاثبات بالبينّة فتحكم برفض طلب الردّ

٣١٩ — يسمع القاضي المعين لعمل التقرير أقوال طالب الردّ والقاضي المطلوب ردّه

ويصير تلاوة التقرير واصدار الحكم في حال انعقاد الجلسة بدون مرافعة

٣٢٠ — في حالة ما اذا كان القاضي المطلوب ردّه معينا من محكمة غير المحكمة التابع لها فترسل صورة طلب الردّ الى رئيس المحكمة التابع لها ذلك القاضي ويأخذ الرئيس جواب القاضي على نفس الصورة ويعيدها الى المحكمة الصادر منها التعيين لاجراء اللازم على الوجه السابق ذكره

٣٢١ — الحكم الصادر برفض طلب الردّ يحكم فيه على طالبه بغرامة أربعائة قرش ديواني وتزاد تلك الغرامة لغاية ألفي قرش

٣٢٢ — يقبل الاستئناف من طالب الرد ولو في المواد التي يكون الحكم فيها انتهائيا وطلب الاستئناف يكون بتقرير يحرق في قلم كتاب المحكمة في ظرف خمسة أيام من يوم صدور الحكم بدون ميعاد آخر

٣٢٣ — ترسل صورة كل من تقرير طلب الرد وأقوال القاضي والحكم وطلب الاستئناف الى قلم كتاب محكمة الاستئناف

٣٢٤ — على كاتب محكمة الاستئناف تقديم تلك الصور اليها في ظرف ثلاثة أيام وتحكم فيها في أقرب وقت على حسب القواعد المقررة سابقا بغير احتياج لسماع أقوال الخصام

٣٢٥ — في أثناء الاجراءات المتعلقة بالرد توقف الدعوى على ما هي عليه انما يجوز للمحكمة عند الضرورة وطلب الخصم الآخر أن تعين قاضيا بدل المطلوب رده

ويجوز أيضا طلب هذا التعيين في حالة الاستئناف ولو سبق رفضه قبل حصول الاستئناف المذكور

٣٢٦ — تتبع الأصول المذكورة سابقا في حالة طلب رد المحكمين أيضا

٣٢٧ — اذا طلب رد جميع قضاة المحكمة أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم فيرفع طلب الرد لمحكمة الاستئناف بعد كتابة التقرير به في قلم كتاب المحكمة وأخذ أقوال القضاة المطلوب ردهم في المحضر

٣٢٨ — اذا طلب ردّ جميع قضاة محكمة الاستئناف أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم في ذلك فترفع مسألة الردّ والدعوى الأصلية اذا قبل ذلك الردّ الى محكمة مخصوصة مركبة من أحد عشر قاضيا بالأقل من قضاة الاستئناف الذين لم يطلب ردّهم ومن رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلائها وعند الاقتضاء يضم اليهم بالاقتراع قضاة من المحاكم الابتدائية بشرط أن القضاة الذين تركب منهم هذه المحكمة لم يسبق منهم نظر الدعوى في المحكمة الابتدائية .

الباب الثامن

في طرق الطعن في الأحكام

الفصل الأول

في المعارضة

٣٢٩ - تقبل المعارضة في الاحكام الصادرة في الغيبة الى الوقت الذي علم فيه الغائب بتنفيذها

٣٣٠ - يعتبر علم الخصم بتنفيذ الحكم الصادر عليه في غيبته بمضى أربع وعشرين ساعة بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمحله الأصلي أو وصول ورقة مذكور فيها حصول شيء من التنفيذ ولا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة في الغيبة الا بعد اعلانها بثمانية أيام ما لم يكن التنفيذ الموقت مذكورا في الحكم

٣٣١ - لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به

٣٣٢ - تحصل المعارضة على حسب الأصول المقررة للتكليف بالحضور وتعلن ورقة التكليف بالحضور للخصم الآخر في المحل المعين أو في محله الأصلي اذا كان في البلدة الكائنة بها المحكمة

٣٣٣ - تجوز المعارضة بمجرد طلبها كتابة وقت التنفيذ في محضره أو في الورقة المتضمنة التنبيه بالتنفيذ أو المتضمنة الاعلان بوقوع الحجز ويجب عند ذلك على المحضر أن يحرر طلب الحضور في ذيل الورقة المكتوبة فيها المعارضة ويعلمها لكل من الأخصام

- ٣٣٤ — تقبل المعارضة في كل أمر أو حكم صادر في الغياب
الا في الأحوال المستثناة في القانون
- ٣٣٥ — يترتب على المعارضة إيقاف التنفيذ الا اذا كان التنفيذ
المؤقت مذكورا في الحكم أو في نص القانون
- ٣٣٦ — ولكن يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية
- ٣٣٧ — المعارضة في أمر صادر من أحد القضاة تقدم الى
المحكمة الموظف فيها
- ٣٣٨ — وترفع المعارضة في الحكم الى المحكمة التي أصدرته
- ٣٣٩ — الحكم الذي يصدر في الغيبة بعد المعارضة لا تقبل فيه
معارضة مطلقا
- ٣٤٠ — وكذلك لا تقبل المعارضة في الأحكام الصادرة بعد تأخر
المدعى عليهم وتكليفهم مرة ثانية بالحضور كالحالة المبينة في المادة ١٢٣
- ٣٤١ — يكون في قلم كاتب المحكمة دفتر لقيد المعارضات ويكون
قيدها بمعرفة كاتب المحكمة في يوم حصولها أو في ظرف أربع وعشرين
ساعة بالأكثر اذا منعه مانع عن القيد في اليوم المذكور
- ٣٤٢ — يتضمن ذلك القيد بيان أسماء الأخصام وتاريخ كل
من الحكم والمعارضة
- ٣٤٣ — لا يمكن تنفيذ الأحكام الصادرة في الغيبة على غير
المتداعين الا بشهادة من كاتب المحكمة دالة على عدم وجود معارضة
في تلك الأحكام بالدفتر المذكور
- ٣٤٤ — يبطل الحكم الصادر في غيبة الخصم ويعد كأنه لم يكن
اذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة أشهر من تاريخه .

الفصل الثانى

فى الاستئناف

٣٤٥ (ق ١١ سنة ١٩٠٤) (١) — يجوز للأخصام فى غير الأحوال المستثناة بنص صريح فى القانون أن يستأنفوا الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو من محاكم المواد الجزئية اذا كان المدعى به زائداً عن ألف قرش ديوانى فى المواد العينية العقارية وألغى قرش ديوانى فى كافة المواد الأخرى أو كان مقدار المدعى به غير معين

٣٤٦ — الدعاوى المتعلقة بالايرادات المؤبدة تقدر باعتبار كل سبعة منها فى مقام مائة والدعاوى المتعلقة بالايراد مدة الحياة تقدر باعتبار كل اثنى عشر منها فى مقام مائة والدعاوى المتعلقة بفسخ الايجار أو بصحة التنبيه على المستأجر بتخلى المحل المؤجر تدخل فى تقديرها أجرة المدة الباقية لنهاية الايجار والدعاوى المتعلقة بالغلل وغيرها من المأكولات تقدر قيمتها على حسب أسعار الاسواق المختصة بها

٣٤٧ — تحذف فى تقدير المدعى به الحاصل لأجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه الطلبات التى لم يحصل فيها تنازع والمبالغ التى عرضها المدين على دأته بالحالة الرسمية

٣٤٨ — فى حالة ما اذا أقيمت دعوى من المدعى عليه على المدعى فى أثناء الخصومة أو دعوى بطلب المقاصة يعتبر فى التقدير أكبر مبلغ حصلت المطالبة به أمام المحكمة

٣٤٩ — ويكون التقدير بالأوجه المتقدمة على مقتضى آخر طلب قدم من الأخصام للمحكمة عند شروعها فى المداولة فى الحكم

(١) راجع ق ٣ سنة ١٩١٤ فى ذيل هذا القانون (صحيفة ١٦٥)

٣٥٠ — أما الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص وعدمه فيجوز استئنافها مهما كان مقدار المدعى به

٣٥١ — لا يقبل استئناف الأحكام الصادرة في الغيبة مادام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزا

٣٥٢ — الحكم الصادر على خلاف حكم سابق يجوز استئنافه أيا كان مقدار المدعى به ويرفع الحكم الأول الى المحكمة الابتدائية أو الى محكمة الاستئناف

٣٥٣ (٣١ د أغسطس ١٨٩٢) — الميعاد الذى يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوما من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم أو لحله الأصلي أو المعين اذا كان ذلك الحكم صادرا من محكمة ابتدائية وأما ان كان صادرا من محكمة المواد الجزئية فيكون الميعاد ثلاثين يوما

٣٥٤ — يزداد على المواعيد المذكورة بالمادة السابقة مواعيد المسافة

ولا يعتبر ابتداء تلك المواعيد فيما يتعلق بالأحكام الصادرة في حال الغيبة الا من اليوم الذى صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول

٣٥٥ — يكون ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوما فى الأحكام الصادرة فى المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وفى الأمور المستعجلة المبينة فى المادة ٢٨ وفى الأحكام المتعلقة بالتفليس أو بتوزيع الأموال على الديانة بحسب مراتب امتياز الديون ودرجات الرهن أو التوزيع بين الغرماء وجميع ذلك ان لم يكن فى القوانين مواعيد أقصر من الميعاد المذكور فى أحوال مخصوصة

٣٥٦ — لا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة من أول درجة الابد
مضى ميعاد الاستئناف ما لم يكن التنفيذ المؤقت مذكورا فيها أو مصرحا
به في القانون

٣٥٧ — اذا طلب أحد الأخصام استئناف الحكم جاز للخصم
الآخر فضلا عن حقه في طلب الاستئناف طلبا أصليا في الميعاد المقرر
أن يطلب استئناف ذلك الحكم طلبا فرعيا ما دامت المرافعة قائمة
في محكمة الاستئناف ولم يترك الطالب الأول دعواه فيه ولا يمنع الطالب
الثاني سبق قبوله للحكم المذكور

٣٥٨ — موت المحكوم عليه يوقف ميعاد الاستئناف ولا يحسب
الباقى من الميعاد الا بعد اعلان الحكم للورثة في آخر محل كان لمورثهم

٣٥٩ — اذا صدر الحكم بناء على ورقة مزورة أو حكم بالزام
أحد الأخصام لعدم ظهور ورقة قاطعة في الدعوى حجزها الخصم الآخر
فلا يتبدى ميعاد الاستئناف في الحالة الأولى الا من اليوم الذى أقر فيه
بالتزوير فاعله أو حكم فيه بثبوته وفي الحالة الثانية من اليوم الذى
ظهرت فيه الورقة بعد حجزها

٣٦٠ — لا يجوز استئناف الأحكام التحضيرية (١) الا عند
استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى

٣٦١ — أما الأحكام التمهيدية التى يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم
به المحكمة في أصل الدعوى والأحكام الصادرة بإجراء أمور مؤقتة
فيجوز استئنافها في الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في أصل

(١) الاحكام التحضيرية هي الاحكام الصادرة في أثناء المرافعة لمجرد استيفاء التحقيقات
بحيث لا يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى

الدعوى بلون أن يترتب على التأخير في ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الأحكام برضائه

٣٦٢ — استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه حتما استئناف جميع الأحكام التحضيرية أو التمهيدية التي سبق صدورها في الدعوى ما لم تقرر المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن طالب الاستئناف قبل تلك الأحكام قبولا صريحا

٣٦٣ (ق ٤ سنة ١٩١١) — يرفع الاستئناف بورقة تعلن بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين ويلزم أن تكون تلك الورقة مشتملة على البيانات العمومية ويذكر فيها زيادة على ذلك تاريخ الحكم المستأنف والأسباب التي بنى عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتاريخ الجلسة التي تحدت لحضور المستأنف عليه أمام المحكمة الاستئنافية والا كان العمل لاغيا ولا يكون ميعاد التكليف بالحضور أقل من ثلاثة أيام خلاف مواعيد المسافة في المواد التجارية والمواد الجزئية ولا أقل من ثمانية أيام كذلك في المواد الأخرى من تاريخ الاعلان والا كان العمل لاغيا وعلى المستأنف أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي المعد لقيود القضايا قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة كما يجب عليه أن يقيده في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ اعلانه بذلك من المستأنف عليه على يد محضر بالطرق المبينة في المادة ٣٦٤ والا كان الاستئناف كأن لم يكن في الحالتين

٣٦٤ (٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يجب على طالب الاستئناف أن يعين في الورقة المذكورة في المادة السابقة محلا له في البلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التي ستحكم في طلبه ان لم يكن

ساختها في تلك البلدة والا فيصح اعلان الأوراق اليه بمجرد توصيلها
لقلم كاتب المحكمة

٣٦٥ — تعلن ورقة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة
المرفوع لها الاستئناف لنفس الخصم أو لمحله الأصلي أو المعين^(١)

٣٦٦ — القواعد السابق تقريرها في شأن المرافعات في المادة ٧٠
والمواد التالية لها والقواعد المقررة فيما يتعلق بالأحكام تتبع في المرافعة
في الدعاوى المستأنفة

٣٦٧ (٣١ د أغسطس ١٨٩٢) — المعارضة في الأحكام الصادرة
في الغيبة في الدعاوى المستأنفة يلزم تقديمها في ظرف العشرة أيام التالية
لاعلان تلك الأحكام والا سقط الحق فيها وترفع بواسطة تكليف
الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق
بأوراق طلب الاستئناف

٣٦٨ — لا يجوز أن تقدم في الاستئناف طلبات جديدة غير
الطلبات الأصلية ولكن يجوز أن يضاف الى الطلب الأصلي ما استجد
من الأجر والفوائد أو الأرباح^(٢) أو نحو ذلك مما يتبع الأصل من
وقت تقديم آخر الطلبات في المحكمة الابتدائية وكذلك يضاف ما زاد
من التعويضات من وقت الحكم المستأنف

(١) تراجع م ٤٥١ يونيو ١٨٩١ الخاص باعلان الأوراق الخ لرجال الجيش .

ثم د ٢٤٤ مايو ١٩٠١ ود ٩٥ فبراير ١٩٠١ م ٢٤ فيما يتعلق باعلان
الأوراق الخ للسجونين (صحيفة ٣)

(٢) تراجع م ٤٧٩ من القانون المدني .

٣٦٩ — يجوز للأخصام أن يسدوا أدلة جديدة لثبوت الدعوى أو لنفيها

٣٧٠ — اذا حكمت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بإبطال حكم من الأحكام التمهيدية وكانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها جاز للمحكمة أن تطلب الدعوى المذكورة وتحكم فيها

٣٧١ — ويجوز ذلك أيضا للمحكمة اذا حكمت بإبطال حكم صادر في مسألة اختصاص المحكمة أو في طلب الاحالة منها على محكمة أخرى بسبب اقامة الدعوى بها أو دعوى أخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها انما لا يجوز لها ذلك اذا كان المدعى به لا يتجاوز القدر المقرر لما تحكم فيه محاكم المواد الجزئية حكما اتمائيا .

الفصل الثالث

في التماس اعادة الحكم بالمحكمة التي أصدرته

٣٧٢ — يجوز للأخصام التماس اعادة النظر في الأحكام الاتهائية الصادرة من محكمة ابتدائية أو استئنافية بمواجهة الأخصام أو في حال الغيبة ان كانت المواعيد التي يجوز فيها معارضة الأحكام الصادرة في الغياب قد مضت وهذا التماس يكون بناء على سبب واحد أو أكثر من الأسباب الآتية :

- (أولاً) اذا لم يحكم في أحد الطلبات المقدمة للحكمة
(ثانياً) اذا حصل في أثناء نظر الدعوى غش من الخصم الآخر
وترتب عليه تأثير في رأى القضاة في الحكم
(ثالثاً) اذا حصل الاقرار بعد الحكم بتزوير الأوراق التي ترتب عليها
الحكم أو حكم بتزويرها
(رابعاً) اذا استحصل ملتصق الاعادة من بعد الحكم على أوراق
قاطعة في الدعوى كانت معجوزة بفعل الخصم الآخر
(خامساً) اذا حكم بشئ لم تطلبه الأخصام
(سادساً) اذا كان الحكم مناقضاً لبعضه لبعض

٣٧٣ — ميعاد التماس اعادة الحكم ثلاثون يوماً من تاريخ
الاعلان بالحكم الصادر بمواجهة الأخصام وفي حالة ما اذا كان الحكم
صادراً في الغيبة يكون ابتداء الميعاد من اليوم الذي صارت المعارضة
فيه غير جائزة القبول

٣٧٤ — ومع ذلك لا يكون ابتداء الميعاد في الوجه الثاني
والثالث والرابع من الأوجه السابق ذكرها الا من وقت ظهور الغش
أو التزوير أو الأوراق التي كانت مخفية

٣٧٥ — يقدم التماس اعادة الحكم بتكليف من الملتصق للفصم
الآخر على الأوجه المعتادة بالحضور للحكمة التي أصدرت الحكم ويجوز
أن تكون تلك المحكمة مركبة من نفس القضاة الذين أصدروا ذلك
الحكم

٣٧٦ — لاتعيد المحكمة النظر الا في الطلبات الملتمس اعادة النظر فيها

٣٧٧ — تحكم المحكمة ابتداء في جواز قبول الالتماس أو عدمه

٣٧٨ — اذا حكم برفض الالتماس حكم على الملتمس بغرامة أربعةائة قرش ديوانى وبالتعويضات ان كان لها وجه

٣٧٩ — اذا حكمت المحكمة بقبول الالتماس فتعين الجلسة التي يكون فيها حضور الأخصام للرافعة في أصل الدعوى بغير احتياج لاعادة التكليف بالحضور

٣٨٠ — الحكم الذى يصدر برفض الالتماس لعدم جواز قبوله أو الحكم الذى يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس لا يجوز التماس اعادة النظر فيهما مطلقا .

الباب التاسع

في التنفيذ

الفصل الأول

قواعد عمومية

٣٨١ - التنفيذ واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمي عليه
صيغة التنفيذ

٣٨٢ - يحصل التنفيذ بمعرفة المحضرين وهم ملزومون بإجرائه
بناء على طلب الخصم الذي يساهم بالحكم أو السند الواجب التنفيذ

٣٨٣ - إذا امتنع المحضر عن التنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه
إلى رئيس المحكمة التابع لها المحضر أو لقاضى المواد الجزئية بالمحكمة
المذكورة

٣٨٤ - لا يكون التنفيذ إلا للأشياء المعينة الحالية عن النزاع
ولا يجوز الشروع فيه قبل اعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ إلى
نفس الخصم أو محله والتنبيه عليه بالإجراء

٣٨٥ - المحضر الذى يحرر ورقة التنبيه يلزم أن يكون مرخصا
له فى الاستلام واعطاء سند المخالصة الا اذا كان المبلغ المستحق على
حسب نص الحكم أو العقد الواجب التنفيذ مستحق الدفع فى محل
غير المحل الواقع فيه التنبيه من المحضر

٣٨٦ — اذا حصل اشكال في التنفيذ فما يكون متعلقا بالاجراءات الوقية يرفع أمره الى محكمة المواد الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقا بأصل الدعوى يرفع أمره الى المحكمة التي أصدرت الحكم

٣٨٧ — يجوز للأخصام أن يطلبوا تفسير الحكم مباشرة من المحكمة التي أصدرته

٣٨٨ — يجوز للحكوم عليه بدون انتظار لتنبيه المحضر بالتنفيذ أن يطلب من المحكمة التي يكون فيها الاستئناف منع تنفيذ الحكم اذا كان بوصوفا بكونه انتهائيا وكان وصفه بذلك في غير محله أو كان التنفيذ الوقى مأمورا به في غير الأحوال المبينة في القانون

ويرفع الطلب في هذه الحالة الى المحكمة العليا بالنسبة للحكمة الصادر منها الحكم ويكون رفعه بتكليف الخصم بالحضور اليها على الأوجه المعتادة ويحكم فيه بطريقتي الاستعجال

٣٨٩ — وللحكوم له أيضا أن يتظلم الى المحكمة العليا اذا كان مدعيا بأن وصف الحكم بكونه ابتدائيا في غير محله أو بأن المحكمة أخطأت في عدم الحكم بالتنفيذ الوقى أو في أمرها به بشرط تقديم الكفالة

٣٩٠ — التنفيذ المؤقت في المواد التجارية يكون واجبا قانونا ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف أو عدم التصريح به في الحكم بشرط تقديم الكفالة

٣٩١ — تعافى المحكمة المحكوم له من تقديم الكفالة ان طلب ذلك وكانت المادة تجارية وأما إن كانت المادة مدنية فتصحب بالتنفيذ المؤقت بغير كفالة إذا كان المحكوم عليه معترفاً بالمحكوم به أو كان الحكم صادراً بتنفيذ الحكم سابق صار في مثابة حكم حتى أو كان الحكم السابق مصرحاً فيه بالتنفيذ بغير كفالة وتحمك بذلك المحكمة أيضاً إذا كان حكمها مبنيًا على سند رسمي انما يشترط في كل ما ذكر سبق كون المحكوم عليه خصماً في الحكم السابق أو طرفاً في السند الرسمي

٣٩٢ — يؤمر بالتنفيذ المؤقت في المواد المدنية ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها على حسب ما تستصوبه المحكمة في الأحوال الآتية :

(أولاً) في انخراج الساكن الذي لم يكن بيده عقد إيجار أو كان له إيجار وانتهت مدته أو فسخ أو لم يكن بالمحل المستأجر أمتعة كافية لضمان الأجرة . وفي إزالة اليد الموضوعة على العقار بغير وجه إذا كان ملك المدعى أو استحقاقه للعقار غير مجهود أو ثابتاً بسند رسمي

(ثانياً) في اجراء الترميمات الضرورية المستعجلة

(ثالثاً) في الاجراءات التحفظية أو الوقائية

(رابعاً) في تقرير النفقة الوقفية وتقدير المؤونة وأداء الأجر

ويجوز للمحكمة في جميع هذه الأحوال أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول المعارضة

٣٩٣ — ويجوز للمحكمة أيضا أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها إذا كان الطلب الذى تقدم للمحكمة مبنيًا على سند غير رسمى لم ينازع فيه

٣٩٤ — التنفيذ المؤقت بدون أخذ كفالة ولو مع حصول الاستئناف يكون واجبا لكل حكم فيما أمر به من اجراءات المرافعة أو التحقيق ولو كان ذلك مما يدل على ملتصك به المحكمة فى أصل الدعوى انما للمحكمة أن تأمر بتقديم الكفالة اذا كان يخشى حصول ضرر أو خطر من التحقيق المحكوم باجرائه

٣٩٥ — التنفيذ المؤقت يكون واجبا لكافة الأحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية فى المنازعات والأمور المذكورة فى المادة ٢٨

٣٩٦ — وفى الأحوال المستوجبة الاستعجال أو التى يخشى من تأخيرها حصول ضرر يجوز للمحكمة أو لقاضى المواد الجزئية الأمر بأن التنفيذ يكون بموجب نسخة الحكم الأصلية

٣٩٧ — يسلم كاتب المحكمة فى هذه الحالة نسخة الحكم الأصلية الى المحضر بوصل منه وعلى المحضر أن يردها عقب التنفيذ

٣٩٨ — الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ لا يتوقف تنفيذها بسبب عرض الدين من المدين لئانته عرضا رسميا اذا كان الدائن منازعا فيه انما لقاضى المواد الجزئية الداخل فى دائرته محل التنفيذ أن يأمر بتوقيف اجراءات التنفيذ مؤقتا بواسطة ايداع المعروض أو مبلغ أزيد منه يعينه بمعرفة

٣٩٩ — في الأحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم الا مع أخذ الكفالة يكون لطالب التنفيذ الخيارين أن يأق بكفيل مقتدر أو يودع في صندوق المحكمة من النقود أو السندات ذات القيمة ما يساوى المحكوم به

٤٠٠ — ما يختاره طالب التنفيذ من الأوجه المذكورة يكتب في ورقة التنبيه الحاصل على يد المحضر أو في ورقة مستقلة تعلن الى نفس الخصم أو الى محله قبل صدور ورقة التنبيه أو بعده

٤٠١ — وللخصم المحكوم عليه ميعاد ثلاثة أيام للمناقضة في اقتدار الكفيل وتحصل المناقضة بمجرد التقرير بها في قلم كتاب المحكمة

٤٠٢ — بعد مضي هذا الميعاد لا تقبل المناقضة بل يؤخذ على الكفيل العهد في قلم كتاب المحكمة

٤٠٣ — اذا حصل التنازع في اقتدار الكفيل أو في شأن السندات المراد ايداعها حكمت في ذلك محكمة المواد الجزئية الداخل في دائرتها محل التنفيذ بطريق الاستعجال حكماً انتهائياً لا يستأنف ويكون ذلك بناء على طلب حضور الخصم بمقتضى علم خبر

٤٠٤ — الاعلانات الحاصلة الى المحل المعين في مدة المرافعة تعتبر صحيحة اذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك

٤٠٥ — اذا رجع الخصم عن اعتبار المحل المعين ولم يعين محلاً غيره ولم يكن ساكناً في البلدة الكائنة بها المحكمة فعلم الأوراق الى قلم كتاب المحكمة ويعتبر ذلك صحيحاً

٤٠٦ — اذا مضت الستة أشهر المذكورة بدون شروع فى التنفيذ أو أوقف التنفيذ مدة ستة أشهر بدون حصول مرافعة فتكون الاعلانات الى نفس الخضم أو الى محله الاصلى

٤٠٧ — الأحكام الصادرة من محاكم بلدة من البلاد الأجنبية يجب لجعلها نافذة فى الديار المصرية أن توضع عليها صيغة التنفيذ بمراعاة الشروط والاجراءات التى تقتضيها قوانين تلك البلدة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام غيرها من البلاد فيما

٤٠٨ — الأحكام الصادرة بالزام غير المتخاصمين بفعل أمر أو أداء شئ لا يجب تنفيذها فى حق ذلك الغير ولو بعد مضى مواعيد المعارضة والاستئناف الا بابرار ورقة اعلان الحكم أو شهادة المحضر الدالة على حصوله مع شهادة كاتب المحكمة بعدم حصول معارضة ولا استئناف

٤٠٩ — يجعل فى قلم كتاب المحكمة دفتر قيد فيه الكاتيب المعارضات والاستئناف .

الفصل الثانى

فى التنفيذ بطريق المحجز على ما للدين لدى غيره من المنقولات
وفى المحجز على ذلك تحفظا

٤١٠ — يجوز لكل دائن بيده سند رسمى أو غير رسمى يثبت له ديناً خالياً عن النزاع أن يطلب وضع المحجز على ما يكون لمدينه لدى الغير من النقود أو الأوراق ذوات القيمة المسبحة الإدعاء

في الحال أو في المال أو غير ذلك من المنقولات المتعلقة بالمدين ومنعه من تسليمه شيئاً منها بشرط أن يبين القدر الذي يريد وضع الحجز من أجله (١)

٤١١ — لا يجوز لطالب الحجز أن يضم لدينه من الملحقات الاحتمالية أزيد من فوائد سنة مستقبلية ولا أكثر من عشر مبلغ الدين في مقابلة ما يلزم من المصاريف إنما لا يجوز في أي حال من الأحوال أن يتجاوز ذلك العشر ثلاثة آلاف قرش ديواني

٤١٢ — إذا لم يكن بيد الدائن سند أصلاً أو كان الدين المذكور بالسند غير خال عن النزاع جاز له أن يطلب وضع الحجز بعريضة يقدمها إلى قاضي المواد الجزئية إذا كان الدين لا يزيد على عشرة آلاف قرش وإن زاد على ذلك تقدم تلك العريضة إلى القاضي المعين للأمور الوقتية بالمحكمة الكائن بدائرتها محل المدين

٤١٣ — على القاضي أن يقدر الدين موقفاً في الأمر الذي يصدره بوضع الحجز

٤١٤ — على القاضي أن يصدر أمره بالاجابة في كل الأحوال فإذا حصل نزاع رفع إليه وفي هذه الحالة يجوز له بعد سماع أقوال الخصام

(١) ق ١٧ سنة ١٩٠٤ م ٦ — لا تقبل أية معارضة في دفع قيمة الكوبونات أو وفاء قيمة السندات

ومع ذلك فإن المصالح والمصارف المالية (البنوك) المكلفة بالدفع إذا ثبت لأصحابها ثبوتاً كافياً فقدان أو مرقعة سندات أو كوبونات جاز لها أن توقف مؤقتاً دفع قيمة السندات أو الكوبونات المذكورة

بمواجهة بعضهم بعضا أن يححو ويثبت في تقديره السابق ويؤيد المحرز أو يرجع فيه على حسب ما يظهر له من صحة الطلب وعدمها

٤١٥ — يجرى وضع المحرز بورقة تعلن على يد محضر على حسب الأصول المعتادة وتشتمل تلك الورقة على صورة السند أو الأمر الصادر بوضع المحرز وعلى المحل الذى عينه طالب المحرز فى البلدة الساكن فيها المحجوز لديه ان لم يكن طالب المحرز ساكنا فيها فاذا لم تستوف الورقة جميع ذلك كان المحرز لاغيا

٤١٦ — إذا كان المحرز واقعا على ماتحت أيدي محصلى الأموال الميرية أو المديرين لها أو الأمانة عليها يجب أن يكون الاعلان به الى أشخاصهم وعليهم أن يضعوا علاماتهم على النسخ الأصلية من أوراق المحرز فان امتنعوا عن ذلك يكون التأشير على الأصل من وكيل الحضرة الخديوية بالمحكمة

٤١٧ — إذا كان المدين والمحجوز مال المدين عنده مقيمين فى جهة واحدة جاز اعلان المحرز للمدين بعين الورقة التى أعلن بها المحجوز مال المدين عنده وإذا كان السند المستند اليه فى وضع المحرز غير واجب التنفيذ ينبغى أن تكون ورقة الاعلان للمدين مشتملة على تكليفه بالحضور فى المواعيد المعتادة أمام قاضى المواد الجزئية المختص بالحكم فى ذلك أو أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها محل المدين على حسب الأحوال لأجل سماع الحكم بصحة المحرز لتوفر الشروط اللازمة فيه

٤١٨ — إذا لم تصدر ورقة واحدة باعلان المجز لكل من المدين والمحجوز مال المدين عنده وجب اعلان المدين بورقة المجز في ميعاد ثمانية أيام وإذا كان السند الذى استند اليه طالب المجز غير واجب التنفيذ يلزم أن تشتمل ورقة الاعلان به على تكليف المدين بالحضور لاثبات صحة المجز كما تقرّر في المادة السابقة

٤١٩ — إذا لم يحصل اعلان المجز للمدين في ميعاد الثمانية أيام في حالة وجوب ذلك الاعلان كان المجز المذكور لاغيا من نفسه

٤٢٠ — يجوز للمدين المحجوز على ماله لدى الغير أن يطلب رفع المجز من المحكمة التابع هو لها ويعلن ذلك الطلب رسميا الى المحجوز لديه

٤٢١ — لا يوقف المجز جريان الفوائد التي تستحق على المحجوز لديه ولا يمنع المدين المحجوز ماله عن مطالبة المحجوز لديه بالدفع ويكون الدفع بايداع الدين بصندوق المحكمة التابع لها المدين ولا ينفك قيد المجز عنه

٤٢٢ — يجوز للمحجوز لديه في كل الأحوال أن يودع القدر المحجوز عليه بصندوق المحكمة ولو اذعى المدين بطلان المجز ما لم يرتفع المجز بالتراضى أو تحكم المحكمة برفعه

٤٢٣ — يجوز أيضا للمحجوز لديه بعد ايداعه بصندوق المحكمة القدر المحجوز عليه لتأدية دين طالب المجز خاصة بعد ثبوته أن يسلم الباقي في ذمته للمدين وفي هذه الحالة إذا حدث مجز آخر فلا يكون مؤثرا على المبلغ المودع

٤٢٤ — إذا كان المحجز واقعا بناء على سند واجب التنفيذ أو حكم بصحة المحجز في الأحوال الأخرى ولم يودع المحجز لديه بصندوق المحكمة القدر الواقع عليه المحجز حسب ما هو مقرّر بالمواد السابقة جاز تكليفه بالحضور الى قلم كتاب المحكمة التابع لها ليبين الدين الذى فى ذمته وأسبابه وما وقع عليه من المحجزات السابقة ويبرز ما لديه من الأوراق الأصلية المؤيدة لصحة مقاله أو صورها مصدقا عليها

٤٢٥ — إذا لم تحصل منازعة فى صحة ما أقر به المحجز لديه ولم يطلب رفع المحجز ولم يقع حجز آخر يدفع الى الدائن المحجز له من القدر المقرّر ما يفي بدينه إن كان المقرّر زائدا عنه أو ينضم له من أصل دينه إن كان دونه

٤٢٦ — إذا وقع حجز آخر على مال المدين يودع المبلغ المقرّر به فى صندوق المحكمة التابع لها المدين المحجز على ما له

٤٢٧ — للمحجز لديه أن يحجز فى جميع الأحوال مما فى ذمته للدين قدر المصاريف التى صرفها بعد تقديرها بمعرفة القاضى

٤٢٨ — إذا حصل تنازع فيما أقر به المحجز لديه يرفع أمره للمحكمة المختصة بالحكم فى ذلك التابع لها محله

٤٢٩ — إذا ثبت أن المحجز لديه لم يبين مقدار الدين الذى فى ذمته غشا منه وتدلّيسا أو أنه أقر بمبلغ أقل مما فى ذمته أو أخفى شيئا من السندات المثبتة لصحة قوله جاز الحكم عليه بدفع القدر الذى وقع المحجز عليه فاذا لم يكن فى ذمة المحجز لديه شيء للدين المحجز على

ماله أو لم يحصل نزاع فيما أقربه فلا يكون للحجز تأثير على المبالغ التي تستحق عليه بعد مضي ستة أشهر من يوم تقريره

٤٣٠ — إذا أقر المحجوز لديه بما في ذمته للدين المحجوز على ماله فلا يجوز لمن يظهر من الدائنين الطالبين للحجز الزامه باعادة الاقرار انما يجوز لهم أن يعارضوا في صحة ما أقربه ما لم يصدر حكم في شأن ذلك الاقرار

٤٣١ — يصح للدائن أن يحجز تحت يده ما يكون في ذمته لمدينه انما يجوز إلزامه بأن يودع في صندوق المحكمة قدر ما في ذمته من الدين الثابت بلا نزاع

٤٣٢ — اذا تعدد المدينون الطالبون للحجز وكان المبلغ المحجوز عليه غير كاف لوفاء ديونهم بتمامها يقسم بينهم على حسب المقرر في باب القسمة بين الغرماء

٤٣٣ — اذا وضع الحجز على مال المدين عند الغير ثم أحال المدين أجنبيا بالزائد له عند المحجوز لديه أو بعضه وأعلنت الحوالة اعلانا صححنا ثم ظهر بعد ذلك مدينون آخرون ووضعوا الحجز فهؤلاء يتحاصون مع الحاجزين السابقين ومع المحتال بشرط أن ينقص من حصة كل من الحاجزين المتأخرين قدر ما يفي باتِّمام مبلغ الحوالة كل منهم بحسب ما ينحصره بالنسبة لدينه

٤٣٤ — لا يجوز وضع الحجز على أجرة الخدمة وشهرياتهم ولا على ماهيات المستخدمين ومرتبات أرباب الوظائف وأرباب المعاشات

إلا بقدر الخمس اذا كانت الماهية فى كل شهر ثمانمائة قرش ديوانى فأقل وبقدر الربع مما زاد على الثمانمائة قرش الى أن تبلغ الزيادة ألفى قرش وبقدر الثلث فيما زاد على المبالغين المذكورين ^(١)

(١) د ٢٦ فبراير ١٨٩٠ بمنع التنازل وتوقيع الجز على ما يدفع من الحكومة للمستخدم
الالساد مطلوبها منه

ترجمة أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه دايما مجلس النظار وبالافتاق مع الدول

أمرنا بما هوأت :

مادة ١ — المبالغ التى يستحق دفعها من طرف الحكومة أو مصالحها نصفه معاش أو ماهية للوظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو بصفة مرتبات اضافية لايسوغ التنازل عنها ولا توقيع الجز عليها الا لساد ما يكون مطلوباً للحكومة من الموظفين أو المستخدم بسبب ما يتعلق بأداء وظيفته أو لوفاء نفقة يحكوم بها من جهة الاختصاص

وفى كلتا الحالتين لا يتجاوز مقدار ما يحجز ربع معاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو ربع المرتبات الاضافية

مادة ٢ — يشمل حكم المادة السابقة المعاشات التى تصرف للارامل والايام أو غيرهم من المستحقين وكذلك المكافآت التى تعطى فى حالة الرفق أو التى تقوم مقام المعاش

مادة ٣ — لا يعمل بأحكام المادة ١ و ٢ من قانون المرافعات أمام المحاكم المختلطة والمادة ٤٣٤ من قانون المرافعات أمام المحاكم الاهلية وذلك فيما يدخل ضمن دائرة الحدود المقررة بأمرنا هذا

مادة ٤ — لا ينفذ أمرنا هذا الا على التنازلات والجزوات التى تتوقع بعد تاريخ نشره

مادة ٥ — على ناظرى المالية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

٤٣٥ — يصرف مازاد على القدر الجائر حجزه الى مستحقه بلا توقف على أمر بذلك

٤٣٦ — لا يجوز وضع الحجز على النفقات المقررة والمرتبة مؤقتا ولا على المصاريف المحكوم بها قضاء ولا على المبالغ الموهوبة أو الموصى بها للنفقة أو المشترط فيها عدم جواز الحجز عليها ولا على غير ذلك من الأشياء التي ينص القانون بعدم حجزها

٤٣٧ — المبالغ المقررة للنفقة يجوز الحجز عليها لوفاء دين النفقة

٤٣٨ — المبالغ الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها يجوز حجزها للدائنين المتأخر دينهم عن الهبة أو الوصية

٤٣٩ — اذا كان الحجز واقعا على ايراد مؤبد جاز بيع الاستحقاق في ذلك الايراد مع مراعاة الرسوم المقررة في فصل التنفيذ بحجز المفروشات والأعيان المنقولة وبيعها .

الفصل الثالث

في التنفيذ بحجز المفروشات والأعيان المنقولة وبيعها

٤٤٠ — لا يجوز حجز المفروشات والأعيان المنقولة الا بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالوفاء وانذاره بالحجز على يد محضر
٤٤١ — لا يجوز للحضر اجراء الحجز الا اذا كان بيده اذن خاص بذلك من طالب الحجز ويجب أن يكون مأذونا أيضا بقبض الدين. الا اذا كان الدين مستحق الوفاء في جهة غير الجهة الواقع فيها الحجز

٤٤٢ — يجرى المحضر المحجز بحضور شاهدين بالغين لا يكونان من أقارب الأخصام ولا من أصهارهم الى الدرجة السادسة بدخول الغاية في المغيا ويمضى كل من الشاهدين أو يتختم على أصل المحضر وعلى صورته بغير حضور طالب المحجز وإن لم يحصل ذلك كله كان المحجز لاغيا أما اذا كان شيخ البلدة حاضرا في وقت اجراء المحجز وجب عليه أن يمضى أو يتختم على المحضر ولا يلزم في هذه الحالة حضور الشاهدين

٤٤٣ — يجوز أن يكون الشاهدان من رجال الضبطية

٤٤٤ — يلزم أن يكون محضر المحجز مشتملا على البيانات المعتاد ذكرها في جميع أوراق المحضرين وأن يكون محتويا زيادة على ذلك على تنبيه جديد للدين بدفع الدين وانذاره بالمحجز اذا كان حصوله في نفس محله أو بحضوره وعلى بيان المحل الذي عينه الدائن بالجهة الواقع فيها المحجز وبين فيه أيضا مفردات الأشياء المحجوزة وإن لم يحصل ذلك كله كان المحجز لاغيا وتبين بالمحضر أصناف ما محجز من النقود وتودع بصندوق المحكمة وعلى المحضر أيضا أن يبين في المحضر اليوم الذي يكون فيه بيع الأشياء المحجوزة

٤٤٥ — توزن البضائع أو تكال أو تقاس على حسب أنواعها أما مصوغات الذهب والفضة وسبائكهما فتوزن وتبين أوصافها وبصير تقويم هذه المصوغات والمجوهرات بمعرفة أهل خبرة يعينه قاضى المواد الجزئية ويخلف يمينا أمام القاضى المذكور وتقوم أيضا جميع الأشياء الأخر بناء على طلب الحاجز أو المحجوز عليه اذا تراءى للقاضى لزوم ذلك ثم يلحق بمحضر المحجز تقرير أهل الخبرة المعين لهذا الغرض بمعرفة القاضى المذكور

٤٤٦ — يرتب المحضر حارسا على الأشياء المحجوزة اذا لم يأت طالب الحجز بحارس مقتدر ينصبه المحضر

٤٤٧ — يجب أن يكون الحارس متصفا بالصفات المشترطة في الشهود

٤٤٨ — تعطى للحارس صورة من المحضر ويضع امضاءه أو ختمه على الأصل والصورة وإن لم يفعل ذلك تذكر الأسباب المانعة له منه

٤٤٩ — يعمل المحضر بدون نقل الأشياء المحجوزة من محلها ويرتب المحضر من يقوم بمحافضة وملاحظة المحلات التي بها الأشياء الواقع عليها الحجز حين اتمام المحضر وإن لم يتم في يوم واحد جاز استمراره في الأيام التالية بشرط متابعتها

٤٥٠ — اذا حصل الحجز في محل المدين أو كان حاضرا في وقت تمام المحضر فتسلم له في الحال صورة منه على حسب الأصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وامضاء المدين محضر الحجز لا يستلزم رضاه بالحكم به

٤٥١ — اذا حصل الحجز في غير محل المدين وبدون حضوره فتعلن اليه صورة ا'ضر في مدة أربع وعشرين ساعة من وقت الحجز غير مواعيد المسافة

٤٥٢ — اذا حصل توقف من المدين في الحجز وطلب رفع الأمر الى قاضي المواد الجزئية وجب على المحضر أن يوقف اجراء الحجز مع تكليف المدين في المحضر بالحضور ولو بميعاد ساعة في منزل القاضي ان دعت الضرورة لذلك

٤٥٣ — اذا كانت أبواب المحلات التي بها أمتعة المدين مغلقة أو حصل الامتناع من فتحها أو حصل تطاول أو تعذ على المحضر أو مقاومة له فيعمل جميع الوسائل التحفظية منعا لاختلاس الأشياء الموجودة وله أن يستعين برجال الضبطية والحكومة المحلية

٤٥٤ — لا يجوز للمحضر أن يحجز الفراش للدين وأقاربه وأصهاره على عمود النسب المقيمين معه في معيشة واحدة ولا ما عليهم من الثياب والملابس

٤٥٥ — لا يجوز حجز الأشياء الآتية الا اذا كان لتأدية ايجار مسكن أو أرض أو لابقاء دين نفقة

(أولا) الكتب الضرورية لحرفة المدين والآلات والعدد اللازمة للصناع لأعمال صناعتهم

(ثانيا) ما يملكه المدين العسكري من ملابس العساكر وأسلحتهم وغير ذلك من تملكات العسكرية

(ثالثا) الغلال والذقيق اللازمة لمؤونة المدين وعياله مدة شهر

(رابعا) بقرة واحدة أو ثلاثة من المعز أو النعاج بحسب اختيار المدين ان كان الحجز واقعا على مواشى في حيازته أو متفجع بها في وقت الحجز

٤٥٦ — اذا حصل حجز المواشى والمهمات المستعملة في حرق الأراضي وخدمتها أو آلات الورش أو المعامل جاز لقاضي المواد الجزئية أن يعين من يقوم بإدارتها

٤٥٧ — لا يجوز للحارس أن يستعمل أو ينتفع بالأشياء الموضوعة تحت حراسته ولا أن يغيرها وإن فعل ذلك ألزم بما يترتب عليه من التضمينات

٤٥٨ — لا يجوز له أن يطلب معافاته واستبداله بغيره إلا بعد مضي شهرين من وقت أقامته ما لم توجد أسباب موجبة لذلك ويقدم طلبه لقاضى المواد الجزئية مع طلب حضور المدين المحجوز على أمتعته والمدين المحجوز له بعلم خبر

٤٥٩ — تجرد الأشياء المحجوزة في محضر على يد محضر عند إقامة الحارس الثانى بالحراسة

٤٦٠ — إذا اختلس المدين المحجوز على أمتعته أو غيره شياً من الأمتعة المحجوزة قضائياً أو ادارياً يجازى جزاء السارق^(١)

٤٦١ — إذا سبق حصول الحجز ثم ظهر مدينون آخرون بأيديهم سندات واجبة التنفيذ فلهم أن يطلبوا عدم رفع الحجز عن الأمتعة المحجوزة ويعلموا ذلك للحارس أو للدائن المحجوز له أو المحضر وأن يضعوا الحجز على الأشياء التى ليست مندرجة في محضر الحجز الأول وعلى الحارس أن يبرز المحضر الأول للمحضر وأن يريه الأشياء المحجوزة أولاً ويحمل الحارس المذكور حارساً للأشياء المحجوزة أخيراً إن كانت في نفس المحل المحجوزة فيه الامتعة السابقة

٤٦٢ — وفي هذه الأحوال يكون طلب ابقاء الحجز السابق ذكره معتبراً كالججز على ثمن المبيع تحت يد المحضر ويكتفى باعلان الطلب المذكور الى المدين بدون احتياج لطلب حكم بصحة الحجز

(١) راجع م ٢٨٠ من قانون العقوبات الأهل

٤٦٣ — يجوز للمداينين الذين لم يكن بأيديهم سندات واجبة التنفيذ أن يطلبوا المحجز على ثمن المبيع تحت يد المحضر ولا يلزمهم طلب الحكم بصحة المحجز

٤٦٤ — لا يصير الشروع في البيع الا بعد المحجز بثمانية أيام بالأقل ويكون ذلك في المحل الموجودة به الأمتعة أو في أقرب الأسواق اليه بطريق المزايدة بمناداة المحضر وبشرط دفع الثمن فورا ويتحرر محضر البيع بعد تحرير محضر بتحقيق وجود الأشياء المحجوزة بين فيه مانقص منها فقط ولا يجوز بيع مصوغات الذهب والفضة بثن أقل من قيمتها الأصلية حسب تقدير أهل الخبرة بل اذا لم يحصل بيع مثل هذه الأشياء بسبب عدم وجود المزايدين فتحفظ أمانة كالتقود لتدفع للمحجز في مقابلة مطلوبه أو لغيره من المداينين في حالة القسمة بين الغرماء

واذا لم يظهر عند بيع المجوهرات أو غيرها من الأشياء المقدرة قيمتها مزايدون لشرائها بالثمن المقومة به يؤخر البيع الى اليوم الثاني ان لم يكن يوم عيد أو موسم وحينئذ يصير بيعها لمن يرسو عليه المزااد ولو بثن أنقص مما قومت به

والأشياء التي لم تقدر قيمتها يؤخر بيعها أيضا اذا لم يوجد مزايدون غير المداين الحاجز الا اذا قبل الأشياء المذكورة في نظير مطلوبه بالقيمة التي يقدرها أهل خبرة واحد يعينه المحضر المكلف بالبيع ويكفي لإعلان استمرار البيع أو تأخيره إخبار المحضر بذلك علانية وذكره في محضره

٤٦٥ — اذا لم يدفع الراي على المزااد الثمن فورا يباع المبيع ثانيا على ذمته بالطريقة المقررة بأي ثمن كان

والمحضر الذى لم يستخلص الثمن من المشتري فورا أو يهمل في بيع الشيء ثانيا يكون ضامنا للثمن .

٤٦٦ — يجوز لكل من المداين المحجوز له والمدين المحجوز على أمتته والمداينين الطالبين ابقاء المحجز أن يطلب حصول البيع فى أى محل غير المحل السابق ذكره

وعلى من يطلب ذلك أن يقدم عريضة لقاضى المواد الجزئية بطلبه لينظر فى جواز اجابته من عدمه

واذا لزم بيع محل التجارة أو حق الإيجار مع البضائع أو الأمتعة الموجودة أو على انفراده يكون البيع فى المحل المعد للبيوع العمومية بالمحكمة ان طلب ذلك أحد المداينين وفى كل الأحوال لا يكون البيع الا بعد المحجز بخمسة عشر يوما بالأقل

٤٦٧ — يعلن البيع باعلانات تتعلق على باب المحل الموجودة فيه الأمتعة المحجوزة وعلى المحل الذى سيحصل فيه البيع ان كان غير المحل الموجودة به الأمتعة المذكورة وعلى باب شيخ البلد وفى اللوحة المعدة بالمحكمة للاعلانات القضائية والنشر فى صحيفة من الصحف الأكثر شهرة وتداولاً التى يصير تعيينها فى لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم

٤٦٨ — يبين فى الاعلانات المعلقة والمنشورة فى الصحف محل البيع ويومه وساعته وأنواع الامتعة المقتضى بيعها بدون تفصيل لمفرداتها

٤٦٩ — يكون بين تعليق الاعلان ونشره فى الصحيفة وبين اجراء البيع يوم واحد غير مواعيد المسافة بالنسبة لمحل البيع

٤٧٠ - يثبت تعليق الاعلان بالمحكمة بذكره في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة ويثبت نشره في الصحيفة بإبراز نسخة منها بمضاه من صاحب المطبعة ومصدق على امضائه من كاتب المحكمة

٤٧١ - يثبت تعليق الاعلانات الاخرى بورقة من المحضر غير معانة وترفق بها نسخة من الاعلان

٤٧٢ - ان لم يحصل البيع في اليوم المعين في محضر المحجز تعلن الورقة المثبتة لتعليق الاعلانات للمدين المحجوزة أمتعه قبل بيعها بيوم واحد

٤٧٣ - يجوز لكل من الدائن المحجوز له والمدين المحجوز على أمتعه أن يطلب من قاضي المواد الجزئية تعليق اعلانات أكثر مما ذكر بحسب الأحوال في مواعيد مختلفة وأن يطلب تفصيل الاشياء المقتضى بيعها وأن يطلب زيادة نشر الاعلانات في الصحف ويثبت حصول ذلك بالايصالات المأخوذة على المأمور بلصق الاعلانات وبالنسخ المأخوذة من الصحف

٤٧٤ - اذا اقتضى الحال لبيع مجوهرات أو مصوغات أو فضيات فتعلق ثلاثة اعلانات به وينشر عنه في الصحف ثلاث مرات في أيام مختلفة بدون احتياج لأمر بذلك

وأما حجز المراكب أو السفن والصنادل والمواوين وبيعها فيكون اجراؤهما على حسب ما هو مقرر بقانون التجارة البحري

٤٧٥ - يذكر في محضر البيع حضور المدين المحجوز على أمتعه أو غيابه

٤٧٦ — اذا تحصل من البيع مبلغ كاف لتأدية الديون الحاصل بشأنها الحجز والمصاريف يكف عن بيع الباقي وما يحدث بعد ذلك من المحجوزات تحت يد المحضر أو غيره ممن يكون في حيازته الثمن لايسرى الا على مايزيد منه عن وفاء ما ذكر ان زاد

٤٧٧ — اذا رفع الحاجر حجه أو لم يطلب حصول البيع في اليوم المعين في محضر الحجز ولم يستحصل على أمر بتعيين يوم أخرجاز للحاجزين الآخرين الذين بأيديهم سندات واجبة التنفيذ أن يطلبوا اجراء البيع بعد التنبيه على الحاجر الواقع منه التأخير بأربع وعشرين ساعة ومن بعد تعليق الاعلانات كما ذكر قبل

٤٧٨ — اذا ادعى أحد بالهكبة ملكية الأمتعة المحجوزة وطلب استردادها يوقف بيع الأشياء المطلوب ردها وتقام الدعوى بذلك على الحاجر الاول والمدين المحجوز عليه والمدائنين الحاجزين أخيرا ويحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها بالجلسة

٤٧٩ — اذا لم يثبت حق لطالب الاسترداد يحكم عليه التضمينات ان كان لها وجه ويحكم عليه في جميع الأحوال بالمصاريف المترتبة على طلب الاسترداد

٤٨٠ — المزروعات التي لم تحصد يكون حكمها في الحجز والبيع حكم المنقولات ^(١)

(١) ينظر ٧ سبتمبر ١٨٨٤ المختص بتوقيع الحجز لاصحاب الاطيان على محصولات المستأجرين لاستحصا لم على الايجارات المستحقة

٤٨١ — لا يجوز حجز المزروعات قبل استوائها بأكثر من خمسة وخمسين يوما وبين في الاعلانات المعلقة والمنشورة في الصحف موقع الأراضي ومساحتها وأنواع المزروعات واسم المدين المحجوز عليه .

المفصل الرابع

في حجز وبيع الايراد المقرة والسندات والسهم والديون

٤٨٢ — سندات السهام والسندات المطلقة أو التي تنتقل بالتحويل يكون حجزها على حسب الأوجه المقررة في حجز الأعيان المنقولة

٤٨٣ — أما الايرادات المقررة وسندات السهام التي بأسماء أصحابها والحصص التي تكون للمدين في مقابلة أو التزام أو نحوه وحقوق الشركاء ذوي الأموال في شركات التوصية وحصة الشريك في أى شركة فلا يجوز حجزها الا بناء على سند واجب التنفيذ ويكون الحجز على حسب الأصول المقررة في حق حجز ما للمدين عند غيره

٤٨٤ — اذا كلف المحجوز لديه بتعيين ما في ذمته ولم يبينه على حسب مانص بالمادة ٤٢٤ أو أقر بخلاف الحقيقة أو لم يبرز ما يؤيد صحة قوله جاز أن يحكم عليه بحسب الأحوال بما بالتضمينات اللازمة أو بملزومته بقدر الدين الواقع الحجز من أجله

٤٨٥ — الثمرات والفوائد الناتجة عن المحجوز عليه التي حل أو ان استحصالها قبل وقت البيع يجوز الاجراء فيها على حسب المقرر في حجز ما للمدين عند غيره

٤٨٦ — يترتب على حجز الايرادات المقررة وسندات السهام ونحوها حجز الأرباح والفوائد الناشئة عنها

٤٨٧ — يجوز لقاضى المواد الجزئية أن يأمر ببيع سندات السهام من أى نوع كانت والسندات التى تنتقل بالتحويل بواسطة سمسار أو صيرفى يعينه القاضى المذكور مع تعيين ما يلزم اجراؤه من النشر والاعلان

٤٨٨ — فيما عدا الحالة المبينة بالمادة السابقة يكون البيع بمراعاة الأصول الآتية

٤٨٩ — فى ظرف الخمسة عشر يوما التالية لوضع المحجز اذا لم يكن هناك لزوم لاقرار المحجوز لديه بما عنده أو فى ظرف الخمسة عشر يوما التالية لاقارره ان حصل ولم تحصل فيه منازعة أو فى ظرف الخمسة عشر يوما التالية للوقت الذى اعتبر فيه الحكم الصادر فى شأن الاقرار أو فى شأن عدم حصوله حكما انتهائيا محرر كاتب المحكمة الابتدائية التابع لدائرتها المحل الذى وضع فيه المحجز قائمة بشروط البيع بناء على طلب المداين المحجوز له

ويلزم أن تكون القائمة المذكورة مشتملة على بيان اسم ولقب كل من الحاجر والمحجوز عليه والمحجوز لديه وصناعة ومحل كل منهم ونوع الحق المقصود ببيعهم وقدره بالتعيين أو بالنسبة لاصله وبيان السند المثبت لذلك الحق وبيان التوايع له والتأمينات الموجودة وشروط البيع والتمن الذى يكون ابتداء المزايدة من بعده مع بيان اليوم الذى يكون فيه الحكم من المحكمة فيما عساه يحصل من الأقوال والمنازعات من الأخصام ان حصل

٤٩٠ — لا يجوز تعيين يوم لحكم المحكمة بميعاد أقل من عشرة أيام ولا أكثر من عشرين يوماً من تاريخ الاعلان الآتى ذكره بالمادة التالية لهذه

٤٩١ — تودع قائمة الشروط بقلم كتاب المحكمة وتبقى به وعلى الكتاب أن يخبر كلا من المحجوز عليه والمحجوز لديه بذلك الايداع في ميعاد الثلاثة أيام التالية لحصوله غير مواعيد المسافة

٤٩٢ — لكل انسان الحق في الاطلاع على قائمة الشروط ويجب على كاتب المحكمة أن يحرر في ذيلها أقوال وملحوظات كل من يدعى أن له شأنًا في ذلك مع ما يبيده من المنازعات وأوجه ما يتبعه من البطلان

٤٩٣ — لا تقبل أقوال ولا منازعات في اليوم السابق على اليوم المعين لجلسة المحكمة

٤٩٤ — تحكم المحكمة على وجه الاستعجال في الأقوال والمنازعات وأوجه البطلان وغيرها في اليوم المعين لذلك بنسب احتياج للتكليف بالحضور فيه غير التنبيه المندرج في قائمة شروط البيع

٤٩٥ — لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في هذه المسائل الفرعية

٤٩٦ — أما الاستئناف فيجب أن يقدم الطلب به في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الاعلان بالحكم والا سقط الحق فيه وتحكم محكمة الاستئناف في ذلك الطلب على وجه الاستعجال

٤٩٧ — يستخرج من قائمة شروط البيع ملخص البيانات المذكورة في المادة ٤٨٩ ثم ينشر بمعرفة كاتب المحكمة في احدى الصحف مع بيان اليوم المعين للبيع ويلصق على باب محل كل من المحجوز عليه والمحجوز لديه ان كانا قاطنين بالديار المصرية وفي المحل المعين من المحكمة للاعلانات القضائية ويكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوما بالأكثر بعد اليوم المعين في قائمة شروط البيع لجلسة المحكمة ان لم تحصل منازعة أو بعد اليوم الذي صار فيه الحكم الصادر في المنازعات انتهائيا وقبل حلول اليوم المعين للبيع بثمانية أيام بالأقل

٤٩٨ — يجوز طلب زيادة النشر والاعلان والأمر بها على حسب مانص في الفصل المتعلق بحجز المتقولات وبيعها

٤٩٩ — تحصل المزايدة بمناذرة المحضر بحضور كاتب المحكمة وهو يحرر المحضر اللازم وبحضور القاضي المعين لليوع وهو يحكم على وجه الاستعجال حكما انتهائيا في المسائل الفرعية التي تحدث ولو كانت متعلقة ببطلان الاجراءات ويقدر المصاريف ويكون الاعلام بها قبل افتتاح المزايدة

٥٠٠ — يقدم الى قلم كتاب المحكمة التقرير بأوجه بطلان الاجراءات المدعى به بعد نشر الاعلانات ولصقها بحيث يكون تقديم ذلك قبل اليوم المعين للبيع بيوم لأقل

٥٠١ — اذا أمر القاضي بناء على طلب أحد الأخصام بتأخير البيع لميعاد معلوم وجب النشر والاعلان على الوجه المتقدم ذكره قبل حلول الميعاد بثمانية أيام بالأقل

ولا يجوز تأخير البيع لميعاد يتجاوز ستين يوما

٥٠٢ — يقع البيع من القاضى

٥٠٣ — تنتقل الملكية فى البيع بالحكم المثلث للبيع ويحب أن يكون مشتملا على صورة قائمة شروط البيع ومحضره ولا يعلن الحكم المذكور الا للدين الواقع المحجز عليه

٥٠٤ — لا يسلم هذا الحكم لمن حصل له البيع الا بعد قيامه بالشروط الواجب ايفاؤها قبل تسليم الحكم على حسب قائمة شروط البيع

٥٠٥ — لا يقع البيع الا لمن يكون مشهورا بالاقتدار أو لمن يقدم كفالة معتمدة خاصة بما يشتره أو لمن يدفع الثمن نقدا فى حال انعقاد جلسة البيع

٥٠٦ — اذا لم يدفع الراسى عليه المزاد فى ظرف ستة أيام من يوم الحكم المثلث للبيع القدر المستحق فورا أو لم يدفع بعد تكليفه الثمن كله أو بعضه فى وقت الاستحقاق المعين لذلك فيشرع فى بيع المبيع ثانيا على ذمته بناء على طلب المستحق للثمن أو بعضه انما لا يكون ذلك الا بعد مضى ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على الراسى عليه المزاد بالدفع وانذاره بالبيع ثانيا وبعد نشر الاعلانات ولصقتها . ويجب اعلان الراسى عليه المزاد المذكور بالمحضر المثلث لحصول النشر والاعلان قبل حلول الميعاد المعين للبيع الثانى بخمسة أيام بالأقل وعشرة أيام بالأكثر

٥٠٧ — اذا رفع الحاجز الطالب للبيع حمزه أو تأخر عما يلزم للبيع جاز لغيره من الدائنين الحاجزين مباشرة تميم اجراءات البيع بعد تكليف المتأخر بتتيممها ومضى ثلاثة أيام على ذلك التكليف وعدم العمل به وتكون اجراءات ذلك الغير متممة لما أجراه الحاجز المذكور

٥٠٨ — اذا وقع الحجز على مبالغ غير مستحقة الدفع تحت يدغير المدين واستدعى الحال بيع الدين المحجوز تتبع فيه الاجراءات المقررة سابقا ومع ذلك يجوز للدائن المحجوز له ان لم يوجد دائنون حاجزون غيره أن يستحصل على تخصيص الدين المحجوز كله له أو جزء منه بقدر ما يفي بالمستحق اليه وفي هذه الحالة يجب عليه أن يطلب بتمتضي علم خبر حضور المدين والمحجوز لديه أمام قاضي المواد الجزئية التابع له محل المحجوز لديه المذكور ويعتبر ذلك التخصيص تنازلا عن الدين المحجوز ولا يلزم الاعلان به للمدين وللمحجوز لديه ان حضر أمام القاضي

٥٠٩ — يجب على وكلاء الديانة في حالة التفليس أن يتبعوا الأصول المقررة فيما سبق في بيع الحقوق والديون التي تكون للتفليسة

٥١٠ — ومع ذلك اذا حصل في هذه الأحوال الأخيرة منازعات بناء على قائمة شروط البيع وكانت متعلقة بأصل الدين المقصود ببيعه فيصير إيقاف الاجراءات المختصة بالبيع الى أن يحكم في المنازعات حكما انتهائيا من المحكمة المختصة بها .

الفصل الخامس

في القسمة بين الغرماء

٥١١ — اذا كان المتحصل من أثمان المبيع أو من الحجز على ما للمدين عند غيره أو مما سوى ذلك كافيا لوفاء ديون المدينين الحاجزين فمن يكون عنده المتحصل المذكور سواء كان المحجوز لديه أو كاتب المحكمة أو من كان المتحصل مودعا عنده على حسب الأحوال يدفع

لكل من حضر من المداينين وأبرز سنده أو صدق له المدين المحجوز عليه دينه ثم يسلم ما يزيد عن كامل الديون للمدين

٥١٢ — اذا كان المتحصل غير كاف لوفاء ديون المداينين الحاجزين ولم يتفقوا على توزيعه في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعتراف المحجوز لديه بما عنده للمدين أو من تاريخ الحكم الاتمائي الصادر بشأن ذلك الاعتراف أو من تاريخ اليودع المتحصل المذكور بناء على عريضة من يطلب التعجيل من الأخصام في صندوق المحكمة التابع اليها المحجوز لديه أو المحكمة التابع اليها محل البيع وبعد ذلك يوزع بينهم على الأسلوب الآتي

٥١٣ — يسلم المودع قائمة ببيان المجوزات الى كاتب المحكمة وقت الايداع

٥١٤ — من يطلب التعجيل من الأخصام يقيّد في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة طلب اجراء التوزيع من قاضي المواد الجزئية ان كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يتجاوز عشرة آلاف قرش ديوانى وأما ان زاد على ذلك فيكون طلب اجراء التوزيع من القاضي المعين من المحكمة الابتدائية لمواد التوزيع

٥١٥ — في ظرف الثلاثة أيام التالية لذلك الطلب يرسل كاتب المحكمة الى المداينين الحاجزين ورقة تنبيه بالمحل الذى عينوه في ورقة الحجز بأن يقدموا الى قلم كتاب المحكمة في ميعاد شهر واحد سنداتهم وطلباتهم المتعلقة بتوزيع النقود

٥١٦ - لا تقبل طلبات من أحد بعد مضي الشهر المذكور ويحرق قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين لمواد التوزيع على حسب الأحوال قائمة توزيع مؤقتة على الأوجه الآتية

٥١٧ - يستخرج القاضي في قائمة التوزيع المؤقت قبل التخصيص على أبواب الديون مقدار المصاريف المنصرفة في تحصيل التقود ثم المصاريف الناشئة عن الطلبات والاجراءات المتعلقة بالتوزيع ثم يوزع الباقي مبتدئاً بالاجر التي يستحقها صاحب الملك ويمتاز باستيفائها من ثمن المفروشات ونحوها مما كان للدين بالحمل المستأجر له ويوزع الباقي بعدها على أبواب الديون الممتازة الأخرى على حسب درجات امتيازها وما يبقى بعد ذلك يوزع على الديون الغير ممتازة توزيعاً غراماً

٥١٨ - تبين في قائمة التوزيع المؤقت درجات امتياز الديون الممتازة ومقاديرها الأصلية والمصاريف وتذكر الفوائد بغير تحديد لمقدارها

٥١٩ - يجوز لصاحب الملك المؤجر في كل الأحوال قبل مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات أن يكلف بالحضور أمام القاضي الذي يكون اجراء التوزيع بمعرفة كلا من المحجوز عليه والمحجوز له ومن يكون طالباً للتوزيع وأسبق واحد في وضع الحجز من المدينين الممتازين بعد المحجوز له أولاً ويطلب اختصاصه بكل أو بعض المبالغ المحصلة من ثمن المفروشات ونحوها مما كان للدين بالحمل المستأجر له بشرط أن يستخرج من تلك المبالغ المصاريف السابق ذكرها على حسب تقديرها بما فيها المصاريف المترتبة على الأمر الذي يصدر بالاختصاص المذكور

ويكون طلب حضور الأشخاص المذكورين سابقا أمام القاضي بمقتضى علم خبر

٥٢٠ — في الثلاثة أيام التالية ليوم تميم قائمة التوزيع المؤقت يكلف كاتب المحكمة المدانين الخارجين بالاطلاع عليها وتقديم تقرير بالمناقضة فيها الى قلم كتاب المحكمة ان كان هالك وجه للمناقضة في ميعاد خمسة عشر يوما والا سقط حقهم فيها

٥٢١ — اذا مضى هذا الميعاد ولم تحصل مناقضة يحرر القاضي قائمة التوزيع الاتهائي

٥٢٢ — يبين القاضي في قائمة التوزيع الاتهائي مقدار ما يخص كلا من المدانين بعد استئزال ما يخصه من العجز بالنسبة لدينه في حالة عدم كفاية النقود المتحصلة لوفاء ديونهم كاملة ويقرر مقدار الفوائد ويوقفها على حسب ماسيد كر بعد

٥٢٣ — اذا حصلت منازعة فن يطلب التعجيل من الأخصام يكلف بمقتضى علم خبر كلا من المحجوز عليه والمنازع والمنزع في دينه وأسبق واحد في وضع الحجر من المدانين الغير ممتازين بالحضور بميعاد ثلاثة أيام كاملة أمام قاضي المواد الجزئية اذا كانت قائمة التوزيع المؤقت تحررت بمعرفته أو أمام المحكمة الابتدائية في حالة ما اذا كانت تلك القائمة تحررت بمعرفة القاضي المعين منها ويحكم في المنازعة بطريق الاستعجال بناء على تقرير القاضي المذكور في الحالة الأخيرة

٥٢٤ — الحكم الذي يصدر في ذلك لا يكون قابلا للمعارضة

٥٢٥ (١١٥ سنة ١٩٠٤) — ميعاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه
انما لا يستأنف ذلك الحكم اذا كان الدين الواقع فيه النزاع لا يزيد على ألفي قرش ديوانى مهما كانت ديون المتنازعين والمبالغ المقتضى توزيعها

٥٢٦ — اذا حكم فى المنازعة حكما لا يستأنف أو صار الحكم الصادر فيها انتهائيا يحرم القاضى قائمة التوزيع الانتهاى على الوجه السابق
٥٢٧ — توقف الفوائد عند عدم النزاع فى اليوم الذى ينتهى فيه جواز قبول المناقضات وفى حالة وجود المنازعة توقف فى اليوم الذى صار فيه الحكم فى النزاع انتهائيا

٥٢٨ — يصرف المستحق لكل دائن من صندوق المحكمة بناء على اذن يصير من كاتبها موافقا لقائمة التوزيع الانتهاى ويسلم فى ظرف ثمانية أيام من يوم تميم قائمة التوزيع المذكورة

٥٢٩ — يعلن الشروع فى التوزيع وما يليه من الاجراءات بمعرفة كاتب المحكمة بتعليق اعلان فى اللوحة المعدة لذلك بالمحكمة

٥٣٠ — المجوزات التى تظهر بعد الشروع فى التوزيع يكون اجرائها مجرد تقرير يعلن للحجوز لديه بغير احتياج لاعلانه للحجوز عليه أو بتقديم الطلب فى قلم كاتب المحكمة بدون احتياج لاجراءات أخر ويوقف ما يوجد من المرافعات المبسداة أمام المحكمة ويضم لاجراءات التوزيع الا اذا سبق الشروع فى المرافعة الشفهية

٥٣١ — المحجوزات التي تحدث بعد مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات لا يعمل بها

٥٣٢ — إذا أفلس المدين المحجوز على ماله بعد الميعاد المذكور فلا يوقف على إفلاسه استيفاء اجراءات التوزيع ولو تقرر للإفلاس وقت سابق على الشروع في التوزيع

٥٣٣ — إذا حصل من كاتب المحكمة تأخير في إرسال أوراق التنبيه للدائنين بتقديم طلباتهم أو بالاطلاع على قائمة التوزيع المؤقت أو في تسليم أذونات صرف المستحق للدائنين فيكون مجرد ذلك ملزوما بالفوائد مدة تأخيرها

٥٣٤ — على القاضي أن يحرر قائمة التوزيع المؤقت في ظرف شهر وقائمة التوزيع النهائي في ظرف خمسة عشر يوما فان تأخر زيادة عن ذلك جاز للمحكمة الابتدائية التابع لها أن تحكم بناء على طلب أحد أولى الشأن بملزوميته بالفوائد بعد سماع أقواله في أودة المشورة

٥٣٥ — إذا كانت الثغور المقتضى توزيعها متحصلة من ثمن عقار مرهون وبقى منها شيء بعد استيفاء المرتنين حقوقهم جاز للقاضي المعين للتوزيع أن يقسم ذلك الباقي بين المدينين الخارجين عن الرهن قسمة غرماء

ويكون الاجراء كذلك أيضا في حالة عدم وجود مدينين مرتنين

٥٣٦ — إذا تأخر طالب التوزيع عن السعي فيه جاز لمن يطلب التعجيل من الأخصام أن يقوم مقامه في الاجراءات بموجب أمر يصدر من القاضي .

الفصل السادس

في التنفيذ ببيع العقار^(١)

الفرع الأول

(في الاجراءات المتعلقة بنزع الملكية)

٥٣٧ - عقار المدين لا يجوز نزعه منه ولو كان مرهونا لوفاء دين الدائن إلا إذا كان الدين ثابتا بسند واجب التنفيذ و من بعد التنبيه على المدين على يد محضر بوفاء الدين والانداز بنزع الملكية ويجب اعلان صورة السند المذكور للمدين في رأس ذلك التنبيه ان لم يسبق اعلانه اليه

٥٣٨ - تستعمل ورقة التنبيه المذكورة على تعيين محل للمدين في البلدة الكائنة بها المحكمة المختصة بالنظر في نزع الملكية وعلى بيان العقار المقتضى نزعه بيانا صحيحا

٥٣٩ - لا يجوز طلب نزع الملكية قبل مضي ثلاثين يوما من تاريخ التنبيه الحاصل للمدين ولا بعد مضي تسعين يوما من التاريخ المذكور والا كان الطلب لاغيا

٥٤٠ - تسجل ورقة التنبيه بقيد صورتها في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائن فيها العقار المقصود نزعه من يد المدين واذا مضى على ذلك التسجيل مائة وستون يوما من تاريخه

(١) راجع ق ٤ سنة ١٩١٣ الخاص بدم جواز توقيع الجز على الاملاك الزراعية الصغيرة (بذيل هذا القانون صحيفة ١٦٣)

غير ميعاد المسافة بين موقع العقار ومحل المدين المذكور ولم تهيد على الوجه الآتى بيانه صورة الحكم المشتعل على الأمر بترع الملكية يطل فعل التسجيل المذكور بالغائه ويؤشر قلم كاتب المحكمة بذلك من تلقاء نفسه

٥٤١ - إذا تبين سبق تسجيل ورقة تنبيه مختصة بذات العقار يؤشر بمعرفة كاتب المحكمة بالتنبيه المستجد على هامش التسجيل الأول مبينا تاريخ هذا التنبيه واسم المدين الذى طلب اعلانه والسند الواجب التنفيذ واسم المحضر

٥٤٢ - وكذلك يجرى التأشير بالبيانات المذكورة عن التنبيه الأول على هامش تسجيل ورقة التنبيه الثانى

٥٤٣ - لا يعمل بالايحارات السابقة على تسجيل ورقة التنبيه إلا إذا كان تاريخها ثابتا بصفة رسمية

٥٤٤ - أما الايجارات التى يكون تاريخها غير ثابت والتي يكون عقدها بعد تسجيل التنبيه ولم تدفع الأجرة أو بعضها مقدما فتعتمد إذا ظهر أنها حاصلة من باب حسن الادارة

٥٤٥ - يترتب على تسجيل التنبيه الحاق ايراد العقار المقصود ترعه من يد المدين وثمراته به ويوزع ما يخص المدة التى أعقبت ذلك التسجيل من كل منها كما يوزع ثمن العقار

٥٤٦ - مجرد التنبيه من الدائن الحاجز أو غيره من الدائنين على مستأجر العقار بعدم دفع الأجرة لمالكه يقوم مقام المحجز على الأجرة التى تستحق فى المستقبل ولو كانت عن مدة سابقة على التسجيل

ولا احتياج لغير ذلك التنبيه من الاجراءات وتوزع الأجرة المذكورة على المدانين قسمة غرماء

٥٤٧ — إذا تبين أن المستأجر دفع بغير غش قبل التنبيه عليه أجرة عن المدة التالية للتسجيل فيستحق طلبها من المحجوز عليه بصفة مستودع لها

٥٤٨ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — المعارضة في التنبيه يلزم رفعها في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لاعلان ورقة التنبيه المذكور بأن يصير تكليف الخصم على حسب الأصول المعتادة بالحضور أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها المحل الذي عينه المدان في التنبيه ويحكم في تلك المعارضة بطريق الاستعجال

٥٤٩ (ق ١١ سنة ١٩٠٤) — ميعاد طلب استئناف الحكم الذي يصدر بشأن المعارضة المذكورة يكون عشرة أيام من تاريخ اعلانه وعلى المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن تحكم في ذلك الطلب بطريق الاستعجال أيضا

انما لا يجوز استئناف الحكم المذكور إذا كان المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه لا يزيد على ألفي قرش ديواني

٥٥٠ — إذا حكم برفض المعارضة وجب دفع المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لاعلان الحكم الانتهائي الصادر برفض المعارضة

٥٥١ — إذا حصلت المعارضة في ورقة التنبيه بعد مضي الخمسة عشر يوما المقررة لرفعها لا يوقف التنفيذ ما لم تقرر المحكمة لزوم اصدار أمر بإيقافه لأسباب مهمة

٥٥٢ (٩٥ مايو ١٩٩٥) — يجوز للدائن بعد مضي المواعيد المقررة في مادتي ٥٥٩ و ٥٥٠ أن يسعى في بيع العقارات المبينة في ورقة التنبيه وتحصل الاجراءات المتعلقة بذلك على حسب قيمة هذه العقارات أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائنة فيها تلك العقارات سواء كان المبلغ المطلوب من أجله اجراء البيع قليلا أو كثيرا وأيا كانت المحكمة التي صدر منها الحكم بالبيع فإن كانت العقارات في عدة جهات غير تابعة لمحكمة واحدة وجب حصول تلك الاجراءات أمام المحكمة التابع لها المحل الكائن به أكبر جزء من العقارات المذكورة

٥٥٣ (٩٥ مايو ١٨٩٥) — يلزم أن تكون ورقة التكليف بالحضور شاملة زياذة عن البيانات المذكورة بالمادة ٣٥ على ما يأتي :

(أولا) بيان العقارات المقصود بيعها بيانا كافيا وبيان نوعها وموقعها ومقدار مساحتها بوجه التقريب وحدودها وأوصافها بالاختصار ان كانت من المباني

(ثانيا) شروط البيع مع بيان تجزئة العقارات على أقسام يباع كل قسم منها على حدة أو عدم التجزئة وبيع تلك العقارات قسما واحدا

(ثالثا) عرض الاطلاع على نسخة السند المطلوب اجراء البيع بموجبها وعلى أصل ورقة التنبيه بواسطة ايداعهما بقلم كاتب المحكمة

٥٥٤ — (ألنيت بذكرينو ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

٥٥٥ — » » »

٥٥٦ — يجب على طالب البيع من المداينين أن يقدم في الجلسة شهادة بالرهونات المسجلة على العقارات المقصود بيعها

٥٥٧ — يجوز للحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها ببيع جزء فقط من العقارات المذكورة اذا رأت أن ثمن ذلك الجزء كاف لوفاء جميع دين طالب البيع وديون المداينين الذين أعلنوا ورقة تنبيه للمدين وكذلك ديون المداينين برهن مسجل على تلك العقارات اذا كانت هذه الديون تستحق الدفع في ظرف ستة أشهر من يوم تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة للحكم بترع الملكية وبيع العقار

٥٥٨ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يلزم أن يكون الحكم الصادر بالترخيص بالبيع مشتملا على ما يأتي :

(أولا) بيان العقار المقصود ببيعهِ والبيانات الأخرى المندرجة بورقة التكليف بالحضور

(ثانيا) شروط البيع المبينة في ورقة التكليف بالحضور المذكورة ويجوز للحكمة أن تمحو وتثبت في تلك الشروط بحسب ما تستصوبه

(ثالثا) بيان الثمن الذي تبني عليه المزايدة

(رابعا) تعيين الجلسة التي تكون فيها المزايدة وأمر لكاتب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع

(خامسا) وإذا كان ذلك الحكم صادرا من المحكمة الابتدائية يلزم أن يكون مشتملا على احالة الأخصام على القاض المعين للبيوع لتعيين الجلسة التي يكون فيها المزايدة وأمر لكاتب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع

٥٥٩ (د ١٩٥٥ مايو ١٨) — لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الحكم الصادر بترع الملكية وبيع العقار ولا يعلن لأحد مطلقا ويجب تسجيله بمعرفة كاتب المحكمة في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره بدقتر قلم كاتب المحكمة الابتدائية التابع لها المحل الكائن به ذلك العقار ويتأثر بذلك على هامش تسجيل ورقة التنبيه

٥٦٠ — لا يجوز تعيين يوم للبيع قبل ثلاثين يوما ولا بعد ستين يوما من تاريخ التعيين

٥٦١ — قبل البيع بمدة لا تزيد عن أربعين يوما ولا تنقص عن عشرين يوما يصير اشتهاره بلصق اعلانات مشتملة على البيانات الآتية :
(أولا) بيان تاريخ الحكم الصادر بترع الملكية وبيع العقار وتاريخ تسجيله

(ثانيا) اسم ولقب وصناعة ومحل كل من المدين والمدائن الذي طلب اجراء البيع

(ثالثا) بيان العقار .

(رابعا) الاحالة على الحكم الصادر بترع الملكية وبيع العقار فيما يتعلق بشروط البيع

(خامسا) بيان الثمن الذي عينه طالب البيع

(سادسا) اليوم والمحل والساعة اللاتي يكون فيها المزاد

٥٦٢ — ينشر الاعلان بذلك مرة واحدة اذا كانت الصحيفة تطبع في البلدة الكائنة بها المحكمة وان لم تكن بها صحيفة ينشر الاعلان في صحيفتين منشورة كل منهما في بلدة

ويجب أيضا أن تعلن صورة الاعلانات التي جرى تعليقها لكل من أرباب الديون المسجلة في المحل الذي عينوه في التسجيل ويكون اعلان تلك الصورة في ظرف خمسة عشر يوما بالأقل قبل البيع والا كان العمل لاغيا

٥٦٣ - تلصق الاعلانات :

(أولا) على باب محل المدين

(ثانيا) على الباب الأصلي لكل من العقارات اذا كانت محاطة بسور أو كانت بيوتا

(ثالثا) في الميدان الأعم لمركز المديرية أو المحافظة الكائن بها العقار ومركز المديرية أو المحافظة المقيم بها المدين والبلدة الكائنة بها المحكمة

(رابعا) على باب شيخ البلدة الكائن بها محل المدين والبلدة الكائن بها العقار

(خامسا) في المحل المعد للاعلانات بكل من محكمة الجهة الكائن بها العقار ومحكمة محل المدين

٥٦٤ - تحصل الاجراءات المذكورة بالثلاث مواد السابقة

بناء على طلب كاتب المحكمة التي تقدم لها الطلب المتعلق بتزع العقار من يد المدين وبيعه

٥٦٥ - يثبت الاعلان والنشر بالأوجه التي ذكرت في حالة بيع

الايرادات المقررة ونحوها

٥٦٦ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — لكل من المدين وطالب البيع الحق في أن يطلب من قاضي المواد الجزئية أو من القاضي المعين لليوع لصق اعلانات أكثر مما ذكر والزيادة في لصق ملخصها

ويجوز لكل منهما أيضا أن يطلب حصول الزيادة في نفس المحل الكائن به العقار أو في غيره

٥٦٧ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — تقدر المصاريف بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين لليوع ويحصل الاعلان بها علنا في جلسة البيع وقت الزيادة

٥٦٨ — لا يجوز أن يطلب شيء برسم المصاريف غير المقدّر منها
٥٦٩ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — في اليوم المعين للبيع تحصل الزيادة على الثمن المعين ويكون ذلك بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع بمناذاة المحضر بناء على طلب المداين الذي طلب البيع أو غيره من أرباب الديون المسجلة عند الاقتضاء

٥٧٠ — كل عطاء ولو المقدّر في قائمة شروط البيع لم تحصل الزيادة عليه في مدة خمس دقائق يترتب عليه ايقاع البيع من القاضي لصاحبه

٥٧١ — يتقرر في لأحة الاجراءات الداخلية بالحكمة مقادير الترقى في الزيادات التي يصح قبولها

٥٧٢ — حصول العطاء من أحد يخلى مسبيل صاحب العطاء الذي قبله

٥٧٣ — اذا لم يحضر مزايديون في اليوم المعين للبيع يصير الاجراء على حسب ١٠ هو مقرر بالمادة ٦١٧ وبالمواد التالية لها

٥٧٤ — واذا وقع البيع لغير المداين الذي طلبه وجب عليه أن يودع في حال انعقاد الجلسة مقدار عشر الثمن وكامل المصاريف ان لم يكن سلم ذلك قبل الجلسة ويكون ذلك إما بايداع نقود أو بايداع ما يراه القاضى كافيا للوفاء من السندات والأوراق ذوات القيمة أو بتقديم كفالة بذلك يقر على اعتمادها القاضى والا بيع المبيع ثانيا فوراً على ذمة المشتري

٥٧٥ — يجوز أن يعافى المشتري الذي يرى القاضى اعتماده من تأدية الكفالة

٥٧٦ — يجوز للمشتري أن يقرر في قلم كتاب المحكمة في اليوم التالى ليوم البيع أنه اشترى بطريق التوكيل عن شخص معين اذا صدق على ذلك كل من الموكل والكفيل وبذلك يخلو سبيله وتعتبر الكفالة عن الموكل

٥٧٧ — يجب على المشتري ان لم يكن ساكناً في البلدة الكائنة بها المحكمة أن يعين له محلاً فيها والا فيعتبر قلم كتاب المحكمة محلاً له

٥٧٨ (٩ مايو ١٨٩٥) — يجوز لكل انسان في مدة عشرة أيام من يوم البيع أن يقرر في قلم كتاب المحكمة أنه يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به بشرط أن يودع في القلم المذكور مقدار الخمس من الثمن الذي قدره وكامل المصاريف أو يقدم بذلك كفالة يقر على اعتمادها قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين للبيوع

٥٧٩ — يعين المزايد المذكور في تقريره المتضمن الزيادة محلاً له على الوجه السابق ذكره

٥٨٠ — يعلن تقرير الزيادة المذكورة من صاحبها في ظرف ثمانية أيام لكل من المداين الذي طلب البيع وغيره من المداينين المسجلة ديونهم والراسى عليه المزاو وأن تأخر عن الاعلان في الميعاد المذكور يحصل الاعلان في ظرف الثمانية أيام التالية له بناء على طلب كاتب المحكمة

٥٨١ (ز د ١٠ مايو ١٨٩٥) — يشتمل الاعلان على بيان اليوم الذي عينه قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين للبيع باجراء البيع ثانياً بالمزايدة على الزيادة المذكورة

٥٨٢ — وهذا اليوم يكون أول يوم يصح فيه البيع بعد مضى شهر من وقت التقرير بالمزايدة ومع ذلك يجوز للمحكمة التأخير في حالة ما اذا حدثت مسائل فرعية أو طلب أحد الأخصام التأخير لأسباب موجهة له

٥٨٣ — قبل اليوم المعين للبيع بثمانية أيام يصير النشر والاعلان بناء على طلب كاتب المحكمة

٥٨٤ — يحصل المزاو ويقع البيع على حسب الأوجه المقررة في حق البيع الأول

٥٨٥ — لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الاحكام المتضمنة مجزء تأخير البيع

٥٨٦ — لا تقبل المعارضة في حكم البيع ولا يجوز استئنافه الا في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدوره لعدم استيفائه الشروط المقررة

٥٨٧ — حكم البيع يكون حجة للشترى بملكته المبيع وسندنا للمدين ومن يستحق حقوقه للاستحصال على الثمن ويجب أن يشتمل على صورة شروط البيع وصورة الاعلانات وصورة محضر الجلسة التي وقع فيها البيع

٥٨٨ — لا تسلم للشترى صورة الحكم الواجبة التنفيذ الا اذا أثبت أنه قام بما يجب ايفاءه من الشروط المقررة للبيع قبل استلام تلك الصورة

٥٨٩ — بناء على طلب كاتب المحكمة يحصل التأشير بالحكم في قلم كتاب المحكمة على هامش تسجيل الحكم الصادر بترع العقار من يد المدين وبيعه

٥٩٠ — تسجل صورة حكم البيع في السجل على حسب المقرر بالقانون المدني

٥٩١ — ايقاع البيع للراسى عليه المزاد لا تترتب عليه حقوق له سوى ما كان للمدين المبيع ملكه من الحقوق في العقار المبيع .

الفرع الثاني

(في المسائل الفرعية التي تنشأ عن نزاع الملكية)

(وفي إعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراى على المزاى الأول)

(وفي بيع العقار الغير محجوز بيعا رسميا بالمحكمة)

القسم الأول

«في الاجراءات التي تحصل بانضمام بعض الدائنين الى بعض»

٥٩٢ — اذا أجرى دائنان تسجيل ورقتين متضمنتين التنبيه على المدين بوفاء دينه وانذاره بنزع عقاراته من يده وبيعها في حالة عدم الوفاء وكان التسجيل من كل منهما حصل على عقار غير العقار الحاصل عليه التسجيل من الآخر وجب على المدين الذى أعلن ورقة التنبيه الثانية أن ينضم الى المدين الآخر في تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه بنزع ملكيته وفي تتم الاجراءات وذلك اذا كانت المحكمة التي يلزم حصول الاجراءات المتعلقة ببيع تلك العقارات أمامها واحدة

٥٩٣ — يجوز للدائن الذى طلب نزع ملكية مدينه وبيع عقاره أن يوقف بعد صدور الحكم بالبيع الاجراءات المتعلقة بذلك بتقرير يقسمه لقلم كتاب المحكمة

وفي هذه الحالة يكون لكل من المدينين الذين أعلنوا للدين ورقة التنبيه قبل صدور الحكم المذكور وأرباب الديون المسجلة الذين يستحق دفع ديونهم قبل تقديم التقرير السابق ذكره الحق في تتم

اجراءات البيع باعتبار آخر اجراء صحيح حصل قبل مباشرته انما يجب التمسك بهذا الحق والاجراء بموجبه بورقة تقدم بقلم كاتب المحكمة في ظرف شهرين من تاريخ التقرير المقدم من المداين الأول .

القسم الثاني

« في دعوى الغير باستحقاق العقار »

٥٩٤ — يجوز تقديم الدعوى من أى انسان باستحقاق العقار المقصود بيعه في أثناء اجراءات البيع لغاية مرسى المزاد

٥٩٥ — تقام الدعوى المذكورة في وجه كل من المدين وطائب البيع واذا اقيمت بعد لصق الاعلانات فتقام أيضا في وجه أول دائن من الدائنين ذوى الديون المسجلة

٥٩٦ — تعلن ورقة الطلب للمدين في محله الأصلي ويكون اعلانها لكل من المداينين المذكورين في المادة السابقة في محله المعين مع مراعاة مواعيد المسافات غير المواعيد المقررة للحل الخارج عن الديار المصرية

٥٩٧ (٩ د مايو ١٨٩٥) — يجب على المدعى باستحقاق العقار المقصود بيعه أن يودع بقلم كاتب المحكمة في وقت طلب حضور الأخصام مبلغا يقتره كاتب المحكمة لتدفع منه في حالة الحكم بعدم صحة الدعوى رسوم الأوراق التي تستلزمها اجراءات هذه الدعوى ومصاريف المدافعة عن الأخصام وأجرة وكلائهم

فان تأخر عن ايداع المبلغ المذكور يجب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف اجراءات البيع وفي كل الاحوال تستمر اجراءات بيع العقار الذى لم يدع باستحقاقه وعلى القاضى أن يعتل الثمن الذى قرره للزيادة عليه اذا كانت الدعوى بالاستحقاق واقعة في جزء معين بتمامه من أجزاء المبيع أو في جملة أجزاء كاملة منه

٥٩٨ — وكذلك يكون العمل عند العود لاجراءات البيع في حالة ثبوت بعض المدعى استحقاقه

٥٩٩ — اذا حكم بعدم صحة الدعوى بالاستحقاق حكم على مدعيها بالتضمينات والمصاريف التى تسبب فيها

٦٠٠ — لا تقبل المعارضة في الحكم الذى يصدر في الدعوى بالاستحقاق

أما استئنافه فيعاده عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم المذكور
٦٠١ — يحكم في كافة دعاوى الاستحقاق بطريق الاستعجال .

القسم الثالث

«فيما يتعلق ببطلان الاجراءات»

٦٠٢ (د ٩ ماير ١٨٩٥) — يحكم قاض المواد الجزئية أو القاضى المعين للبيع في دعاوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع ولا تقبل المعارضة في حكمه فيها ولا الاستئناف واذا حكم بالبطلان وجبت اعادة الاجراءات من وقت التعيين المذكور بمصاريف من طرف كاتب المحكمة أو المحضر الذى تسبب في البطلان

- ٦٠٣ — تقدم دعاوى بطلان المزايدة الثانية
وأجراءاتها الى المحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية على حسب
الأحوال لغاية النشر عن البيع الثانى ويحكم فيها بوجه الاستعجال
٦٠٤ — فى هذه الحالة يكون ميعاد الاستئناف عشرة أيام
٦٠٥ — اذا تقدمت دعاوى البطلان بعد النشر عن البيع الثانى
يكون الحكم فيها على حسب ما تقرر فى المادة ٦٠٢

القسم الرابع

- «فى إعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراسمى عليه المزاى الأول»
٦٠٦ — اذا تأخر الراسمى عليه المزاى عن وفاء شروط البيع يباع
المبيع ثانيا بالمزايدة على ذمته
٦٠٧ — من يكون له شأن فى اعادة البيع على ذمة الراسمى عليه
المزاى المتأخر عن الوفاء يعلن سنده اليه ويكلفه بوفاء شروط البيع فان
لم يف بها فى ميعاد ثلاثة أيام كاملة يقدم المكلف المذكور عريضة
للقاضى المعين للبيع لتعين يوم للبيع الثانى
٦٠٨ — تشتمل الاعلانات التى تلصق وتشر فى الصحف
زيادة عن البيانات المقررة فى حالة البيع الاول على اسم الراسمى عليه
المزاى واسم طالب اعادة البيع والثمن المعين للمزايدة عليه كما كان فى الاول
واليوم والساعة اللذين يحصل فيهما البيع
٦٠٩ — يعين للبيع أول يوم يصبح لذلك بعد مضى أربعين يوما
من تاريخ اعلان السند للراسمى عليه المزاى الأول وتكلفه بالوفاء

٦١٠ — يجب أن يعلن الراسى عليه المزاد الأول وكل من
أرباب الديون المسجلة بيوم البيع قبل اليوم المذكور بخمسة عشر يوما
بالأقل ويلزم أن يكون لصق الاعلانات ونشرها في الميعاد المذكور

٦١١ — تتبع في إعادة البيع على ذمة الراسى عايله المزاد الأول
القواعد المقررة في البيع الأول وفي إعادة البيع بناء على تقديم الزيادة
على الثمن المبيع به

٦١٢ — يلزم الراسى عليه المزاد الأول بما ينقص من ثمن المبيع
ولا حق له في الزيادة ان كانت بل يستحقها المدين أو واضع اليد
المزروع منه العقار أو المدينون له

٦١٣ — لا تقبل المزايدة في البيع الثانى من الراسى عليه المزاد
الأول ولو بكفالة.

القسم الخامس

«في بيع عقارات المفلس والقاصر»

٦١٤ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يباع عقار المفلس والقاصر المأذون
بيعه عقاره بالمزايدة على ثمن يقدره مأمور التفليسة أو محكمة المواد
الجزئية أو المحكمة الابتدائية ويكون ذلك بمقتضى قائمة شروط تحرر
من وكلاء الديانة أو القائم مقام القاصر وتودع بقلم كاتب المحكمة
وتشتمل زيادة عن البيانات المقررة في المادة ٥٥٨ على بيان حجة الملك
والحكم الصادر بالأذن بالبيع عند الاقتضاء

٦١٥ — يعلن ايداع قائمة الشروط لأرباب الديون المسجلة ويجوز لهم ابداء ما عندهم من المنازعات في كيفية تحريرها في صورة أقوال وملحوظات كما هو مقرر بالمادة ٤٩٢ ويرفع الأمر في ذلك للحكمة للفصل فيه وعلى كاتب المحكمة أن يعين يوم الجلسة بذيل الورقة المشتملة على تلك الأقوال والملحوظات ويخبر به أولى الشأن بكتابة منه قبل اليوم المعين لحضورهم بثلاثة أيام بالأقل

٦١٦ — يحصل لصق الاعلانات ونشرها وتعيين يوم البيع في المواعيد المقررة في حالة بيع عقار المدين بناء على طلب مدائه وعلى حسب الأوجه المبينة في الحالة المذكورة

٦١٧ (د ٩٠، ١٨٩٥) — اذا لم يظهر في يوم المزايدة من يزيد على الثمن المقدّر فينزل جزء منه في حالة بيع عقار المفلس بمعرفة مأمور التفليسة . وفي حالة بيع عقار القاصر يكون التزويل بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع ويؤخر البيع لميعاد أقله ثلاثون يوما وأكثره ستون يوما

٦١٨ — يحصل النشر والاعلان عن إعادة البيع على حسب تقدير الثمن بعد التزويل المذكور قبل اليوم المعين للبيع بعشرين يوما بالأقل

٦١٩ — تتبع في أنواع البيع المذكورة القواعد السابق تقريرها في إعادة البيع بسبب الزيادة في الثمن واعادته على ذمة الراعي عليه المزاو لعدم وفائه .

القسم السادس

«في بيع العقار اختيارا»

«وفي بيعه بطريق المزاد لعدم امكان قسمته بغير ضرر»

٦٢٠ — يجوز لكل صاحب عقار أن يبيعه بالمحكمة بالأوجه المعتادة بمقتضى قائمة شروط وروابط للبيع تودع مقدما بقلم كاتب المحكمة ويجوز له أيضا أن يعين الثمن للزيادة عليه ويسوغ اعلان قائمة الشروط لأرباب الديون المسجلة

٦٢١ (د ١٠ فبراير ١٨٩٢) — يجوز لكل شريك في عقار مشاع أن يطلب قسمته ولا يصح الاتفاق على خلاف ذلك الا ممن يكون أهلا لتصرف لمدة لا تزيد على خمس سنوات بالأكثر وتبيع في القسمة القواعد المقررة في القانون المدني

٦٢٢ — (ألقيت بذكره ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢)

٦٢٣ — » » »

٦٢٤ — » » »

٦٢٥ — » » »

٦٢٦ — اذا لم تمكن قسمة العقار بغير ضرر يباع على حسب القواعد المقررة لبيع العقار اختيارا ويكون البيع بناء على طلب مرید القسمة

٦٢٧ — في حالة بيع العقار اختيارا بالمحكمة أو خارجها لا تقبل الزيادة بعشر الثمن الرأسي به المزاد إلا ممن يرغبها من أرباب الديون المسجلة أو من الدائنين بسند واجب التنفيذ فاذا كان البيع خارج

المحكمة أو بها لكن بغير اعلان قائمة شروط البيع لأرباب الديون المسجلة تقبل تلك المزايدة في ميعاد شهرين بعد النشر بالبيع في صحيفة الجهة الكائن بها العقار والاعلان به لأرباب الديون المسجلة مع بيان الثمن الأصلي ويكون كل من النشر والاعلان بناء على طلب الراسى عليه المزداد .

الفرع الثالث

(في توزيع ثمن المبيع على حسب درجات المدينين)

٦٢٨ — اذا لم يتفق مدينو البائع أو مدينو المبيع ملكه فيما بينهم وبين المدين في ظرف شهر من تاريخ البيع على توزيع الثمن يوزع مع مراعاة التعديلات الآتية على حسب الأصول المقررة للتوزيع بطريق الخاصة بين الغرماء

٦٢٩ — يجوز الشروع في التوزيع على حسب درجات المدينين بغير احتياج لادعاء الثمن بصندوق المحكمة ويحصل التوزيع بقوائم تسلم لكل واحد من المدينين قائمة منها مشتملة على مقدار ما خصه بحسب التوزيع وتقوم مقام تحويل له على المدين بالثمن وفي هذه الحالة يكلف هذا المدين بالحضور عند التوزيع

٦٣٠ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يقيد طالب الشروع في التوزيع على حسب درجات المدينين في دفتر مخصوص بقلم كتاب محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية التي حصل فيها البيع ويصح تقديم ذلك الطالب من المشتري

٦٣١ — يتبدأ محضر التوزيع على حسب درجات المدينين بقيد طلب التوزيع والامر الصادر باجرائه ويرفق به الكشف المستخرج بمعرفة كاتب المحكمة ببيان الموجود من رهونات المسجلة

٦٣٢ — التنبيه على أصحاب الرهن بتقديم طلباتهم وباطلاعهم على قائمة التوزيع المؤقت يعلن اليهم في المحلات المعنية بتسجيل رهوناتهم

٦٣٣ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — ميعاد الاطلاع على التوزيع المؤقت والمتناقضة فيه ثلاثون يوماً ومن تأخر عنه سقط حقه في ذلك وان لم تحصل مناقضة يجرى القاضى التوزيع الاتمائى ويأمر بشطب تسجيل رهن من لم ينل شيئاً في التوزيع بحسب درجة دينه

٦٣٤ — يأمر القاضى كاتب المحكمة بتسليم قوائم التوزيع لأربابها

٦٣٥ — مصاريف اجراءات التوزيع وشطب تسجيل رهن من لم ينل شيئاً فيه تقدم في قائمة التوزيع بطريق الامتياز

٦٣٦ — يقيد للشترى في كل قائمة من قوائم التوزيع مقدار مصاريف شطب الرهن ليحجز من أصل الثمن ويضاف بمعرفة القاضى المباشر للتوزيع في قائمة آخردائن وارد في التوزيع مقدار مصاريف شطب تسجيل الرهونات التى لم ينل أربابها شيئاً في التوزيع

٦٣٧ — شطب تسجيل ديون المدينين الذين لم ينالوا شيئاً في التوزيع لا يمنحهم من الاستيلاء على ثمن العقار بحسب درجاتهم اذا استوفى المدينون المتقدمون عليهم حقوقهم من غير الثمن المستحق تحصيله من شترى العقار

٦٣٨ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — اذا حصلت منازعة في دين من الديون الجارى التوزيع عليها فالقاضي يوزع على أرباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعا انتهائيا ويأمر بتسليم القوائم المتعلقة بها لأربابها ويجوز له أن يوزع أيضا توزيعا انتهائيا على أرباب الديون المتأخرة بشرط أن يبقى مبلغا كافيا للدين المتنازع فيه

٦٣٩ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — ترفع المنازعات الى المحكمة الابتدائية اذا كان التوزيع المؤقت حصل بمعرفة القاضي المعين للتوزيع ولا يجوز قبول منازعات خلاف المقيدة في محضر التوزيع المؤقت

٦٤٠ — ومع ذلك يجوز لصاحب الدين المسجل قبل تسجيل ورقة التنبيه على المدين بوفاء الدين وانذاره بترع العقار المبيع من يده أن يطلب لغاية وقت تسليم قوائم التوزيع الغاء الاجراءات التي حصلت وذلك ان لم يحصل التنبيه عليه بتقديم طلبه والاطلاع على قائمة التوزيع

وفي حالة تقديم الطلب المذكور تعاد تلك الاجراءات مع الزام المأمور الذي حصل منه التهاون بمصاريفها وعدم الاخلال بما يختص بالدائنين الذين لم تحصل منازعة في ديونهم واستلموا أذونات قبض ما خصهم

٦٤١ — بعد تسليم قوائم التوزيع لأربابها فللمدين الساقط اسمه حق التداعى فقط على المأمور السابق ذكره وله حق مداعة المدين وكفلائه

٦٤٢ — المرافعة في شأن الديون الواقع فيها التزاع تكون بين كل من الدائنين المنازعين والمنازاع في ديونهم وأثر مستحق في التوزيع بحسب درجة دينه مع امتياز مصاريفه ويجوز لغيرهم من الدائنين الدخول في المرافعة وعليه في كل الأحوال المصاريف المترتبة على ذلك الدخول

٦٤٣ — بعد نيتيم قائمة التوزيع الانتهاء بثلاثة أيام يكلف كاتب المحكمة المدانين الداخلين في التوزيع وأول مدان لم يستوف دينه في التوزيع ومشتري العقار بالاطلاع على القائمة المذكورة

٦٤٤ — لا تصح المعارضة من المذكورين بالمادة السابقة في قائمة التوزيع الانتهاء الا فيما يتعلق بالتطبيق على الأساسات الموضوعية في قائمة التوزيع المؤقت أو في الحكم الصادر في المنازعات وفيما يتعلق بتقدير المبلغ الذي يدفعه المشتري

٦٤٥ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — لا تقبل هذه المعارضة الا في العشرة أيام التالية ليوم التكليف السابق ذكره وتحصل المعارضة بتقرير يقدم بقلم كاتب المحكمة ويكون مشتملا على الأسباب المبنية عليها وترفع أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية بمقتضى علم خبر

٦٤٦ — ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة عشرة أيام من تاريخ اعلانه

٦٤٧ — الخصم الذي لم يثبت له حق في المنازعة في الديون أو في المعارضة في قائمة التوزيع الانتهاء يحكم عليه بالمصاريف والفوائد لمن يستحقها

٦٤٨ — بعد مضي ميعاد العشرة أيام ان لم تحصل معارضة
أو اذا حصلت وصدر فيها حكم صار انتهائيا فعلى كاتب المحكمة أن يسلم
قوائم التوزيع لأربابها في ميعاد ثمانية أيام بالأكثر

٦٤٩^٥ — توقف الإيرادات والفوائد وتحسب على الوجه المبين
في فصل القسمة بين الغرماء وللدائنين المستحقين في التوزيع أن
يأخذوا الفوائد المستحقة على مشتري العقار

٦٥٠ — ومع ذلك اذا أبقى المشتري عنده جزءا من الثمن تأمينا
لوفاء مرتب مستمر مدة حياة المستحق له برهن مسجل فالدائنون
اللاحقون لمستحق المرتب المذكور في الدرجة يستولون بعد وفاته من
أصل المبلغ المبقى عند المشتري الفوائد المستحقة لهم من الوقت
السابق ذكره

٦٥١ — يؤخذ من الدائن المستحق في التوزيع عند استلامه
ما استحقه فيه الاقرار بقبول شطب تسجيل رهنه

٦٥٢ — يتحصل مشتري العقار على شطب تسجيل الرهون
بمقدار المبالغ المدفوعة بتقديمه قوائم التوزيع وسندات المخالصة وأما
رهون من لم يدخل في التوزيع من الدائنين فيشطب تسجيلها بموجب
ملخص مستخرج من قائمة التوزيع المتضمنة للأمر بذلك

٦٥٣ (٩ د مايو ١٨٩٥) — يوزع القاضي المعين للتوزيع أو قاضي
المواد الجزئية المبالغ المستحقة بحسب التوزيع للدائنين بين مدانيهم
أو بين من يستحقون حقوقهم بناء على طلبهم ويكون ذلك على حسب
القواعد السابق تقريرها وفي وقت التوزيع الأول ان أمكن .

الباب العاشر

في مرافعات وإجراءات متنوعة

الفصل الأول

في مخاصمة القضاة

٦٥٤ — تقبل مخاصمة القضاة في الأحوال الآتية :

(أولا) اذا سكت القاضى عن الحق

(ثانيا) اذا وقع من القاضى تدليس أو غش أو ارتكاب رشوة في أثناء
نظر الدعوى أو في وقت توقيع الحكم أو في أثناء التنفيذ

(ثالثا) في الأحوال التى ينص القانون فيها على جواز مخاصمة
القاضى أو على الحكم عليه بتضمينات

٦٥٥ — السكوت عن الحق هو امتناع القاضى عن الاجابة

على العريضة المقدمة اليه أو امتناعه عن الحكم فى قضية قابلة للحكم
عند حلول دورها

٦٥٦ — يثبت السكوت عن الحق بتكليفين يحصلان للقاضى

على يد محضر ولم تنتج عنهما ثمرة يفصل بين الأول والثانى منهما بأربع
وعشرين ساعة فى حالة الامتناع عن الاجابة على العريضة وبثمانية
أيام فى حالة الامتناع عن الحكم

٦٥٧ — يجوز تقديم دعوى المخاصمة بعد التكليف الثانى بأربع وعشرين ساعة فى الحالة الأولى وبثمانية أيام فى الحالة الثانية

٦٥٨ — ترفع دعوى المخاصمة بعريضة تقدم الى المحكمة التابع اليها القاضى وتسلم الى قلم كتاب المحكمة وتكون ممضاة من نفس المدعى أو ممن يوكله توكيلا خاصا بذلك وتشتمل على بيان أوجه المخاصمة وصور الاوراق المستند عليها فى الدعوى

٦٥٩ — تعرض الدعوى الى المحكمة فى أول جلسة تعقد بعد الثمانية أيام التالية لتقديم العريضة وفى ظرف هذه المدة يصير تبليغ العريضة الى القاضى

٦٦٠ — تسمع أقوال الخصم أو وكيله

٦٦١ — لا يجوز للخصم استعمال ألفاظ سب فى حق القاضى لافى عريضته ولا فى أقواله أمام الجلسة والاحكم عليه بغرامة يجوز ابلاغها الى ألفى قرش ديوانى

٦٦٢ — لا تحكم المحكمة الا فى تعلق أوجه المخاصمة بالمادة الناشئة عنها وفى جواز قبول الأوجه المذكورة

٦٦٣ — اذا حكمت المحكمة بقبول العريضة تحيل الدعوى الى محكمة الاستئناف وهى تحكم فى المخاصمة بعد المرافعة الشفاهية بين المدعى والقاضى المدعى عليه بمواجهتهما

٦٦٤ — اذا كانت العريضة المحكوم بقبولها حاصلة فى حق أحد قضاة محكمة استئنافية فتحال القضية اليها بشرط أن تكون مركبة من لم يحكم من قضائتها الآخرين فى جواز قبول أوجه المخاصمة أو تحال عند الاقتضاء الى محكمة تشكل على الوجه المدون فى المادة ٣٢٨

- ٦٦٥ — إجراءات المرافعات السابق ذكرها لا ارتباط لها
بإجراءات المرافعة التأديبية في حق القضاة إذا اقتضاها الحال
- ٦٦٦ — يحكم على المدعى الذي ترفض عريضته والذي يحكم
بعدم صحة دعواه بغرامة ثمانية آلاف قرش ديواني مع عدم الاخلال
بالتضمينات
- ٦٦٧ — لا يترتب على الحكم على المدعى عليه من القضاة بطلان
الحكم الذي اشترك في ايقاعه

الفصل الثاني

في الاجراءات التحفظية

- ٦٦٨ — يجوز للمالك البيوت والأطيان وملحقاتها ومستأجرها
الأصليين الذين لهم فيها حق في الحال أن يمجزوا المفروشات ونحوها
والمتنقولات الموجودة بالمحال المستأجرة والأثمار والمحصولات مجزا
تحفظيا للتأمين على أداء الأجر المستحقة لهم ولو لم يكن بأيديهم سندات
واجبة التنفيذ^(١)
- ٦٦٩ — ومن أجل ذلك يقدمون عريضة لقاضي المواد الجزئية
إذا كان الحكم في الدين المطلوب من أجله المجز من خصائصه
فان لم يكن من خصائصه الحكم في الدين المذكور تقدم العريضة
لقاضي الأمور الوقتية

(١) ينظر ٧ سبتمبر ١٨٨٤ المختص بتوقيع الجز لاصحاب الأطيان على محصولات
المستأجرين لاستعمالهم على الايجارات المستحقة

وعلى القاضى أن يأمر على حسب الأحوال بالجزز حالا أو بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالدفع وإنذاره بالجزز

٦٧٠ — يجوز أيضا للمالك أن يجهز بالأوجه عنها المنقولات والأثمار والمحصولات المملوكة للمستأجر من المستأجر الأصلي لانيوت أو الاطيان وانما للمستأجر الثانى المذكور أن يستحصل على رفع الجزز بأثباته توفية الأجرة المستحقة للمستأجر الاصلى اذا كان ماذونا بالتأجير غيره

٦٧١ — فى الحالة المبينة فى المادة السابقة اعلان الجزز التحفظى يقع موقع الجزز بشرط اتباع الأوجه المقررة للجزز

٦٧٢ — يجوز لكل من المالك والمستأجر الاصلى أن يضع الجزز التحفظى على المنقولات والأثمار التى صار نقلها من المحلات المؤجرة بدون رضاه بشرط أن يضع الجزز فى ظرف ثلاثين يوما من نقلها

٦٧٣ — الجزز التحفظى الموضوع تأمينا لأداء الأجرة المستحقة يكون أيضا تأمينا لوزاء الأجرة التى تستحق الى يوم البيع ولو دفعت الأجرة المستحقة وقت الجزز بعد استحقاق الأجرة اللاحقة

٦٧٤ — يجوز لكل دائن أن يضع الجزز التحفظى بأمر من القاضى على أمتعة مدينه الذى لم يكن له محل مستقر بالديار المصرية

٦٧٥ — وكذلك يجوز لكل حامل كميالة أو سند تحت الاذن عمل عنه البروتيسو لعدم الدفع فى الأجل أن يضع الجزز التحفظى على منقولات وبضائع مدينه التاجر ولو كان له محل بالديار المصرية سواء كان المدين المذكور ساحبا للكميالة أو قابلا لها أو محيلا بها بشرط سبق اعلان البروتيسو للجزز عليه أو اخباره به

٦٧٦ — في الأحوال السالف ذكرها لا يكون الحجز التحفظي صحيحا الا اذا أعقبه في ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة طلب الحكم بصحته

٦٧٧ — صدور الحكم بصحة الحجز التحفظي يجعله حجرا منفذا ويحصل البيع بحسب الأصول المقررة في باب حجز المنقولات وبيعها
٦٧٨ — يجوز لمالك المنقولات أن يحجزها بأمر من القاضي عند من توجد تحت يده أيا كان

٦٧٩ — تعين في العريضة المنقولات المراد حجزها

٦٨٠ — الدعوى باستحقاق المنقولات يجب تقديمها في ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة أمام المحكمة التابع لها محل واضع اليد على المنقولات والا كانت الدعوى لاغية .

الفصل الثالث

في اختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه

٦٨١ — كل من أراد من الدائنين أن يتحصل بالتطبيق لما هو مقرر بالمادة ٥٩٥ من القانون المدني على اختصاصه بعقارات مدينه لحصوله على دينه يقدم عريضة لرئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار المراد الاختصاص به ويلزم أن تكون تلك العريضة مرفوقة بصورة من الحكم وهشتملة على البيانات الآتية :

- (اولا) اسم ولقب وصناعة الدائن ومحل سكنه والمحل الذى يعينه
لنفسه فى البلدة الكائن فيها مركز المحكمة
(ثانيا) اسم ولقب وصناعة المدين ومحل سكنه
(ثالثا) تاريخ الحكم وبيان المحكمة الصادر منها
(رابعا) مقدار الدين
(خامسا) بيان نوع العقار وموقعه بيانا كافيا صحيحا

٦٨٢ — يكتب رئيس المحكمة فى ذيل العريضة أمره بالاختصاص
انما يجب عليه عند الترخيص به أن يراعى مقدار الدين وقيمة العقارات
المبينة فى العريضة بوجه التقريب ويجعل الاختصاص قاصرا على
بعض تلك العقارات أو على واحد منها فقط أو على جزء من أحدها
إذا اقتضى الحال ذلك ورأى أن الجزء المذكور كاف لتأمين دفع
أصل الدين والفوائد والمصاريف المستحقة للدائن .

٦٨٣ — إذا كان الدين المذكور فى الحكم غير خال عن النزاع
يجوز لرئيس المحكمة أن يقدره مؤقتا ويعين المبلغ الذى يؤذن بالاختصاص
بالعقارات من أجله

٦٨٤ — إذا رفض رئيس المحكمة طلب الاختصاص بعقارات
المدين جاز لمن قدم العريضة أن يرفع الأمر الصادر بذلك الى المحكمة
الابتدائية مع طلب حضور المدين أمامها بمقتضى علم خبر
والأمر الذى يصدر من رئيس المحكمة أو الحكم الذى يصدر منها
بالترخيص بالاختصاص يلزم تسجيله على الأوجه المقررة بالمادة ٥٩٦
من القانون المدنى والمواد التالية لها

الفصل الرابع

في عرض الدين على الدائن وايداعه ان لم يقبله ايداعا رسميا

٦٨٥ — اذا أراد المدين أداء الدين المقر به تقدما كان أو غيره. يعرضه عرضا حقيقيا على الدائن على يد محضر وهو يحور بذلك محضرا

٦٨٦ — يبين في المحضر الشيء المعروض وعدد النقود ويذكر فيه أيضا قبول الدائن أو امتناعه عنه ووضع امضائه أو امتناعه عنه أو اقراره بالعجز عن وضع الامضاء

٦٨٧ — تعطى للدائن صورة من المحضر المذكور

٦٨٨ — يجوز أن يكون التنبيه على المدين بحضوره وقت الايداع في محضر العرض أو بورقة مستقلة بشرط أن يسبق التنبيه بيوم كامل بالأقل على الايداع الذي يحصل في صندوق المحكمة

٦٨٩ — يودع مع الدين مقدار الفوائد المستحقة بعد العرض ويحصل الايداع بحضور الدائن أو في غيبته ان لم يحضر وتعطى له صورة محضر الايداع ان كان حاضرا وتعلن اليه في ظرف ثلاثة أيام ان كان غائبا والا كان المدين ملزما لأجل براءة ذمته من الدين بأن يودع بدون اجراءات أخر الفوائد التي تستحق الى يوم الاعلان ويذكر ذلك في ورقته

٦٩٠ — على المودع أن يعترف في وقت الايداع عن المجوزات الواقعة على الدين المودع وعلى المودع لديه مراعاتها

٦٩١ — يسلم الى الدائن ما صار ايداعه من بعد اخذ المخالصة منه واسترداد صورة المحضر المعلقة اليه ما دام المدين لم يحصل منه تقرير الى أمين الصندوق برجوعه عن عرض ما أودعه

٦٩٢ — انما على الدائن أن يثبت أنه أخبر مدينه قبل استلام المبلغ المعروض بثلاثة أيام بالأقل بأنه عازم على استلامه

٦٩٣ — لا يجوز للمدين ولو رجع عن عرض الدين أن يسترد من الصندوق ما أودعه فيه الا اذا أثبت حصول الاخبار منه لدائنه على يد محضر برجوعه عن العرض ومضى ثلاثة أيام من وقت الاخبار ٦٩٤ — لا يجوز الرجوع عن العرض ولا استرداد المودع بعد صيرورة الحكم الصادر بصحة العرض حكماً انتائياً

٦٩٥ — يجوز تقديم طلب الحكم بصحة العرض أو بطلانه بصفة دعوى أصلية أو فرعية

٦٩٦ — الحكم الصادر في شأن الدين المعروض الذي لم يودع لأ يكون مثبتاً لصحة العرض الا بايداع المدين له مع الفوائد المستحقة لغاية يوم الايداع

٦٩٧ (٩٥ مايو ١٨٩٥) — يجوز عرض الدين عرضاً حقيقياً وقت المرافعة أمام المحكمة بدون اجراءات أخرى ويسلم المعروض الى كاتب المحكمة وهو يودعه في الصندوق اذا لم يستلمه الدائن

٦٩٨ — يحصل عرض العين المعينة التي لا يجب أو لا يمكن تسليمها في محل الدائن بمجرد التنبيه عليه باستلامها

٦٩٩ — يجوز للمدين أن يحصل على تعيين حارس بمعرفة المحكمة للعين المعينة المعروضة

الفصل الخامس

في اعطاء الصور

- ٧٠٠ — كتاب المحاكم وأمناء السجلات العمومية يعطون صورة أو ملخصا منها لكل طالب من بعد أخذ الرسوم المقررة بدون احتياج لأذن من القاضي وإلا حكم عليهم بالتضمينات
- ٧٠١ — وأما الأوراق الخصوصية المحترقة على يد مأمور شرعى فلا يجوز اعطاء صورها ولا ملخص منها لغير المتعاقدين فيها إلا بحكم من المحكمة ويجوز أن يعين فيه قاض للاطلاع على الأوراق المحترقة بمعرفة المأمور المذكور

الفصل السادس

في تحكيم المحكمين

- ٧٠٢ — يجوز للمتعاقدين أن يشترطوا على وجه الإطلاق إحالة ما ينشأ من النزاع في تنفيذ عقد معين على محكمين للحكم فيه ويجوز لهم أيضا اشتراط الإحالة المذكورة للفصل في أمر مخصوص
- ٧٠٣ — لا يصح التحكيم إلا لمن له التصرف المطلق في حقوقه ومشاركة التحكيم لا تصح إلا في المنازعات التي يمكن تسويتها بالصلح بين الخصام
- ٧٠٤ — يجب إيضاح موضوع المنازعة بالتصريح في مشاركة التحكيم أو في أثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح وإلا كان العمل لاغيا

٧٠٥ — لا يجوز التفويض للحكيم بالصلح ولا الحكم منهم بهذه الصفة إلا إذا كان عددهم وترا وكانوا مذكورين بأسمائهم في المشاركة المتضمنة لتلك التفويض أو في عقد سابق عليها

٧٠٦ — إذا كان المحكون مفوضين فقط في الحكم مع اشتراط عدم استثنائه واقتضى الحال لتعيين محكم مرجح جاز التفويض اليهم في تعيينه بمعرفتهم

٧٠٧ — إذا لم يتفق كل من الخصام وقت المنازعة على تعيين محكم أو اتفقوا وامتنع واحد من المحكمين أو أكثر عن تأدية ما نيظ به أو تعذر عليه القيام به فبناء على عريضة من يطلب التعجيل من الخصام تعيين المحكمة التي من خصائصها الحكم في تلك المنازعة لو تقدمت اليها من يلزم من المحكمين بحضور الخصم الآخر أو في غيبته بعد تكليفه بالحضور وفي جميع الأحوال يجب أن يكون عدد المحكمين الذين تعيينهم المحكمة وترا مساويا بالأقل للعدد المتفق عليه بين الخصام ما لم يكن بينهم شرط يخالف ذلك

٧٠٨ — إذا كان المحكون مفوضين في تعيين المحكم المرجح عند انقسام آرائهم في الحكم ولم يتفقوا على انتخابه فتعينه المحكمة بمعرفتها

٧٠٩ — إذا لم يتم أحد المحكمين المعينين بمعرفة المحكمة ما نيظ به لأى سبب من الأسباب يعين بدله بمعرفتها ويمتد ميعاد الحكم في هذه الحالة لمدة شهر

٧١٠ — إذا لم يتم المحكم المعين بمعرفة أحد الخصام أو المحكم المرجح ما نيظ به يعين بدله بمعرفة الخصم أو المحكمين الباقين على حسب الأحوال

- ٧١١ — مشاركة تحكيم المحكمين يلزم أن تثبت بالكتابة
- ٧١٢ — على المحكمين أن يحكموا في الميعاد المشروط إلا إذا رضى الأخصام بامتداده
- ٧١٣ — إذا لم يشترط ميعاد للحكم فعلى المحكمين أن يحكموا في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينهم في هيئة محكمة محكمين وإلا فيجوز لمن يطلب التعجيل من الأخصام أن يقدم الدعوى الى المحكمة أو يطلب منها تعيين محكمين آخرين إذا كان الأخصام متفقين على الحكم بمعرفة محكمين
- ٧١٤ — إذا لم يتم الحكم بعد قبوله التحكيم مانيت به بغير سبب مقبول جاز الحكم عليه بالتضمينات للأخصام
- ٧١٥ — لا يجوز عزل المحكمين بعد تعيينهم الا برضاء جميع الأخصام
- ٧١٦ — لا يجوز ردهم عن الحكم إلا لأسباب تحدث أو تظهر بعد مشاركة التحكيم
- ٧١٧ — تتبع في المرافعة أمام المحكمين الأصول والمواعيد المتبعة أمام المحاكم إلا إذا حصلت معافاة المحكمين منها صراحة ويصدر الحكم منهم بالتطبيق على قواعد القانون
- ٧١٨ — المحكمون المفوض اليهم بالصلح يعافون من الاجراءات المعتبرة في المرافعات ومن التطبيق على قواعد القانون

٧١٩ - يجب على الخصام أن يقدموا أدلتهم وسنداتهم قبل انقضاء الميعاد المحدد للحكم بخمسة عشر يوما بالأقل وإلا جاز الحكم بناء على الطلبات والسندات التي قدمها أحدهم إلا في الحالة التي يكون فيها ميعاد الحكم أقل من أربعة أسابيع فإنه يجب تقديم الأدلة والسندات في النصف الأول من الميعاد

٧٢٠ - كل دعوى بحصول تزوير في الكتابة أو ظهور حادثة جنائية يوقف عمل المحكمين والميعاد المحدد للحكم

٧٢١ - يكون حكم المحكمين معتبرا إذا اشتمل على امضاء أغلبهم وأثبت امتناع الباقي من الامضاء

٧٢٢ - في حالة انقسام آراء المحكمين يعطون آراءهم بالكتابة والحكم المرحج يحكم معهم بعد مذاكرتهم سوية فإن لم يمكنه الجمع بينهم يحكم بانفراده على شرط انضمامه في كل مادة لأحد الآراء الحاصلة منهم

٧٢٣ - أحكام المحكمين لا تقبل المعارضة

٧٢٤ - إنما يجوز استئنافها ما لم يكن متفقاً على خلاف ذلك ويكون الاستئناف على حسب الأصول المقررة في حق الأحكام الصادرة من المحاكم

٧٢٥ - أحكام المحكمين ولو التجهيزية تقدم بمعرفة أو بمعرفة أحدهم في ظرف ثلاثة أيام من صدورها إلى قلم كتاب المحكمة التي كان يلزم رفع المنازعة إليها وتصير واجبة التنفيذ بأمر من قاضي المواد الجزئية أو من رئيس المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال

٧٢٦ — المحكمة التي سلم إليها حكم المحكمين تختص دون غيرها بما يتعلق بتنفيذه.

٧٢٧ — يجوز للأخصام طلب بطلان الحكم الصادر من المحكمين بمعارضتهم لأمر التنفيذ في الأحوال الآتية :

(أولا) إذا كانت مشاركة التحكيم باطلة أو مضى ميعاد الحكم ولم يحصل الرضاء بامتداده

(ثانيا) إذا صدر الحكم بدون مشاركة تحكيم أو خرج عن حدودها

(ثالثا) إذا صدر الحكم من محكمين لم يعينوا بموافقة القانون أو صدر من بعضهم وكانوا غير مأذونين بالحكم في غيبة الآخرين

(رابعا) إذا صدر الحكم بشئ لم يطلبه الأخصام .

قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية (ق نمرة ١ سنة ١٩٠٩)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الفرع الرابع فيما يتعلق بأهل الخبرة من الفصل
الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات في المواد
المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت :

١ — في جدول الخبراء

١ — يكون في محكمة الاستئناف وفي كل محكمة ابتدائية جدول
للخبراء المقبولين أمام كل محكمة من هذه المحاكم

٢ — تحرر الجدول في محكمة الاستئناف وفي كل محكمة لجنة الخبراء
وتكون مشكلة من رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية
ومن قاض تعينه الجمعية العمومية ومن النائب العمومي أو رئيس النيابة
أو من يقوم مقامهما

٣ — تقسم الجمعية العمومية الخبراء المقبولين أمام المحاكم الابتدائية بحسب المواد التي يصح الاسترشاد بأرائهم فيها وتحدد العدد الأقصى لكل قسم ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء في كل محكمة عن أربعين ويجوز قيد اسم الخبير الواحد في قسمين أو أكثر على شرط أن لا يزيد عدد الخبراء في كل قسم عن العدد المحدد له

٤ — يجوز للخبراء المقبولين أمام إحدى المحاكم الابتدائية أن يطلبوا قيد اسمهم في جدول محكمة الاستئناف بصفة خبراء اذا اتخذوا لهم محلا مختارا بالقاهرة

ويجعل جزء خاص في جدول محكمة الاستئناف للخبراء المشتغلين أمامها دون غيرها

وتقسم الجمعية العمومية الخبراء الى أقسام وتحدد العدد الأقصى لكل قسم منها ولا يجوز أن يزيد مجموع الخبراء الذين يقيدون بجدول محكمة الاستئناف من المقبولين أمام كل محكمة ابتدائية على عشرين ولا أن يزيد عدد الخبراء المقيدين في الجزء الخاص من الجدول على ثلاثين

٥ — يشترط لقبول الطالب بصفة خير :

(أولا) أن يكون مصريا ومع ذلك يجوز للأجانب أن يطلبوا قيد اسمهم في جدول الخبراء على شرط أن يتعهدوا كتابة بخضوعهم لجميع النصوص المقررة أو التي تقرر في المستقبل بشأن الخبراء أمام المحاكم الأهلية فاذا لم يذعنوا لحكم صادر عليهم طبقا لتلك النصوص بحجة أنهم أجانب شطب اسمهم من جدول الخبراء بالطرق المقررة للعاصمة التأديبية

(ثانيا) أن يتخذ له محلا مختارا في المدينة التي بها مقر محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية

(ثالثا) أن لا يكون محكوما عليه بأحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف

٦ — تثبت كفاءة الخبراء الفنية بشهادات تعتبرها لجنة الخبراء وافية بالغرض أما في المواد التي تمنح فيها شهادات نهائية (دبلوم) من المدارس الخديوية فيجب أن يكون الخبراء حاصلين على هذه الشهادات أو على شهادات من المدارس الأجنبية تعتبرها اللجنة معادلة لها

٧ — لا يجوز قيد اسم خبير واحد أمام أكثر من محكمة ابتدائية واحدة

٨ — كل من أراد قيد اسمه بصفة خبير وجب عليه أن يقدم طلبا بذلك مرفقا بالأوراق اللازمة الى رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية بحسب الأحوال

٩ — تنظر لجنة الخبراء في طلبات القبول ولها أن تطلب ايضاحات اضافية

فاذا ثبت لها أن الطالب حائز لجميع الشروط المقررة قانونا وللکفاءة الفنية المطلوبة أمرت بقيد اسمه في كشف المرشحين المقبولين في قسمه وإلا رفضت الطلب

١٠ — اذا خلا محل في جدول الخبراء انتخبت اللجنة من يحل فيه من المرشحين المقبولين مع مراعاة ما جاء في المادة الثلاثين بالنسبة لموظفي الحكومة ومستخدميها

وللجنة أن ترجع التعيين الى أن تقر الجمعية العمومية ان كان العدد الباقي من الخبراء في القسم المذكور كافيا لحاجة العمل أم لا

١١ — يحلف الخبير المدرج اسمه في الجدول اليمين أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال ويقوم ذلك مقام اليمين المنصوص عنه في المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات في جميع القضايا التي يندب فيها

١٢ — يعاد النظر في جدول الخبراء كل سنة وتشطب اللجنة منه عند ذلك اسم كل خبير لم يعد حائزا لصفات القبول

ولها أيضا أن تحو اسم كل خبير ارتكب أو أهمل أمورا توجب هذا الجزاء بقرارتين فيه الأسباب الداعية لذلك وذلك بعد أن تكلفه بالحضور أمامها ليبدى لها ما يراه مفيدا من الايضاحات ولا يمنع شطب الاسم من اعادة ادراجه في الجدول الا اذا ذكر في قرار اللجنة أن الخبير قد ارتكب ما يمس بشرفه .

٢ — في تعيين الخبراء

١٣ — اذا لم يتفق الخصوم طبقا للمادة ٢٢٤ من قانون المرافعات وجب على المحكمة الابتدائية أن تعين الخبراء من المقيدين في جدولها ما لم يوجد ما يقتضى غير ذلك من الأسباب الخاصة التي يجب ذكرها في الحكم وفي هذه الحالة يكون الندب على قدر الامكان من الخبراء المقبولين أمام محكمة الاستئناف

وتندب المحاكم الجزئية والمركزية الخبراء من جدول المحكمة الابتدائية التابعة هي لها

وندب الخبراء في كل قسم يكون بالدور على قدر الامكان

١٤ — ندب الخبراء في قضايا محكمة الاستئناف يكون بمقتضى
لائحة خصوصية تعنتها جميعتها العمومية ويصدق عليها ناظر الحقائقية .

٣ — في واجبات الخبراء

١٥ — على الخبير المقيد اسمه أن يؤدي مأموريته في القضية التي
يعين فيها ما لم يقدم في ظرف أسبوعين من تاريخ اعلانه بها عذرا
مقبولا عند الخصوم أو القاضي أو رئيس المحكمة التي عينته

١٦ — يجب على الخبير أن يؤدي مأموريته ويقدم تقريره
في زمن لائق ويجوز تحديده في الحكم الصادر بتعيين الخبير ويكون
التحديد واجبا اذا طلبه أحد الخصوم

١٧ — يطلع الخبير على الأوراق اللازمة له دون أن ينقلها من
مكانها ما لم يأذنه الخصوم كتابة باستلامها

ويودع الخبير بنفسه أو بمندوبه الخاص في قلم كتاب المحكمة تقريره
مرفقا بجميع الأوراق التي استلمها

١٨ — يجب على الخبير أن يرفق بتقريره كشفا شاملا للبيانات
الآتية :

(١) عدد أيام العمل وتحرير التقرير وساعات العمل من كل يوم

(٢) عدد الانتقالات الى غير محل اقامته وتواريخها والمسافات
التي قطعها

(٣) المصاريف التي صرفها والمبالغ المعجلة تفصيلا مع تقديم
ما يؤيد ذلك من المستندات .

٤ - في أجور الخبير

١٩ - يقدر قاضى أو رئيس المحكمة التى تنظر فى عمل الخبير أجرته ومصاريفه ومع ذلك اذا لم يفصل فى الدعوى فى مدة ثلاثة الأشهر التالية لايداع التقرير كان للخبير أن يطلب التقدير من قاضى أو رئيس المحكمة التى عينته ويكون تقدير الأجرة والمصاريف فى ذيل الكشف المرفق بالتقرير ويبين مقدارها بالعبارة وبالرقم ويؤرخ التقدير ويمضى من الرئيس والكتاب

٢٠ - يراعى فى تقدير أجرة الخبير الزمن الذى قضاه فى العمل وفى تحرير التقرير وأهمية الخصومة ونوع العمل الذى قام به والمصاريف التى صرفها وتقدر المصاريف مستقلة عن الاتعاب

٢١ - تراعى القواعد الآتية فى تقدير الأجرة :

(١) لا يجوز أن يزيد التقدير على مائتى قرش لكل يوم إلا فى أحوال استثنائية ولأسباب قوية تبين فى الحكم أو فى الأمر

(٢) يجوز نقص عدد الأيام والساعات المبينة فى الكشف اذا كان غير متناسب مع العمل الذى قام به الخبير

(٣) لا يلتفت الى الرسوم الطبوغرافية اذا لم يكن مأذونا بها فى الحكم إلا اذا كان الرسم لا بد منه بمقتضى العمل الذى كلف الخبير به وكان مجرد الرسم النظرى لا يفى بالحاجة من إيقاف المحكمة على حالة الأماكن

٢٢ — تراعى في تقدير المصاريف القواعد الآتية :

(١) لا يضم الخبير الذى يؤدى مأموريته فى المدينة التى يقطنها الى المصاريف ثمن الأتعمة ولا أجرة السكنى ولا شياً آخر غير .
مصاريف الانتقال فى مدينتى القاهرة والاسكندرية

(٢) لا تقبل المبالغ المدفوعة للساحين والقياسين والنساخين وغيرهم الا فى الحالة التى يرى فيها القاضى أن الاستعانة بهم كانت
ضرورية

(٣) ويرفض القاضى على العموم كل مبلغ صرف بغير فائدة بل
من قبيل الابهاط

٢٣ — يجوز أن يحرم الخبير من الأجرة اذا ألقى تقريره لغير
فى شكله أو قضى بأن عمله ناقص لاهماله أو خطئه فاذا كانت أجرته
قد دفعت جاز نديه لاعادة العمل بلا أجر جديد . وليس للخبير الذى
تدعوه المحكمة ليقدم لها ايضاحات فى بعض مواضع من تقريره حق
فى أجرة اضافية الا اذا قضت المحكمة بغير ذلك

٢٤ — على الخبراء المقيدة أسمائهم بالجدول أن يؤدوا بمجانا
الأعمال التى يكلفون بها فى قضايا الفقراء المعفين من الرسوم ولكن لهم
الرجوع بأجرتهم على الخصم اذا حكم عليه بالمصاريف أو على الشخص
المعفى اذا زالت حالة فقره ومع ذلك يعطى لهم من خزينة المحكمة طبقاً
لأحكام لأئحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التى يكونون قد
صرفوها .

٥ - تأديب الخبراء

٢٥ - تتخذ لجنة الخبراء مافا لكل خير مدرج اسمه في جدول الخبراء

٢٦ - اذا أبى الخبير المدرج اسمه في الجدول القيام بعمل كلف به أو ارتكب خطأ كبيرا أثناء قيامه بوظيفته بلغ الأمر الى لجنة الخبراء من قبل القاضى أو الرئيس أو من قبل النيابة اذا اقتضى الحال ويجوز كذلك لكل ذى شأن أن يقدم شكواه الى اللجنة

ويودع البلاغ أو الشكوى فى ملف الدعوى وترسل صورة ذلك الى الخبير وله أن يبدى للجنة ما يراه مفيدا من الايضاحات فتودع أيضا فى الملف

٢٧ - اذا رأت اللجنة وجهها لمحاكمة الخبير المدرج اسمه فى الجدول تأديبيا بناء على التقارير أو الشكاوى التى وصلتها والايضاحات التى قدمت لها باشرت تحقيق وقائع الدعوى وأخطرت الخبير بذلك وللخبير أن يحضر التحقيق بنفسه أو ينيب عنه محاميا

فاذا رأت اللجنة بعد انمام الاجراءات ان الخبير أخل بشرفه تحت اسمه من الجدول وان كان مانسب اليه أقل جسامه من ذلك جاز ايقافه مدة لا تزيد على ستة أشهر مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٢ ويعلن قرار اللجنة للخبير على يد أحد المحضرين

٢٨ - تبلغ النيابة العمومية ما يصدر على الخبراء المدرجة أسماؤهم فى الجدول من الأحكام فى الجنع والجنات الى اللجنة لحفظ ذلك

في ملف المحكوم عليه ولجنة محو اسم الخبير من الجدول اذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه ماسة بشرفه

٢٩ — يجوز للخبير الذي أوقف بقرار تأديبي من محكمة ابتدائية أو محي اسمه من جدولها بمقتضى قرار تأديبي منها أو كان المحو عند إعادة النظر السنوى بها في الجدول لاختلاله بشرفه أن يستأنف القرار الصادر عليه أمام لجنة الخبراء بمحكمة الاستئناف ويكون الاستئناف بتقرير يقدم الى قلم الكتّاب في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان القرار .

٦ — أحكام عمومية

٣٠ — موظفو الحكومة ومستخدموها لا يشتغلون بعمل أهل الخبرة ماداموا في خدمة الحكومة ومع ذلك يجوز للمحكمة ندب الموظفين الحاصلين على معلومات فنية للأعمال التي تستلزم ذلك بشرط رضا رؤسائهم

٣١ — لنظارة الحقانية أن تعين موظفا بصفة خبير في المسائل الحسابية في محكمة الاستئناف وفي المحاكم الابتدائية

ويكلف هذا الموظف بعد حلقه اليمين القانونية بأعمال أهل الخبرة التي تستدعي معلومات حسابية خاصة الا اذا رأت محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية أن تعين غيره وتقدر أجرته لحساب الخزينة .

٧ — أحكام وقتية

٣٢ — الخبراء المقبولون الآن أمام أكثر من محكمة ابتدائية يختارون قبل العمل بهذا القانون المحكمة التي يريدون قيد أسمائهم أمامها وذلك باخطار يرسلونه الى رئيسها

٣٣ — للجان بناء على قرار من الجمعية العمومية عند تحرير جداول سنة ١٩٠٩ أن تدرج في كل قسم من أقسام الخبراء عددا زائدا على المقرر له في المادة الثالثة إذا كان بين الخبراء المقبولين الآن عدد يزيد على ذلك وفي هذه الحالة إذا خلا محلان فلا يقبل الا في واحد منهما بمراعاة ما في المادة ٣٠ بالنسبة للموظفين والمستخدمين حتى يرجع العدد الى ما هو مقرر له

ولمن ينفصل من خدمة الحكومة الأولوية في درج اسمه ضمن العاملين في القسم الذي هو منه مجرد الطلب ووجود المحل متى كان انفصاله لغير سبب من الأسباب المانعة للقبول

٨ — التنفيذ

٣٤ — يعمل بهذا القانون من أول يناير سنة ١٩٠٩ فيما يتعلق بتحرير جداول الخبراء لسنة ١٩٠٩ وتعديل نصوص المواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٣٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وكذلك المادة ٢٩ من تعريف الرسوم القضائية طبقا لنصوص هذا القانون

٣٥ — على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر ما يلزم لذلك من القرارات

صدر بمراى القبة في ٢ محرم سنة ١٣٢٧ (٢٤ يناير سنة ١٩٠٩)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

بطرس من غالى

ناظر الحقانية

حسين رشدى

قانون قاضى التحضير (ق نمرة ٣ سنة ١٩١٠)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة بتاريخ ١٤
يونيه سنة ١٨٨٣

وعلى قانون المرافعات فى المسائل المدنية والتجارية أمام المحاكم
الأهلية الصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظر
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين
أمرنا بما هوآت :

١ - تقدم القضايا المدنية والتجارية الجديدة ابتدائية كانت أو
استئنافية فى كل محكمة كلية الى احدى جلسات قاضى التحضير
وكذلك تقدم اليه قضايا المعارضة فى الأحكام الغيابية وقضايا
بطلان المرافعة

٢ - يعين قضاة التحضير فى كل محكمة من بين قضاتها بقرار من
ناظر الحقانية بناء على طلب رئيس المحكمة .

٣ - يجب على الخصوم أن يستوفوا فى أول جلسة ذكر جميع
الأوجه التى تدعو الى طلب التأجيل

وتقدم الى قاضى التحضير جميع أوجه الدفع والدعاوى التى تقام
من المدعى عليهم على المدعين فى أثناء الدعوى والمسائل الفرعية

٤ — اذا طلب من قاضى التحضير تأجيل قضية ورأى أن هذا الطلب كان يمكن تقديمه فى جلسة سابقة ثم قرره فإنه يحكم حينئذ على الطالب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش وله أن يمنح كل هذه الغرامة أو جزءاً منها الى الخصم على سبيل التعويض

٥ — لا يسوغ تأجيل القضية لسبب واحد مرتين الا اذا كان التأجيل لاحضار أوراق لوست فى حيازة الخصوم أنفسهم بعد أن يثبت الطالب أنه عمل ما فى وسعه للحصول على تلك الأوراق فى المدة الأولى

٦ — اذا تبين للقاضى أن أسباب التأجيل الثانى قوية وأن عدم القيام بالعمل المطلوب ناشئ عن سوء نية أو خطأ أو إهمال الخصم أو وكياله فيحكم على ذلك الخصم بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش وله أن يمنح كل هذه الغرامة أو جزءاً منها الى الخصم على سبيل التعويض

٧ — يختص قاضى التحضير بما يأتى :

- (أولاً) تحقيق صفات وكلاء الخصوم وصحة توكيلاتهم
- (ثانياً) الترخيص بتأجيل القضايا الى أجل يسع تحضيرها وجعلها صالحة للرافعة
- (ثالثاً) مراقبة تبادل الأوراق بين الخصوم وايداعها وعلان المذكرات التحريرية
- (رابعاً) التقرير باعادة اعلان الخصوم أو حضورهم شخصياً

(خامسا) اثبات أقوال الخصوم وطلباتهم وتنازلهم عنها واعترافاتهم
والصلح بينهم وغير ذلك من الاتفاقات التي تصدر منهم

(سادسا) اصدار الأحكام الغيابية وأحكام اثبات الغيبة
ولا يجوز للقاضي المعافاة من الكفالة في أية حالة
من أحوال التنفيذ المؤقت

(سابعا) التقرير بشطب الدعوى وبإبطال المرافعة
(ثامنا) الحكم بإدخال ضامن في الدعوى أو بدخول شخص
ثالث فيها

(تاسعا) إيقاف المرافعة في الأحوال المنصوص عليها قانونا
(عاثرا) إحالة الدعوى الى محكمة أخرى منوعة اليها تلك الدعوى
أو دعوى أخرى مرتبطة بها
(حادى عشر) ضم دعوى الى أخرى متى كانت الأخرى لا تزال
في التحضير

٨ — لقاضى التحضير أيضا في حالة انتماق الخصوم :
(أولا) تعيين خير في الدعوى . وفي هذه الحالة يحدد القاضى
المأمورية ويسمى الخبير أو الخبراء حسب أهمية الدعوى
إذا لم يتفق الخصوم على تسميتهم
ويحلف الخبراء عند الاقتضاء اليمين أمامه في اليوم
الذى يحدده لذلك

(ثانيا) الحكم في المسائل الوقتية والاجراءات التحفظية

(ثالثا) توجيه اليمين الحاسمة اذا اتفق الخصوم على صيغتها أو اذا طلبوا منه تقرير تلك الصيغة

(رابعاً) الحكم بتحقيق الوقائع التي يقررها ومباشرته

(خامساً) الحكم في الدفع بعدم الاختصاص وببطلان الدعوى وبعدم قبولها وبمضى المدة .

٩ - متى رأى القاضى أن القضية تم تحضيرها وصارت صالحة للرافعة في الموضوع يقرر بحالتها إلى إحدى جلسات دوائر المحكمة وكذلك تحول القضية على المحكمة للفصل في موضوعها إذا لم يتم الخصم بأداء العمل الذى تأجلت من أجله الدعوى طبقاً لنص المادتين الخامسة والسادسة

١٠ - إذا رفع دفع لم يكن الحكم فيه من اختصاص قاضى التحضير فله أن يضم ذلك الدفع على الموضوع أو يحيله على المحكمة وللحكمة متى فصلت في الدفع حجز الدعوى أو إعادتها الى قاضى التحضير

١١ - لا يقبل الطعن بطريق الاستئناف في القرارات التى تصدر من قاضى التحضير

١٢ - لقاضى التحضير فى تحقيق أداء وظيفته جميع السلطة التى للمحكمة

١٣ - لا تقبل المحكمة فى القضية التى أحييت عليها للفصل فى موضوعها طلباً من الطلبات المختص بنظرها قاضى التحضير أو التى كان يجب تقديمها اليه إلا إذا ثبت لديها أن أسباب ذلك الطلب قد طرأت من يوم إحالة القضية أو كانت مجهولة من الطالب وقت الإحالة .

١٤ — ومع ذلك إذا رأت المحكمة من مصلحة سير العدالة قبول ورقة جديدة كان من الواجب تقديمها لقاضي التحضير أو قبول دفع أو طلب كان يجب ابداءه اليه ففي هذه الحالة تحكم على الخصم الذي وقع منه الاهمال بغرامة لا تتجاوز ألف قرش .
ولها أن تمنح كل هذه الغرامة أو جزءاً منها الى الخصم على سبيل التعويض

وتحكم أيضاً بالغرامة المذكورة على من يرخص له من الخصوم بتأجيل الدعوى لتعيين محام عنه أو لقرب عهد تعيين وكيله

١٥ — يبنى كل ما كان مخالفا لهذا القانون

١٦ — على ناظر حقانيتنا تنفيذ هذا القانون ما

صدر برأى عابدين في ٦ صفر سنة ١٣٢٨ (١٦ فبراير سنة ١٩١٠)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

بطرس غالي

ناظر الحقانية

حسين رشدي

قانون بعدم جواز توقيع المجز على الأملاك الزراعية الصغيرة
(ق نمرة ٤ سنة ١٩١٣)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الرقم ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ الصادر
بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هوأت :

١ - لا يجوز توقيع المجز على الأملاك الزراعية التى يملكها الزراع
الذين ليس لهم من الأطنان إلا خمسة أفدنة أو أقل . ويدخل فيما
لا يجوز حجزه مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها وكذلك دابتان من
الدواب المستعملة للجرو والآلات الزراعية اللازمة لاستثمار الاطنان
المذكورة وهذا الحظر يصح التمسك به قبل الدائنين ولا يصح التمسك
به قبل أرباب الديون الممتازة

ولا يصح التمسك بهذا الحظر اذا كان المدين يملك وقت نشوء الدين
أكثر من خمسة أفدنة أو كان غير زارع

وليس للدين أن يتنازل عن التمسك بهذا الحظر بل يجب عليه
التمسك به لغاية وقت صدور حكم نزع الملكية على الأكثر والا سقط
حقه فيه

ولا يصح التمسك به في الدعاوى التي ترفع بالمطالبة بمبالغ محكوم بها بسبب جنائية أو جنحة أو نفقة مترتبة على الزوجية أو أجرة حضانة أو رضاع أو مسكن أو ما يكون مستحقا من المهر

٢ — لا يترتب على أحكام المادة السابقة ضياع حقوق الدائنين الذين تكون سنداتهم مقيدة في السجل أو مسجلة به عند العمل بهذا القانون ولا حقوق الدائنين العاديين الذين يكون سند دينهم ثابت التاريخ قبل ذلك

ويكون هذا الامتياز أيضا لمن يحل محل الدائنين الأصليين الذين نصت الفقرة السابقة على حفظ حقوقهم سواء كان ذلك بطريق بيع الديون أو انتقالها أو بناء على تحويل السند أو بطريق حلول دائن محل دائن أو بأى طريق آخر

والدائنين الأصليين وكذلك لمن يحل محلهم أن يجددوا آجال ديونهم مرة أو مرات وأن يملوها كذلك ولو باستبدال سنداتهم بغيرها من غير أن يجرموا من مزية النص الذى تقرر لمصلحتهم بشرط أن لا يقع آخر أجل يضر بونه لوفاء ديونهم بعد ٤ يناير سنة ١٩١٨ وأن يقدموا السند الأصلي مذكورا فيه التحديد ومبينا به السند أو السندات الجديدة ببياناتها

٣ — على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثين يوما

صدر بمرأى القبة في ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٣١ (أول مارس سنة ١٩١٣)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظر

محمد سعيد

ناظر الحقانية

حسين رشدى

قانون بتعديل المادتين ٢٦ و ٣٤٥ من قانون المرافعات.
في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية
(ق نمرة ٣ سنة ١٩١٤)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٢٦ و ٣٤٥ من قانون المرافعات
في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية المعدلتين بالقانون نمرة ١١
لسنة ١٩٠٤

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى الجمعية التشريعية

أمرنا بما هو آت :

١ - تعطل المادتان ٢٦ و ٣٤٥ من قانون المرافعات في المواد
المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية المعدلتان بالقانون نمرة ١١
لسنة ١٩٠٤ كما يأتى :

« المادة ٢٦ - ينتدب ناظر الحقانية قاضيا من قضاة المحكمة
الابتدائية ليحكم بانفراده انتهائيا بهيئة محكمة للواد الجزئية في كافة
الدعاوى المدنية والتجارية سواء كانت متعلقة بمقول أو عقار اذا كان
المدعى به فيها لا يزيد على ألفى قرش فاذا زاد على ذلك لغاية خمسة
عشر ألف قرش يكون حكمه فيما ذكر ابتدائيا يجوز استئنافه

ويحكم أيضا في الدعاوى الآتى بيانها ويكون حكمه انتهائيا اذا كان
المدعى به لا يزيد على ألفى قرش وابتدائيا اذا زاد على ذلك الى ما لا نهاية :

(أولا) الدعاوى المتضمنة طلب أجرة المساكن أو أجرة الاراضى أو طلب الحكم بصحة المجزأ الواقع من المالك على المفروشات ونحوها الموجودة فى الاماكن المؤجرة أو طلب الحكم على المستأجر باخلاء المكان المؤجر أو طلب الحكم بفسخ الايجار أو طلب الحكم بانحراج المستأجر قهرا من المحل المؤجر وذلك كله اذا لم تزد الأجرة على خمسة عشر ألف قرش فى السنة

(ثانيا) الدعاوى المتعلقة بالانلاف الحاصل فى اراضى الزراعة أو فى المحصولات أو فى الثمار سواء كان بفعل انسان أو حيوان والدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه والدعاوى المتضمنة طلب أداء أجر أو ماهيات الخدمة والصناع والمستخدمين

(ثالثا) الدعاوى المتعلقة بالمنازعة فى وضع اليد على العقار المبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى ويحكم أيضا متى كانت الملكية غير متنازع فيها فى الدعاوى المتعلقة بتعيين حدود العقار وفى الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانونا أو نظاما أو اصطلاحا فيما يختص بالأبنية أو الأعمال المضرة أو المفروسات

(رابعا) الدعاوى المتضمنة طلب تعويض الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة من الجنح أو المخالفات التى من خصائص قاضى الأمور الجزئية .

المادة ٣٤٥ — يجوز للخصوم في غير الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون أن يستأنفوا الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو من محاكم المواد الجزئية إذا كان المدعى به زائداً عن ألفي قرش أو كان مقدار المدعى به غير معين .»

٢ — على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون الذي يجب العمل به من ٣٠ مايو سنة ١٩١٤ م

صدر بمرأى عابدين في ٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٢ (٢٧ أبريل سنة ١٩١٤)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

حسين رشدي

ناظر الحقانية

عبد الخالق ثروت

(۱۲۰۰/۱۹۱۴-۱۲۹۴/۲۰۲۱)

2
Bibliotheca Alexandrina



0653606